

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثانى الأربعون العدد الأول يناير ٢٠٠٥

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0C

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس التحرير
الدكتورة نجوى الفوال

نواب رئيس التحرير
الدكتورة نادية حليم　　الدكتورة نجوى خليل　　الدكتورة سلوى العامرى

سكرتيرا التحرير
الدكتورة آمال كمال　　أ. عبد الرحمن عبد العال

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان . أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة
لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

اولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتاب

المجلد الثانى والأربعون — العدد الأول — يناير ٢٠٠٥

جمهور مسرح الطفل *

دراسة ميدانية

نسرين البغدادى **

تنبع أهمية مسرح الطفل من كونه وسيلة اتصال تنفرد بخاصية اللقاء المباشر بين الممثلين والمشاهدين ، وهذا من شأنه أن يترك تأثيراً واضحاً على متلقيه ، وبصفة خاصة الأطفال الذين يتسمون بملامح عامة فى التردد عليه . ومن ثم تأتى أهمية دراسة جمهور المسرح من عملية التأثير والتأثر فى المتلقى ، فالمتلقى يعطى الأعمال شكلاً محسوساً ، بل ويستطيع تحديد مستقبل العرض المسرحى من خلال استجاباته ، سواء أكانت بالإيجاب ، أم بالسلب .

ولقد استشعر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الأهمية البالغة للدور الذى يلعبه مسرح الطفل ، من الناحية التربوية والثقافية والفنية . ومن ثم تم إجراء دراسة ميدانية طبقت على الأطفال المرتادين له ؛ بغرض التعرف على الخصائص الاجتماعية والديموجرافية للجمهور ، والتعرف على معدل التردد على المسرح ، والتعرف كذلك على الخبرات المسرحية لدى الطفل ، ورأيه فى بعض القضايا ذات الصلة بالمسرح .

مقدمة

لما كان للمسرح ضرورة أساسية فى التوجه نحو المستقبل ، ليس من حيث الرقى بالذوق الفنى والإحساس الجمالى فحسب ، بل من أجل بناء الشخصية فكريا واجتماعيا . وإذا كان المسرح بأساليبه وأدواته الفنية العديدة قادرا على التعامل

* تعد هذه المقالة ملخصا لبحث ميدانى أجراه قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة . وقد ضمت هيئة البحث : الأستاذ السيد يسين مشرفا ، والدكتورة نسرين البغدادى باحثا رئيسيا ، والدكتور ماجد عثمان مستشارا إحصائيا ، وعضوية كل من محمد عبد المنعم والشيماء عبد العزيز، وقام بالعمليات الإحصائية كل من عزيزة عبد العزيز ، وعلاء فتح الله .

** خبير أول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٥ .

مع الطفل وتوجيهه ؛ فهذا يؤكد على ضرورة تدعيم وجود مسرح خاص بالطفل والنهوض به ، لكى يكون وسيلة فعالة فى عملية التنشئة الثقافية والفنية .

ويعتبر المسرح من أكثر الفنون اقترابا من وجدان الأطفال ؛ لكونه من الأدوات الاتصالية القادرة على نقل مضمون اجتماعى وتربوى بطريقة بسيطة ، دون وجود فواصل ، وبالتالى فهو من أنسب الوسائل للتعامل – تعليميا وتربويا – مع الطفل بصورة ترفيهية يتقبلها بسهولة .

ولعل مشاهدة العرض المسرحى تختلف عن كل أشكال التفاعل الاجتماعى الناتجة عن استخدام أساليب الاتصال الجماهيرى الأخرى ، فتعتمد مشاهدة العرض على موقف اللقاء وجها لوجه مع الآخر . وتأتى أهمية دراسة جمهور المسرح من عملية التأثير والتأثر فى المتلقى ، فالمتلقى يعطى الأعمال شكلاً محسوساً ، ويستطيع تحديد مستقبل العرض المسرحى من خلال استجاباته ، سواء أكانت بالإيجاب أم بالسلب .

فى عام ١٩٢٨ قدم العالم المسرحى "جوليوس باب" بحثا يحمل عنوان "المسرح من منظور اجتماعى" . ثم تعالت الصيحات بين العشرينيات والتسعينيات فى القرن العشرين حول العلاقة المتبادلة بين الأوضاع الاجتماعية وظاهرة المسرح ، أو بعبارة أخرى صناعة المسرح لأشكال الاتصال الاجتماعية . وأطلقت تساؤلات تتعلق بميادين الأبحاث التى تتناول الأوضاع بين الممثلين المحترفين والمجتمع ، وأيضا حول المسرح كمؤسسة اجتماعية . ثم ظهرت فى المدرسة الألمانية علوم هامة فى هذا المجال ، وكان على رأسها علم التفاعل الرمزى ، الذى نقل عن علم الاجتماع الأمريكى ، والذى يرى وجوب فهم المسرح كوسيلة اتصال رمزية ، فهو يجعل الإنسان رمزاً بشرياً يتقدم فى المجتمع ، بمساعدة شبكة كثيفة من التصرفات النوعية : الثقافية ، والاجتماعية [١].

وارتبطت هذه النظرية فى المدرسة الألمانية باسم "أرنو باول Arno Paul" و"أورى راب Uri Rapp" ، وأيضا باسم "كالو لازاروفيتس Kalus Lazarowiez"، حيث ركزوا جميعا على وسيلة الاتصال بين المسرح والجمهور . وقد طالب "باول" فى عام ١٩٧١ بضرورة الاهتمام بالمضمون الذى يقدمه المسرح ، وأكد على أن الموضوع الرئيسى لعلم اجتماع المسرح هو العرض المسرحى ، والعلاقة التبادلية بين الممثل والمشاهد [٢] .

وبعبارة أخرى ، يجب أن يتم فهم المسرح كشكل خاص للاتصال وجها لوجه . ومن ثم يدعو "باول" إلى نقل هذا المفهوم ليرتبط ببحوث وسائل الاتصال ، ويكون من خلال النقاط الآتية :

١ - الأهمية المركزية للمشاهد ، فالجمهور يعطى الحياة للمشهد المسرحى .

٢ - المسرح فى مقابل الميديا ذات التقنية الجديدة .

٣ - رؤية المسرح على أنه وسيلة اتصال ؛ لأن جوهره يكمن فى الاتصال الفريد بين الممثلين والمشاهدين [٣].

من هنا جاءت أهمية إجراء بحث ميدانى يتناول آراء الأطفال حول العديد من القضايا المتعلقة بمسرحهم ، وآراءهم فيما يقدم لهم من موضوعات على خشبة المسرح . وتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى التعرف على نوعية الجمهور المرتاد لمسرح الطفل . ومن ثم تناول العديد من المحاور كان منها : تردد الأطفال على المسرح ، والخبرات المسرحية للطفل ، والتلقى والتفضيل .

ولعله يكون من المفيد عرض الإجراءات المنهجية التى اتبعت فى إجراء البحث ، ثم تناول بعض المؤشرات العامة للنتائج وفقا للمحاور السابقة .

الإطار المنهجى للبحث

اولا : الهدف من البحث

يتمثل الهدف من البحث فى التعرف على الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لجمهور مسرح الطفل (من الأطفال المرتادين له) ، والوقوف على آرائهم فيما يقدم لهم من أعمال ، كذلك معرفة الخبرات المسرحية لدى الطفل .

ثانيا : تساؤلات البحث

انطلاقا من أهداف البحث تأتى المحاولة للإجابة على عدد من التساؤلات :

١ – ما خصائص جمهور مسرح الطفل ، من حيث : السن ، والنوع ، والتعليم ، ومهنة كل من الأب والأم ، والمنطقة السكنية ؟

٢ – ما معدل التردد الخاص بالطفل على المسرح ، ومن يصاحبه عند المجىء إليه ؟

٣ – ما الخبرات المسرحية لدى الطفل ، سواء كان ذلك على مستوى ارتياد مسرح الكبار ، أو مسرح الأطفال ؟

٤ – ما موقع المسرح بالنسبة للطفل فى مقابل بقية وسائل الاتصال الأخرى (قراءة القصص ، ومشاهدة التليفزيون ، ومشاهدة السينما) ؟

٥ – ما الفكرة الأساسية التى وصلت للطفل من العرض المسرحى ؟

٦ – ما الذى يريده الأطفال من خلال التعرض لمسرح الطفل ؟

ثالثا : منهج البحث واسلوبه واداته

اعتمد البحث على المنهج المقارن بصورة أساسية ، للمقارنة بين شرائح الأطفال وأيضا للمقارنة بين أنماط التعليم المختلفة . كما تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائى للتعرف على الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لجمهور مسرح الطفل ، والتعرف على آرائه فيما يقدم إليه ، وآرائه فى بعض القضايا المتصلة بمسرحه .

وصممت أداة الاستبار التى تضمنت عددا من المحاور عن : البيانات الأساسية (النوع ، والسن ، ومهنة الأم ومهنة الأب ، وعدد أفراد الأسرة ، والمنطقة السكنية) ، بالإضافة إلى نوع المدرسة ، والمنطقة التى تقع فيها . كما احتوى الاستبار على معدل التردد على مسرح الطفل ، والإطار المصاحب له بداخله ، والخبرات المسرحية السابقة ، وسلوك التردد ، بالإضافة إلى التلقى والتفضيل ، والتعرف على المعوقات الخاصة بالإقبال عليه ، وأخيرا آراء الأطفال فى بعض القضايا المتصلة بالمسرح .

رابعا : اختبار صدق الأداة

تم قياس صدق أداة البحث باللجوء إلى مجموعة من المحكمين * ؛ للتأكد من أنها تقيس الأهداف الموضوعة من أجله . وضمت الهيئة المحكمة عددا من المهتمين بمجال الطفولة ، ممن لهم إسهامات فى هذا المجال ؛ لتتم الاستفادة من جميع الرؤى المختلفة .

وجاءت تقارير المحكمين لتؤكد صدق الأداة ، إلى جانب بعض المقترحات التى استفادت منها هيئة البحث ، وتم تعديل الاستبار فى ضوء هذه المقترحات . ثم أجريت التجربة الاستطلاعية ، وتم تعديل أسئلة الإستمارة وفقا لاستجابات الأطفال المرتادين للمسرح ، وأغلق عدد من الأسئلة المفتوحة ، إلى جانب حذف البعض منها . ومن ثم أصبحت أسئلة الإستمارة صالحة للتطبيق ** .

* ضمت هيئة المحكمين الأستاذة الدكتورة نهاد صليحة ، عميد معهد التذوق الفنى بأكاديمية الفنون سابقا ، والأستاذ الدكتور عدلى رضا ، وكيل كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود ، أستاذ علم النفس ، جامعة القاهرة .

** انظر تفصيلا نتائج الدراسة الاستطلاعية فى : البغدادى ، نسرين ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٣ .

خامسا: المجال البحثى

تحدد مجال البحث بجمهور مسرح الطفل بمدينة القاهرة بنوعيه : المسرح التمثيلى ، ومسرح العرائس ، سواء أكان تابعا لقطاع الدولة أم للقطاع الخاص . وتم التطبيق فى الموسم الشتوى . وقد تبين من خلال المسح الشامل للمسرحيات تبعية كل العروض المسرحية لقطاع الدولة . ووجد العديد من المحددات للعينة تمثلت فى :

١ - ألا يقل سن الطفل المرتاد للمسرح عن ٨ سنوات ، كى يستطيع إبداء رأيه فى التجربة المسرحية .

٢ - أن تكون العينة للمرتادين من داخل المسرح .

٣ - أن يتم التطبيق بعد انتهاء العرض .

سادسا: عينة البحث

تم عمل مسح للمسارح التى بها عروض مسرحية للأطفال ، واتضح أن هناك أربعة عروض هى : مغامرات فى أعماق البحار على مسرح السلام بالقصر العينى ، والأبطال الثلاثة ، ورحلة الشجعان على مسرح البالون بالعجوزة ، وليه يا بهلول بمسرح العرائس بالعتبة .

وقد اعتمدت العينة على المتغيرات المستقلة المراد عقد المقارنات بينها ، وهى النوع (ذكور ، وإناث) ، والمرحلة العمرية المقسمة من ٨ إلى ١٠ سنوات ، ومن ١٠ سنوات إلى ١٢ سنة ، ونوع التعليم (حكومى ، وخاص) . وبناء على ما سبق تحدد حجم العينة الكلى بـ ١٨٠٠مفردة .

على أن يتم تمثيل جميع أيام الأسبوع بواقع ٤٥٠ مفردة للمسرح الواحد ، فى أربعة عروض كالآتى : ٤٥٠ مفردة × ٤ عروض = ١٨٠٠ مفردة ، ويكون التطبيق فى الموسم الشتوى . وبعد المراجعة المكتبية بلغ العدد النهائى ١٧٣٣ مفردة .

سابعا : أسلوب سحب العينة

اتفقت هيئة البحث مع المستشار الإحصائى على أن يكون أسلوب التطبيق من خلال العينة العمدية ، حيث تتوافر فيها محددات وأهداف البحث ، وبالتالى يراعى الباحثون الآتى :

١ - ألا يقل السن عن ٨ سنوات .

٢ - تمثيل كافة الفئات العمرية من ٨ إلى ١٢ سنة .

٣ - تمثيل الجنسين (ذكور وإناث) .

٤ - تمثيل أنماط التعليم المختلفة .

ثامنا : وصف مجتمع البحث

كما سبقت الإشارة أنتج حصر مجتمع البحث من الأطفال المرتادين للمسرح ١٧٣٣ مفردة ، وكلها من مسارح الدولة . وقد تبين نتيجة وجود عرضين صباحا ومساء ، أن ما يزيد على النصف ينتمى إلى مسرح العرائس ، والباقى لكل من مسرحى البالون والسلام .

١ - أسماء المسرحيات

يوضح الجدول رقم (١) أن غالبية العينة أتت من مسرحية "ليه يا بهلول" ؛ نظرا لأنها قدمت من خلال عرضين صباحا ومساء . أما المسرحيات الأخرى ، ففى أحيان كثيرة كان يتم إلغاء العرض ، نظراً لخلو مقاعد المسرح من الجمهور . وكان كل من عرضى "رحلة الشجعان" و"الأبطال الثلاثة" يتم تقديمهما بالتبادل لمدة ثلاثة أيام أسبوعيا .

جدول رقم (١)

اسم المسرحية

اسم المسرحية	ك	٪
رحلة الشجعان	١٢٩	٧ر٤
الأبطال الثلاثة	٣٦٠	٢٠ر٨
ليه يا بهلول	٩٣٥	٥٤ر٠
مغامرات فى أعماق البحار	٣٠٩	١٧ر٨
الإجمالى	١٧٣٣	١٠٠

٢ - المحافظات التى ينتمى إليها جمهور المترددين

أشارت النتائج إلى أن غالبية المترددين على مسرح الطفل ينتمون إلى محافظة القاهرة ؛ نظرا لتركز غالبية المسارح فى وسط المدينة ، مما يؤدى إلى وجود صعوبة فى تردد أبناء المحافظات الأخرى . وجاءت محافظة الجيزة فى المرتبة الثانية ، نظرا لوجود مسرح البالون بها ، وقرب مسرح السلام منها [جدول رقم (٢)] .

جدول رقم (٢)

أسماء المحافظات التى ينتمى إليها جمهور الأطفال

من المترددين على عروض مسرح الطفل

المحافظة	ك	٪
القاهرة	١١٠٨	٦٣ر٩
الجيزة	٤٧٩	٢٧ر٦
القليوبية	١١٠	٦ر٣
بورسعيد	٢	١ر٠
الدقهلية	٥	٣ر٠
الإسكندرية	٨	٥ر٠
الشرقية	١٢	٧ر٠
المنوفية	٨	٥ر٠
غير مبين	١	١ر٠
الإجمالى	١٧٣٣	١٠٠

٣ – سعر التذكرة

اتضح من خلال التطبيق أن أسعار التذاكر تراوحت بين أقل من خمسة جنيهات وعشرين جنيها ، والسعر السائد خمسة جنيهات ، وقد قلت الدعوات المجانية بين عينة البحث ، حيث بلغت نسبة ضئيلة لم تتعد ٣٪ [جدول رقم (٣)] .

جدول رقم (٣)

سعر التذكرة

السعر	ك	٪
أقل من ٥ جنيهات	١٠٧	٦ر٢
(٥-)	١١٩٣	٦٨ر٨
(١٠-)	٣٣٩	١٩ر٦
(١٥-٢٠)	٢٤	١ر٤
دعوة مجانية	٥٢	٣ر٠
غير مبين	١٨	١ر٠
الإجمالى	١٧٣٣	١٠٠

٤ – يوم العرض

توضح النتائج أن أكثر الأيام كثافة من حيث تواجد الأطفال فى المسرح كانا يومى الخميس والجمعة ؛ نظرا للإجازة الأسبوعية . وقد تقاربت النسبتان فكانتا على التوالى ٥ر٢٥٪ و ٤ر٢٠٪ [جدول رقم (٤)] .

جدول رقم (٤)

يوم العرض

اليوم	ك	٪
السبت	١٥٥	٩ر٨
الأحد	٢٧٣	١٥ر٨
الإثنين	٢٠٦	١١ر٩
الثلاثاء	٩٠	٥ر٢
الأربعاء	٢١٣	١٢ر٣
الخميس	٤٤٢	٢٥ر٥
الجمعة	٣٥٤	٢٠ر٤
الإجمالى	١٧٣٣	١٠٠

٥ – نوع المدرسة

يوضح الجدول رقم (٥) وجود تقارب بين أنماط التعليم المختلفة التى ينتمى إليها أفراد العينة من المترددين على مسرح الطفل . حيث تواجد كل من نمط التعليم الحكومى سواء أكان تجريبيا أم أزهريا ، وكذلك نمط التعليم الخاص سواء كان لغات أم عربيا ، مما يشير إلى أن الوعى بأهمية ذلك الوسيط الثقافى يستوى لدى القائمين على أنماط التعليم المختلفة .

جدول رقم (٥)

توزيع العينة وفقا لنوع المدرسة

نوع المدرسة	ك	٪
حكومى (تجريبى ، أزهرى)	٥٦٠	٣٢٫٣
خاص لغات	٥٨٥	٣٣٫٨
خاص عربى	٥٨٨	٣٣٫٩
الإجمالى	١٧٣٣	١٠٠

تاسعا : وصف العينة

أ – النوع

أسفرت النتائج عن أن نسبة التواجد والإقبال للإناث على مشاهدة مسرح الطفل كانت أعلى من نسبة الذكور . وربما يشير إلى تفضيل الإناث لذلك اللون الفنى . ومع ذلك ينبغى أن نضع فى الاعتبار أن الإناث كن أكثر تعاونا مع فريق البحث عن الذكور ، متخذين فى الاعتبار عنصر الفروق النوعية فى تلك المرحلة العمرية الخاصة بالذكور الذين يتميزون بالحركة الشديدة . كما وجد رفض من قبل بعض المشرفين على الرحلات للتطبيق مع الأطفال ، وكذا رفض بعض الأهالى [جدول رقم (٦)] .

جدول رقم (٦)

النــــوع

النوع	ك	٪
ذكــــــر	٧٥١	٤٣٫٣
أنثـــــى	٩٨٢	٥٦٫٧
الإجمالـى	١٧٣٣	١٠٠

ب – العمـر

اتضح من توزيع العينـة أن أكثـر الفئـات العمريـة تواجـدا كانت الفئات العمريـة ٩ و ١٠ و ١١ سنة ، حيث بلغت نسبتـهم مـا يقـرب من ثلثى العينة (٦٦٫٦٪) ، بينمـا قل تواجـد الفـئة العـمـرية ذات الاثنى عـشر عـامـا ، وربمـا يكون نابعـا من بدايات الدخول فى التغيرات العمرية ، المصاحبة لتلك المرحلة ، وعلى اعتبـار أنها مرحلة انتقالية إلى المراهقة ، التى تتميز برغبة فى التمرد على كل ما هو طفولى ، ولعلهم قد خبروا ارتياد ومشاهدة مسرح الكبار [جدول رقم (٧)] .

جدول رقم (٧)

فئات العمر لدى الأطفال المترددين على المسرح

الأعمار	ك	٪
٨ سنــــوات	٣٧٤	٢١٫٦
٩ سنــــوات	٣٥٠	٢٠٫٢
١٠ سنــوات	٤٦٤	٢٦٫٨
١١ سنـــــة	٣٤٠	١٩٫٦
١٢ سنـــــة	٢٠٥	١١٫٨
الإجمالــــى	١٧٣٣	١٠٠

جـ – عدد أفراد الأسرة

أشـارت النتـائج إلى أن النسبـة الغالبة لعـدد أفراد أسـر الأطفال المتـرددين على مسرح الطفل كانت مـا بين أربعة أو خمسة أفراد . حيث بلغت النسبة ما يقرب

من ثلاثة أرباع العينة . مما يشير إلى أنه كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة قلت الرغبة فى الإقبال أو فى التردد على مسرح الطفل ؛ نظرا للأعباء الأسرية المتعددة التى تحول دون وجود مسرح الطفل على أجندة وأولويات الأسرة ذات العدد الكبير ، التى تعانى - فى الغالب - من مشكلات اقتصادية ، تجعلها تقلص من تعدد المصادر الثقافية للطفل [جدول رقم (٨)] .

جدول رقم (٨)

عدد افراد الاسرة للأطفال المترددين على المسرح

عدد الأفراد	ك	٪
أقل من ٤ أفراد	٨٠	٤ر٦
٤ - ٥ أفراد	١٢٦٥	٧٣ر٠
٦ - ٧ أفراد	٢٩٤	١٧ر٠
٨ أفراد فاكثر	٣٦	٢ر١
الطفل موجود فى دار الأيتام	٥٨	٣ر٣
الإجمالى	١٧٣٣	١٠٠

د - المستوى الوظيفى والمهنى للأم

يتشكل المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى - لعينة الأطفال المترددين على مسرح الطفل - من خلال المكانة الوظيفية والمهنية للأم والأب ، فنجد أن جدول رقم (٩) - الخاص بمهنة الأم - يشير إلى نتيجة غاية فى الأهمية ، وغير متوقعة ، حيث إن أمهات ما يزيد على نصف العينة من ربات البيوت ولا يعملن . والسؤال المطروح هل هو ناتج من كون الأم - التى لا تعمل - لا تفضل ارتياد الأماكن الترفيهية والثقافية ، ومن ثم تلقى بالمهمة على عاتق المدرسة ، أم أنه نتاج لوعى بأهمية ارتياد الأطفال للوسائط الفنية والثقافية ؟

أما اللاتى يعملن بوظائف متصلة ومرتبطة بالفن ، كان تواجد أطفالهن

لا يذكر ، وهذه النتيجة تحتاج إلى إثارة العديد من التساؤلات : فهل هذا نتاج لتشبع الأطفال بتلك الوسائط ، أم ناتج عن عدم اقتناعهم بأهمية ما يقدم نتيجة معرفتهم بتفاصيل العمل الفنى ؟

جدول رقم (٩)

مهنة الأم للأطفال المترددين على المسرح

المهنة	ك	٪
وظائف تخصصية عليا	١٨٤	١٠ر٦
وظائف تخصصية	٣٤٤	١٩ر٨
موظفة	٢٠٩	١٢ر١
ربة منزل	٨٩٩	٥١ر٩
أعمال مرتبطة بالفن	٩	٠ر٥
حرفيات	١٤	٠ر٨
أعمال حرة	٥	٠ر٣
عمال خدمات	٧	٠ر٤
متوفاة	٤	٠ر٢
الطفل فى دار الأيتام	٥٨	٣ر٣
الإجمالى	١٧٣٣	١٠٠

هـ - المستوى الوظيفى والمهنى للأب

كشفت النتائج عن اختلاف الخلفية المهنية والوظيفية للآباء ، حيث تبين أن غالبية الآباء يشغلون وظائف تخصصية عليا . وربما يعطى ذلك تفسيرا للنتيجة الخاصة بالأمهات ، فلعلهن ذوات مؤهل تعليمى عال ، ومع ذلك لا تعملن لأسباب شتى (الحصول على إجازة من العمل ، لرعاية الأطفال) . من هنا تدلل النتائج على أنه كلما ارتفعت الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأطفال ، زاد الإقبال على ارتياد مسرح الطفل ، ويدفعهم آباؤهم لارتياد ذاك الوسيط الثقافى الهام [جدول رقم (١٠)] .

جدول رقم (١٠)

مهنة الأب للأطفال المترددين على المسرح

المهنـــة	ك	٪
وظائف تخصصية عليا	٥٧٥	٣٣ر٢
وظائـف تخصصيـة	٤١٢	٢٣ر٨
موظفـــون	٢١٩	١٢ر٦
أعمـال مرتبطـة بالفن	٣٠	١ر٧
ضبـــاط	٥٩	٣ر٤
حرفيـــون	١٢٩	٧ر٤
أعمـال حـرة	٢١٤	١٢ر٣
عمال خدمـات	٢١	١ر٢
بالمعـــاش	٦	٠ر٣
متوفـــى	١٠	٠ر٦
الطفل فى دار الأيتـام	٥٨	٣ر٣
الإجمالـــى	١٧٣٣	١٠٠

لقـد تميـزت عـينة البـحث بغلبـة الإناث على الذكور ؛ نتـيـجـة العـديد من الأسـبـاب التى تمثلت فى تعـاون الإنـاث مـع الفـريق البـحـثى أكـثـر من الذكـور ، ورفض بعض الأهالى والمشرفين على الرحلات التطبيق مع أبنائهم . كما تبين أن أكـثـر الفـئـات العـمـرية تواجـدا كـانت الفـئـات العـمـرية من ٩ ، ١٠ ، ١١ سنة ، واتضح أن هناك دورا هـامـا للخلفـيـة الاجتمـاعـيـة والثـقـافـيـة للطفل ، التى تشكل رؤيته فى ارتياد مسرح الطفل .

نتائج الدراسة الميدانية

١ - الأطفال وترددهم على المسرح

أظهرت النتائج الآتى :

- شكل الوقت عـامـلاً هـامـا فى ازدياد أوقـات التردد على المسـرح ، أو إعـاقـة التردد عليه . فقد حظيت الإجازات بنسب عالية من حيث الإقبال على مشاهدة المسرح لدى الأطفال .

ولعل العزوف عن التردد يرجع إلى عوامل عديدة ، منها : انشغالهم بالمذاكرة ، وعدم توافر الوقت لدى ذويهم ، وهم فى الغالب الإطار المصاحب للأطفال فى المسرح ، وكذا الارتباط بالنسق التعليمى .

- يتأثر تردد الأطفال على المسرح بالمستوى الاجتماعى للمنتمين إليه ، وبطبيعة مهن آبائهم . فالطفل المنتمى إلى خلفية اجتماعية ومهنية ذات مستوى عال يكون أكثر تردداً على المسرح ، وكذا من ينتمى إلى من فى الفئة المهنية ذات الصلة بوظائف تتعلق بالفن ، مما ينعكس - بشكل مباشر - على مدى إقبال الطفل على المسرح .
- تتحدد مكانة المسرح لدى الطفل بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمى وطبيعة النمط التعليمى . فقد أشارت النتائج إلى تفوق نمط التعليم الخاص باعتباره إطاراً مصاحباً للأطفال داخل المسرح .
- تلعب الأم دوراً مؤثرا وواضحا فى حياة الأطفال ، وتشغل نسبة كبيرة من حيث إنها أحد الأطر المصاحبة للطفل داخل المسرح . ويشتد هذا الدور ويعظم لدى الإناث عن الذكور ، وربما يرجع لطبيعة الإناث التى تميل إلى مصاحبة الأم فى تلك المرحلة العمرية .

٢ - الخبرات المسرحية للطفل

- تفضيل مسرح الطفل من وجهة نظر مرتاديه من الأطفال ؛ نظراً لملاءمة نصوصه بالنسبة للطفل ، ونتيجة لتفضيل الأطفال الممثلين المتقاربين منهم فى العمر .
- تفضيل مسرح الطفل على مسرح الكبار بكافة أشكاله ، سواء أكان يقدم من خلال الاتصال المباشر ، أم من خلال وسائل اتصال أخرى (كالتليفزيون) .

- انحسار وجود المسرح المدرسى ، واقتصار أدوار الطفل المشارك فيه على أدوار تلقينية بعيدة عن الأدوار المبدعة والخلاقة .
- تفوق نمط مدارس اللغات فى كافة الأنشطة التى تشكل الروافد الثقافية المختلفة عن بقية أنماط المدارس الأخرى ، سواء أكانت الحكومية أم العربى الخاص .
- تقلص دور الكتاب باعتباره وسيطا ثقافيا لدى الأطفال ، وبصفة خاصة لدى الأطفال ذوى الفئات العمرية من ٨ إلى ٩ سنوات ؛ مما يستلزم مراجعة أنماط الكتب الموجودة ، والعمل على تقديم ما يتناسب وتلك الفئة العمرية .
- ميل الأطفال الواضح تجاه تفضيل قصص الأنبياء ، ربما يكون ناتجا عن عرضها من خلال التليفزيون بصورة مشوقة ومبسطة .

ويمكن الاستفادة من هذا الميل لتعظيم القيم المرغوبة ، وبثها من خلال المواقف المختلفة المتضمنة فى تلك القصص .

- ضعف التردد على المكتبات ، مما يقتضى وجود حملة تعمل على ترويج ثقافة ارتياد المكتبات .

٣ - التلقى والتفضيل

- أشارت النتائج إلى أن ما يزيد على ثلاثة أرباع عينة الأطفال – المرتادين للعروض المسرحية – لم يكن عندهم فكرة مسبقة عن العرض ، مما قد يشكل محدودية فى أفق التوقعات، وربما يؤثر على التلقى لديهم .
- أكدت النتائج على أن مصادر تكوين المعلومات عن المسرحية لدى الطفل تأتى من خلال العديد من الأطر المصاحبة ، وكان على رأسها الإطار المدرسى الذى شكل مصدرا وإطارا مصاحبا عند المجىء للمسرح .
- أقر ما يقرب من ثلثى العينة بأن من أكثر العناصر التى أعجبتهم – فى

العرض المسرحى – هى القصة والمضمون ، مما يشير إلى أهمية النص المسرحى لدى المشاهد ، الذى يكون محور التركيز ، سواء أكان المشاهد من الأطفال ، أم من مشاهدى المسرح السائد .

- أبدى ما يقرب من نصف العينة تفضيلهم لمسرح العرائس بسبب احتوائه على الأشكال المتنوعة والجميلة للعرائس ، كما أنها تتلاءم مع طبيعتهم .
- أشارت نسبة تزيد على ثلث العينة إلى أنها تفضل رؤية نجوم السينما والتليفزيون من خلال مسرح الطفل .
- فضلت الغالبية العظمى من العينة فكرة مسرحة المناهج ، بمعنى تقديم بعض المناهج الدراسية الصالحة للعمل المسرحى ، إلا أنهم لم يفضلوا موضوعات المناهج الدراسية ، كعروض تقدم – بصفة مستمرة – على خشبة مسرح الطفل .
- أتت قصص الأنبياء وقصص أفلام الكارتون على قمة تفضيلات الأطفال ، من حيث نوعية الموضوعات التى يتم عرضها من خلال مسرح الطفل .
- توجد ضرورة إلى وجود العديد من القيم لطرحها عبر مسرح الطفل ، لتؤكد على منظومة القيم المنشودة فى المجتمع ، والتى يتم التأكيد عليها من خلال التعامل والتضافر مع جميع مؤسسات المجتمع وأنساقه المختلفة ، والتى يجب أن يتفاعل معها مسرح الطفل عبر نصوصه المقدمة لأجيال المستقبل .

شباب الغد ومسرح الطفل

إن عرض رؤى جمهور مسرح الطفل فى بعض القضايا ذات الصلة المباشرة بمسرحهم ، قد خلت منه الدراسات الميدانية التى تسعى إلى معرفة احتياجات ومتطلبات وتفضيلات الأطفال للموضوعات المطروحة من خلاله .

ولعل ما تم تقديمه يمثل جانبا هاما فى فهم وتحليل بعض عناصر ومكونات العروض المسرحية ، وميكانزمات التفاعل مع نوع المسرح المفضل ، ولماذا يتم تفضيله بالرغم من تعدد الخبرات المسرحية لدى البعض .

وعلى الرغم من تعدد مصادر التكوين الثقافى لدى الطفل ووجود تحديات ثقافية كبيرة تتمثل فى العديد من الوسائط ، فإن المسرح يظل له تفضيله ، من حيث وجود الموضوعات ، أو من حيث عناصر مكونات المسرحية . فلقد اتضح أن المسرح يشغل مكانا فى تفضيلات الأطفال من بين الوسائط الثقافية المتعددة .

ومازال المسرح يمثل إطارا للتفاعل بين الأطفال ، وبين ما يطرحه من موضوعات ، ويعتمد - بشكل أساسى - على نوعية النصوص المقدمة ، على الرغم من وجود العديد من الشواهد التى تؤكد على تخلى وتراجع هذا العنصر فى العملية الفنية ، بينما يأتى التأكيد على عناصر أخرى قد تشكل مناطق جذب للمشاهدين .

من قراءة وتحليل النتائج تبين الآتى :

- شكل الوقت عاملا هاما فى ازدياد التردد على المسرح ، والعزوف عنه يرجع - غالبا - للأطر المصاحبة للطفل ، وعلى رأسها الإطار التعليمى الذى يثقل على الطالب ، ويشغل جميع أوقاته .
- يلعب المستوى الاجتماعى والثقافى للأطفال دورا مؤثرا فى التردد على المسرح ، فكلما ارتفع الوعى الأسرى المرتبط بارتفاع المستويات الاجتماعية والثقافية زاد تردد الطفل على المسرح ، نتيجة الإدراك الحقيقى لأهمية ذلك الوسيط الثقافى .
- تأتى مكانة المسرح فى حياة الطفل من خلال ارتفاع الخلفية الاجتماعية للآباء ، وأيضا من خلال الإطار التعليمى .

- بروز دور الأم فى دفع الأطفال نحو المسرح ، فكانت بمثابة أحد المحركات الأساسية فى التوجه إليه ، وأيضا من أكثر الأطر المصاحبة لدى الطفل عند ارتياده للمسرح .
- شكل مسرح الطفل عنصرا أساسيا فى تفضيلات الأطفال على مسرح الكبار، الذى ربما قد خبروه من قبل . ولكن يظل مسرحهم فى مقدمة تفضيلاتهم ؛ نظرا لملاءمته مع تكوينهم العمرى والنفسى .
- تقلص دور المسرح المدرسى ، وخلوه من الدور المنوط به فى تكوين أطفال مبدعين ، يشاركون فيه بفاعلية ، حيث قلت مشاركات الأطفال بالمسرح المدرسى – إن وجد – فى الأدوار الإبداعية (كالتأليف ، والإخراج ، والديكور) .
- تفوق نمط التعليم الخاص (لغات) على بقية أنماط التعليم الأخرى ، من حيث ممارسة الأنشطة المشكلة للروافد الثقافية المختلفة ، كالقراءة ، والتردد على المكتبات .
- أظهرت النتائج محدودية دور الكتاب بالنسبة للأطفال فى الفئة العمرية من ٨ إلى ٩ سنوات ، باعتباره وسيطا ثقافيا . مما يستلزم مراجعة لأنماط الكتب المناسبة لهذه الفئة العمرية .
- أبدى الأطفال ميلا شديدا نحو قصص الأنبياء ، باعتبارها أحد الموضوعات المفضل رؤيتها من خلال مسرح الطفل .
- يعد الإطار المدرسى من أكثر الأطر المشكلة لأفق التوقعات لدى الطفل عن المسرحية المراد مشاهدتها .
- مثل النص المسرحى أهم عنصر من العناصر المكونة للمسرحية ، من حيث تفضيل وإعجاب الأطفال به ، وليظل أساس أى عمل مسرحى متوقفا على جودة النص .

- شكل مسرح العرائس - باعتباره لونا من ألوان مسرح الطفل - مصدر تفضيل ، أكثر من مسرح الممثلين لدى الأطفال ؛ لما يقدمه من أشكال متعددة ومتنوعة ، تجذب الناظرين إليها منهم .
- مازال نجوم السينما والتليفزيون من أكثر العناصر التى تحظى بتفضيل الأطفال لرؤيتهم من خلال المسرح .

ولعل نشر مسرح الطفل ، وتحسين نوعيته ، ورفع كفاءته - سواء أكان من خلال مسارح الأطفال أم من خلال المسرح المدرسى - يعد بمثابة الركيزة الأساسية لإنجاز التقدم الثقافى ، لمواجهة بعض الأزمات المستقبلية التى تواجه الطفل ، بل أحد السبل المطروحة بقوة لامتلاك بعض أدوات المعرفة التى تنمى - مستقبلا - قدرة الإنسان على الرقى وصناعة الحضارة .

المراجع

١ - بالم ، كريستوفر ، *مقدمة فى علم المسرح* ، ترجمة على عبد الغفار ، القاهرة ، مركز اللغات والترجمة ، أكاديمية الفنون ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٢ .

٢ - المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

٣ - المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

Abstract

THE AUDIENCE OF EGYPTIAN CHILDREN THEATER

Nesrin EL-Baghdady

This article provides a summary of a field study on the audience of children theaters. The study aims at identifying the audience social background, demographic characteristics, their rate of attendance, and finally their favorable plays and preferable characters.

The study is carried out on a sample of 1733 school students, ages from 8 to 12 years, who attend children theaters. The study used a questionnaire that was filled through personal interview at the theaters.

The importance of the children's theater comes from its direct communication between the actors and audience, which leaves a clear effect on them, and especially children who attend it occasionally. Therefore, the study puts the effect of the theater on children as its main goal.

حوادث المرور فى المجتمع المصرى

دراسة استطلاعية

سميحة نصر *

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على المتغيرات الفاعلة فى حوادث المرور ، باعتبار أن العنصر البشرى هو المحور الذى تلتف حوله المتغيرات الفاعلة فى القيادة ، مثل حالة السيارة والطرق ، وعادات القيادة ، والعلاقة بالآخرين على الطريق ، والمعارف المكتسبة من وسائل الاتصال . وقد أجريت الدراسة على عينة من قائدى السيارات ، وطبق عليهم استبيان مكون من ١٢٨ بندا أعد لهذا الغرض . وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج ، أهمها الدور الذى تلعبه المتغيرات النفسية والاجتماعية فى حوادث المرور .

أولا : مشكلة البحث

يتجاوز المدخل النفسى الاجتماعى فى دراسة قضايا المرور على الطرق ، وما يرتبط بها من حوادث ، المنحى الكلاسيكى فى دراسة هذه الموضوعات ، ذلك المنحى الذى كان ينظر إلى القيادة على أنها مشكلة فنية وهندسية بحتة ، ومن ثم فقد انصب اهتمامه - فى الغالب - على دراسة المركبة ، أو دراسة الطريق ، وليس على السائقين أنفسهم . ومع هذا ، فقد ظهر أن التطورات التى طرأت على المركبات والأجهزة الملحقة بها ، أو على الطرق ، لم تؤد إلى تقليل حجم الحوادث

* خبير أول علم النفس ، قسم بحوث الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٥.

المرورية [1] . وقد كشفت البحوث عن أن العامل الأساسى فى الحوادث المرورية هو العامل البشرى . فالسيارة مجرد آلة صماء ، يتفاعل معها شخص له سمات شخصية معينة ، وله مزاج خاص وقدرات فيزيقية خاصة ، ولديه تصورات حول الطريق الذى يسير عليه وحول المارة ، وحول السائقين الآخرين ، وحول السيارة نفسها، ومعنى هذه السيارة بالنسبة له ، كما أن لديه تصورات عن نفسه ، كما أنه لا يتعامل مع الطريق على نحو عشوائى ، ولكنه يتعامل معه فى ضوء منظومة قانونية وشرطية تلزمه بسلوك معين على الطريق ، من حيث السرعة ، والانضباط ، ومراعاة حقوق الآخرين . كما أن هذه المنظومة القانونية تضعه تحت طائلة العقاب فى حالة التسبب فى حادثة توقع ضررا بالآخرين أو بالطريق .

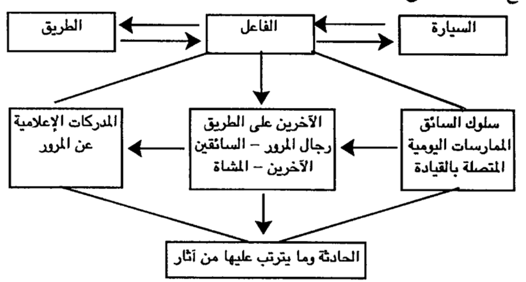
ويعنى ذلك أن المشكلة أكثر تعقيدا من مجرد حصرها فى مشكلات فنية بحتة . إنها مشكلة تتعدد فيها العوامل ، وتتداخل ، بدءا من العوامل الفنية المرتبطة بالطريق والمركبة ، وانتهاء بالعوامل القانونية ، ومرورا بالعوامل النفسية والاجتماعية ، أى تلك العوامل المتصلة بالبشر وسلوكهم واتجاهاتهم وتفاعلاتهم . وهذا هو المدخل الذى تنطلق منه الدراسة الراهنة فى محاولة لفهم قضايا المرور وحوادث الطرق فى مصر . فهى تنطلق من مدخل نفسى اجتماعى ، بالإضافة إلى المنحى الإيكولوچى الذى لا يقتصر على تحليل جوانب نفسية فى هذا الفرد منعزلة عن تفاعله مع البيئة المحيطة . يعنى ذلك أن منطلقنا لتحديد مشكلة بحثنا الراهن ينتقل من المدخل الإيكولوچى إلى المدخل النفسى الاجتماعى ، الذى ينظر إلى الفرد الفاعل متفاعلا مع البيئة المحيطة به ، سواء كانت بيئة مادية ، أو بشرية . ومن ثم فمدخلنا فى هذه الدراسة مبنى على نظريات علم النفس الاجتماعى التى تدلنا على أن التفاعل هو سلوك يحدث فى

موقف اجتماعى ، وهو يتشكل عبر سلسلة من المثيرات التى يستقبلها الفرد والاستجابات التى يقوم بها، حيث يتحول فى موقف التفاعل المثير إلى استجابة ، والاستجابة إلى مثير [٢] .

ويتحدد مفهوم التفاعل الاجتماعى – على هذا النحو – من خلال عدد من الحقائق الضمنية ، ومنها : أن التفاعل الاجتماعى هو سبب ونتيجة فى آن واحد، وأن تأثير التفاعل يتحدد من خلال المنظور الكمى والكيفى معا، وأن تفاعلاتنا لا تتحدد بوصفنا أفرادا من وحى متغيرات الموقف التفاعلى الذى يضمنا مع الآخرين فحسب ، أو بالأحرى العناصر المباشرة فى موقف التفاعل ، بل تتدخل – إلى جانب هذا أيضا – عناصر الخبرات السابقة على موقف التفاعل لتؤثر فينا بشكل أو آخر . ويتوقف نجاح التفاعل على رغبة طرفى التفاعل فى إنجاحه ، وقدرتهما على تحقيق ذلك . وتترجم التفاعلات الاجتماعية عناصر الثقافة التى يعيش فيها الأفراد ، وقد يغير التفاعل الاجتماعى من معالم هذه الثقافة على المدى الطويل[٣] . ويحدد علماء النفس الاجتماعى خمسة مؤثرات تؤثر فى تفاعل الفرد مع محيطه : أفعال وخصائص الأفراد الآخرين ، والعمليات المعرفية كالتفكير والتذكر ، والمتغيرات الإيكولوجية (المؤثرات المباشرة وغير المباشرة القادمة من البيئة الخارجية) ، والسياق الثقافى الذى يظهر فيه التفاعل ، والعوامل البيولوجية [٤].

وإذا ما طبقنا هذه المتغيرات الخاصة بسياق التفاعل الاجتماعى على الموقف المرورى ، لوجدنا أنها تصلح لتحليل هذا الموقف ، بحيث يمكن الانطلاق من الفاعل الفرد (السائق) ، وتحديد العوامل التى تؤثر فى سلوكه ، والتى قد تؤدى به إلى السلامة ، أو إلى ارتكاب الحادثة المرورية . وذلك فى شكل منظومة من المتغيرات تشكل المتغيرات الأساسية التى تتفاعل فيما بينها على نحو ما

يوضح الشكل التالى :



ويحدد هذا الإطار التصورى لمشكلة البحث عددا من التساؤلات التى تدور حول سؤال عام تنبثق عنه أسئلة أخرى عديدة هو : إلى أى مدى يمثل السائق (الفاعل فى القيادة) محددا تلتقى عنده كل المتغيرات الفاعلة فى حوادث المرور ؟ وعن هذا السؤال تتفرع الأسئلة التالية :

١ – إلى أى مدى يتفاعل السائق مع السيارة ، وكيف يدركها كجهاز فنى ؟

٢ – ما مدى إدراك السائق للطريق ، وما الطريقة التى يتفاعل بها معه ؟

٣ – هل يؤثر سلوك السائق وعاداته اليومية فى نمط قيادته للسيارة ؟

٤ – كيف ينظر السائق إلى الفاعلين الآخرين على الطريق (المشاة والسائقين الآخرين ورجال المرور) ، وكيف يستجيب لسلوكهم وردود أفعالهم ؟

٥ – كيف يدرك السائق التوجهات الإعلامية نحو المرور ؟

٦ – كيف تقع الحادثة ، وفى أى الأوقات والأماكن ، وما الآثار المترتبة على الحوادث المرورية ؟

ثانيا : أهداف الدراسة

أجريت هذه الدراسة الاستطلاعية لتحقيق عدد من الأهداف ، نعرضها فيما يلى:

* التعرف على المؤشرات الأولية المتعلقة بالظروف التى تخلق مشكلة المرور فى المجتمع المصرى .
* التعرف على الجوانب الفنية (للطرق وللسيارات) المتعلقة بحوادث المرور .
* التعرف على دور الآخر فى حوادث الطرق ، سواء كان هذا الآخر : السائق ، والمشاة ، ورجال المرور ، والطريق ، والسيارة ، والظروف الجوية .
* دراسة السلوكيات المعتادة ، خاصة سلوكيات فن القيادة والعادات اليومية المتصلة بها .
* دراسة فاعلية المنظومة الاعلامية فى التوعية بالمرور ومشكلاته .
* التعرف على طبيعة الآثار والمترتبات الناجمة عن حوادث المرور .

ثالثا : عينة الدراسة

تم سحب هذه العينة من خلال عدد من الخطوات نعرض لها فيما يلى :

١ - تم اختيار ثلاث مناطق داخل محافظة الجيزة ، باعتبارها من المناطق التى تشهد كثافة سكانية مرتفعة داخل المحافظة (ميدان الجيزة ، المنيرة بإمبابة ، زنين) . وهذه المناطق الثلاث هى مناطق لموقف أتوبيسات نقل عام ، يربط هذه المنطقة بالمناطق الأخرى داخل المحافظة أو خارجها. بالإضافة إلى كونها مكانا لتجمع سيارات نقل الركاب (السرفيس) ، ويوجد بها أيضا جراج للنقل الثقيل .

٢ - تم اختيار قائدى المركبات بأنواعها الخمسة (الملاكى ، والتاكسى ، والميكروباص ، والنقل الثقيل ، والأتوبيس) بشكل عشوائى ، حيث توجه فريق البحث الميدانى إلى سائقى هذه السيارات بعد إيقافه أو أثناء تواجده فى المحطة العامة (الموقف) ، وتم تعريفه بطبيعة الدراسة والغرض منها، وحرص فريق البحث على إجراء البحث معه ، وفى حالة موافقته على إجراء التطبيق

يقوم الباحث الميدانى بإجراء المقابلة معه .

وقد اشتملت العينة – بعد استبعاد الإستمارات غير المكتملة – على ١١٦ مـفـردة من الذكـور والإناث (ن = ١١٣ من الذكـور ، ن = ٣ إناث) ، وتراوحت أعمارهم بين ٢٠ سنة و ٦٠ سنة ، كما مثلت الفئات الاجتماعية الأربع ، وهى : المتزوج ، والأعزب ، والمطلق ، والأرمل . وانسحب هذا التمثيل إلى الحالة المهنية أو الوظيفية ، فجاءت عينة الدراسة لتوضح وجود أنماط مهنية مختلفة . ويوضح الجدول التالى الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة .

رابعا : أداة جمع البيانات

تعد إستمارة الاستبيان هى أداة البحث الرئيسية التى تم استخدامها لجمع المعطيات المتعلقة بالمتغيرات الفاعلة فى الحادثة ، أو الظروف المرتبطة بها ، بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية لأطراف الحادثة ، والمنظومة القيمية الموجهة لسلوكيات أطراف الحادث ، وطبيعة هذه السلوكيات ، ووعى الجمهور بالثقافة المرورية ، وتكونت الإستمارة فى صورتها النهائية من ١٢٨ سؤالا ، تغطى المحاور المختلفة موضوع الدراسة .

خامسا : خطة التحليل الإحصائى

اشتملت خطة التحليل الإحصائى لنتائج الدراسة الاستطلاعية على نوعين من الجداول : جداول تكرارية بسيطة توضح التوزيع النسبى للنتائج عبر متغيرات الدراسة ، وجداول تكرارية مركبة توضح التوزيع النسبى لمتغيرات الدراسة فى علاقتها ببعض المتغيرات الأخرى التى أثبتت الدراسات السابقة مدى تأثيرها فى الظاهرة موضوع الدراسة .

	المتغيرات	ك	٪
النوع	ذكور	١١٣	٩٧٫٤
	إناث	٣	٢٫٦
	المجموع	١١٦	١٠٠٫٠
السن	أقل من ٢٥	١٩	١٦٫٤
	٢٥-	٢١	١٨٫١
	٣٠-	١٤	١٢٫١
	٣٥-	١٤	١٢٫١
	٤٠-	٢٠	١٧٫٢
	٤٥-	١٠	٨٫٦
	٥٠-	١٨	١٥٫٥
	المجموع	١١٦	١٠٠٫٠
الحالة الاجتماعية	أعزب	٢٨	٢٤٫١
	متزوج	٨٥	٧٣٫٣
	مطلق	٢	١٫٧
	أرمل	١	٠٫٩
	المجموع	١١٦	١٠٠٫٠
الحالة التعليمية	أمى	١٠	٨٫٦
	يقرأ ويكتب	٢٣	١٩٫٨
	ابتدائية	١٣	١١٫٢
	إعدادية	١٦	١٣٫٨
	ثانوى/دبلوم	٣٥	٣٠٫٢
	جامعى	١٨	١٥٫٥
	فوق الجامعى	١	٠٫٩
	المجموع	١١٦	١٠٠٫٠
المهنة	وظائف فنية عليا	٨	٦٫٩
	وظائف إدارية عليا	٤	٣٫٤
	وظائف متوسطة	٢	١٫٧
	أعمال حرة	٥	٤٫٣
	عمالة فنية مهارة	٤	٣٫٤
	سائق	٩٢	٧٩٫٣
	بدون عمل	١	٠٫٩
	المجموع	١١٦	١٠٠٫٠
نوعية السيارة	ميكروباص	٣٤	٢٩٫٣
	تاكسى	٢٢	١٩٫٠
	ملاكى	١٩	١٦٫٤
	نقل	٢٧	٢٣٫٣
	أتوبيس	١٤	١٢٫١
	المجموع	١١٦	١٠٠٫٠

سادسا : عرض وتحليل نتائج الدراسة

ينقسم عرض النتائج وتحليلها إلى ستة محاور تتكامل معا لاستجلاء طبيعة المشكلة المرورية ، وهي :

١ - السيارة والسائق

تلعب المركبات – بشكل عام والسيارات بشكل خاص – دورا هاما في حياتنا اليومية . فلم تعد السيارة مجرد أداة للانتقال ، ولكنها تعد واحدة من الرموز الدالة على المكانة الاجتماعية . حيث تعكس السيارة وموديلها (سنة صناعتها) وملكية أكثر من سيارة ، الوضع الاجتماعي لمالكها . وترتب على ذلك أن أصبح التفاعل مع السيارة ليس مجرد تفاعل مع آلة صماء ، ولكنه تفاعل تكتنفه عوامل اجتماعية ونفسية لا يمكن تجاهلها [٥] . حيث أكد روس Ross سنة ١٩٤٠ على أن نسبة الحوادث التي ترجع إلى قصور فني في المركبة لا تزيد على ١٠٪ من جملة الحوادث التي درست [٦] . وأكدت دراسة أخرى على المستوى العربي أن دور المركبة في الحوادث يتضاءل إلى نسبة ٥ر٢٪ . وأن الأسباب التي تقدم كعيوب في المركبة جاء في مقدمتها عيوب الإطارات ، يليها عيوب الفرامل ، ثم عطل مفاجئ ، وعطل في أجهزة القيادة [٧] . وفي مقابل هذه النتائج نجد أن الأمر يختلف في جمهورية مصر العربية ، حيث ارتفعت نسبة إسهام المركبة في وقوع الحوادث لتصل إلى نسبة ٦ر٢٢٪ [٨] .

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بخصائص السيارة ، وعلاقة قائد السيارة بالسيارة التي يقودها عن جملة من النتائج ، وهي أن معظم السيارات سيارات ميكروباص بنسبة ٣ر٢٩٪ ، أو نقل ثقيل بنسبة ٣ر٢٣٪ ، وأن موديل (سنة الصنع) السيارات يقع في فترة الثمانينيات بنسبة ٥ر٣٤٪ ، أو السبعينيات بنسبة ٢٥٪ ، كما أن قائدي هذه السيارات يعمل عليها بأجر بنسبة ٨ر٤٤٪ ،

أو مالكين بنسبة ٤ر٤١٪ ، كما أنه فى معظم الأحوال قد اشتراها من ماله الخاص نقداً بنسبة ٣ر٦٥٪ ، أو بالتقسيط بنسبة ٥ر٢٤٪ ، وأن الأفراد الذين اشتروا سيارتهم بالتقسيط يدفعون أقساطا شهرية لها تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بنسبة ٣ر٣٣٪ ، أو بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ جنيه بنسبة ٣ر٣٣٪ . وأخيرا ، هناك نسبة ٣١٪ لديهم رخصة خاصة ، و ٦٪ ليس لديهم رخصة قيادة .

وكشفت البيانات عن أن مدركات عينة الدراسة للعلاقة بين عيوب السيارة ووقوع الحوادث تؤكد – بشكل كبير – على وجود علاقة بين عيوب السيارة وحوادث الطرق . حيث أكدت نسبة ٦ر٩٦٪ على وجود هذه العلاقة بالمقارنة بنسبة ٤ر٣٪ أشاروا إلى عدم وجود علاقة . وهذا يشير إلى أن الأفراد فى عينة الدراسة لديهم تصورات عن دور السيارة فى الحادثة المرورية . ومن خلال تأكيد عينة الدراسة الاستطلاعية على دور عيوب السيارة فى حدوث حوادث الطرق ، حاولنا التعرف على ماهية العيوب المتسببة فى هذه الحوادث ، فجاءت النتائج على النحو التالى : عدم سلامة الفرامل بنسبة ٢ر٩٨٪ ، وعدم سلامة الإطارات بنسبة ٧ر٦٠٪ ، وعدم وجود إضاءة بنسبة ٤ر٢١٪ ، وعدم وجود إشارة بنسبة ١ر١٦٪ ، وعدم وجود مرايا بنسبة ٤ر١٣٪ ، وعدم وجود طفاية حريق بنسبة ٦ر١١٪ ، وعدم وجود آلة تنبيه بنسبة ٩ر٨٪ ، وعدم سلامة الزجاج بنسبة ٦ر٣٪ .

وإذا ما تأملنا أثر الحمولة فى وقوع حوادث الطرق لاتضح لنا – من خلال البيانات الإمبيريقية – أن للحمولة علاقة بحوادث الطرق إذا زادت على المقرر للسيارة ، وأكدت على هذه الاستجابة نسبة ١ر٨٧٪ من عينة الدراسة . فى حين أكدت نسبة ٥ر١٥٪ على عدم تماسك الحمولة فوق السيارة باعتبارها متغيرا آخر

يتسبب ويسهم فى حوادث الطرق . ويرتبط بعدم تماسك الحمولة أيضا ارتفاع الحمولة عن سطح السيارة ، وبروز الحمولة من جوانبها المختلفة وأكدت على هاتين الاستجابتين نسبة ٢ر١١٪ لكل منهما . وأخيرا يرى ٥ر٩٪ من أفراد عينة الدراسة أن تحميل السيارة بأشياء غير مهيأة لحملها يعد من العوامل المسببة لوقوع الحوادث . ومن ثم يتضح أن هناك ارتباطا بين الحمولة ووقوع حوادث الطرق إذا ما توافرت العوامل السابقة فى الحمولة . وتتفق هذه النتائج الخاصة بأثر الحمولة على حوادث الطرق مع نتيجة الدراسة التى توصل إليها خالد عبد الغنى وآخرون سنة ٢٠٠٣ ، والتى أكدت أن الحمولات الزائدة تشكل دماراً للطرق التى تمر عليها ، وما يرتبط بهذه الحمولة من إمكانية وقوع حوادث الطرق [٩] . وقد اتضح من خلال استقراء النتائج أن سيارات الميكروباص هى من أكثر أنواع السيارات وقوعا فى الحوادث بنسبة ٢ر٤٢٪ ، ويليها النقل الثقيل بنسبة ٢ر٣٠٪ ، ثم الملاكى بنسبة ٤ر٢٨٪ ، فسيارات التاكسى (الأجرة) بنسبة ٣ر١٠٪ وأخيرا النقل العام بنسبة ٦ر٨٪ .

٢ - تفاعل السائق مع الطريق (الفاعل والطريق)

احتل موضوع الطرق وتخطيطها اهتماما عالميا واسع النطاق ، وكرست له العديد من المؤتمرات الدولية ، باعتبار أن الطريق يشكل البنية الفيزيقية المؤثرة على السلامة المرورية . فالطريق الممهد ، المرصوف ، المضئ ، الواسع ، المخطط ، الذى روعت فيه القواعد الإنشائية ، والمزود بالعلامات المرورية الواضحة والمرئية ، هو الطريق الذى يوفر للسائق الجوانب الفيزيقية الخارجية التى تجعل من القيادة قيادة آمنة وتحد من المخاطر . فثمة علاقة بين التخطيط الجيد للطرق والسلامة المرورية ، وهذا ما أكد عليه العديد من الدراسات [١٠] . ومن هذا المنطلق فقد

حظيت عوامل التصميم الهندسى للطريق ، وسطح الطريق ، والعلامات الأرضية ، وحالة الطريق والإشارات ، وتنظيم حركة المرور باهتمام كبير من جانب القائمين على شئون النقل والمرور . وقد توصل مركز بحوث حوادث المرور فى مصر (فى تقريره لعام ٢٠٠١) أن من أسباب الحوادث المرورية عيوب الطريق بنسبة ٧٤ر٢٪ ، والعوامل الجوية بنسبة ٤٥ر٤٪ [١١] . وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة ، فإنها تؤكد على دور الطريق فى الحوادث المرورية .

وفى ضوء ذلك ، يحاول هذا الجزء أن يتعرف على تصورات أفراد العينة حول الطرق من حيث الوعى بعيوبها التى يمكن أن تسبب الحوادث ، وأكثر الطرق التى يمكن أن ترتكب فيها الحوادث ، هذا فضلا عن الوعى بالظروف الجوية الملائمة للقيادة ، وما يجب أن تقوم به الدولة فى حالة سوء الأحوال الجوية . وتوضح النتائج – بشكل جلى – أن المطبات الصناعية الموجودة بالشوارع بشكل غير مخطط وبطريقة عشوائية تعد من أكثر العوامل المؤدية لوقوع الحوادث (أكد على ذلك ٨ر٧٪ من العينة) ، بالإضافة إلى عدم رصف الطرق (٤١٪) ، وعدم اتساعها (٣٣٪) . كما أن للعلامات المرورية والإضاءة دورا فى حدوث الحوادث (١٩٪) . وفى محاولة للتعرف على تصورات الأفراد لطبيعة الشوارع التى تحدث عليها الحوادث ، ومدى توافق طبيعة هذه الطرق مع الأسباب السابقة فى إسهامها فى وقوع الحادثة ، أوضحت النتائج أن الطرق السريعة هى أكثر الطرق التى تحدث عليها الحوادث بنسبة ٧ر٧٦٪ يليها – بفارق كبير فى الترتيب – الطرق الصحراوية بنسبة ٥ر١٥٪ ، فالطرق الداخلية بنسبة ٣ر١٠٪ ، ثم الطرق الساحلية بنسبة ٩ر٦٪ ، وأخيرا الطرق الترابية بنسبة ٧ر١٪ .

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى ضرورة مراعاة المخطط والمصمم للطرق

مجموعة من الاعتبارات حتى تكون الطرق آمنة ، وهى : التوزيع الجيد لاستخدامات الأراضى ، والتخطيط الهرمى التدريجى لشبكة الطرق ، وفصل المناطق السكنية والتجارية الواقعة على الطرق الشريانية الرئيسية والطرق السريعة عن حركة المرور الرئيسية ، مع توفير مساحات كافية - قدر الإمكان - على جوانب الطرق لوقوف السيارات وأنشطة التحميل والتفريغ [١٢] ، مع تحديد مناطق خاصة بالمشاة فقط .

ويرتبط بالطريق وجودته ونوعية الطرق جانب آخر يؤثر - بشكل جوهرى - فى الطرق ، كما أنه يؤثر بالتالى فى وقوع الحوادث ، وهو "حالة الجو" . فالأحوال الجوية من : رطوبة ، وحرارة ، وإضاءة (نهارية وليلية) وشبورة ، وأمطار ، وعواصف ، كل هذه متغيرات طبيعية وخارجية تؤثر فى المرور على الطريق . وجاءت النتائج على هذه التساؤلات لتوضح ما يلى : أكدت نسبة ٨٤٫٥٪ أن حالة الجو تسهم - بشكل جوهرى - فى وقوع الحوادث . كما أكدت نسبة ٦٫٩٪ على أنه أحيانا ما تؤدى حالة الجو إلى وقوع الحوادث . وإذا ما أضفنا نسبة المؤكدين بشكل قطعى والمترددين بين التأكيد وعدم التأكيد تصبح النسبة ٩١٫٤٪ ، وهى نسبة تؤكد - بما لا يدع مجالا للشك - على دور الحالة الجوية فى وقوع الحادثة . كما كشفت البيانات عن أن الضباب بنسبة ٧٥٫٥٪ من أكثر الأحوال الجوية التى يكثر فى ظلها الحوادث ، يليه وجود أمطار بنسبة ٤٨٫١٪ ، ثم العواصف الترابية بنسبة ١١٫٣٪ . وتتضح الرابطة بين حالة الجو والطرق والحوادث من خلال إقرار عينة الدراسة بأن أكثر الطرق تأثراً بالحالات الجوية هى الطرق السريعة بنسبة ٥٤٫٣٪ ، ثم الطرق الساحلية بنسبة ١٩٫٨٪ ، فالطرق الترابية بنسبة ١٣٫٨٪ ، فالطرق داخل المدينة بنسبة ١٠٫٣٪ .

وتؤثر حالة الجو على قرار السفر ، حيث يؤكد أفراد العينة على أنهم

يؤجلون السفر بنسبة ٦٤٫٧٪ ، وإذا كان لا مفر من السفر فإنه فى هذه الحالة يقوم قائد السيارة بالتأكد من سلامة السيارة بنسبة ١١٫٢٪ ، والقيادة ببطء بنسبة ١١٫٢٪ ، بالإضافة إلى الالتزام بقواعد المرور بنسبة ٦٪ ، واستخدام الإشارات الضوئية بنسبة ٢٫٦٪ ، والسفر بوسيلة أخرى بنسبة ٠٫٩٪ . وبالتالى فإن الأفراد فى حالة الجو السئ يؤثرون السلامة ويؤجلون السفر ، إلا إذا دعت الضرورة إلى القيام بهذا السفر . كما أقر الأفراد بأن على الدولة أن تتخذ مجموعة من الإجراءات فى حالة سوء الأحوال الجوية بنسبة ٧٠٫٧٪ .

٣ - العادات والسلوكيات المؤثرة فى القيادة

تتدرج عادات القيادة عبر متصل يبدأ بعلاقة السائق بالسيارة والسلوكيات المرتبطة بحرصه أو عدم حرصه فى القيادة ، مرورا بعادات القيادة نفسها .

أ - ففيما يتعلق بالسيارة وصيانتها

جاءت النتائج لتؤكد أن ثمة اهتماما بالكشف اليومى على سلامة السيارة قبل القيادة ، حيث أكدت بالقطع على ضرورة الكشف على السيارة يوميا قبل القيادة نسبة ٨٨٫٨٪ ، كما أشارت نسبة ٥٫٢٪ بأنهم أحيانا ما يقومون بهذا الإجراء اليومى . كما كشفت البيانات عن أن هناك نسبة ضئيلة جدا ٦٪ لا يقومون بالفحص اليومى للسيارة . ويعنى ذلك أن السيارة تقع فى بؤرة اهتمام الأشخاص ، فهى ليست شيئا عاديا بالنسبة لهم ، وإنما هى شئ يحظى باهتمام ومتابعة يومية . وقد دعانا ذلك إلى محاولة التعرف على الأشياء التى يهتم قائد السيارة بمتابعتها يوميا ، فجاءت النتائج على النحو التالى : الكشف على الزيت بنسبة ٨٨٫١٪ ، يليها الكشف على المياه بنسبة ٦٣٫٣٪ ، ثم التأكد من سلامة الإطارات بنسبة ٤٤٫٨٪ ، وأخيرا المسَّاحات بنسبة ١٫٨٪ .

وتظهر أهمية صيانة السيارة بصفة دورية من تأكيد قائدى السيارات على

إصلاح عيوبها الفنية أولا بأول ، حيث توضح النتائج أن الأفراد فى عينة الدراسة يؤكدون (بنسبة ٩٤٪) على أنهم يهتمون بإصلاح ما يظهر فى السيارة من عيوب فنية أولا بأول . بل إنهم – فى العادة – يذهبون للكشف الفنى على السيارة مرة كل أسبوع بنسبة ٥٠٪ ، أو بحسب ما يظهر فى السيارة من عيوب بنسبة ٢٥٪ ، وأحيانا كل أسبوعين بنسبة ١ر١٨٪ ، أو كل شهر بنسبة ٦ر٢٪ . ويزداد التأكيد من قبل عينة الدراسة فى الكشف على السيارة عند السفر ، حيث أكدت نسبة ٤ر٩٧٪ على أهمية الكشف على السيارة قبل السفر ، فى مقابل ٦ر٢٪ لا يقومون بهذا الإجراء للاطمئنان على السيارة وصلاحيتها .

ب – وفيما يتعلق بمستوى الانتباه على الطريق

كشفت البيانات عن أن عدم الانشغال بغير الطريق والتركيز هما من أكثر الجوانب التى يتم الالتزام بها بنسبة ٠ر٤٤٪ ، يليها الالتزام بالسرعة المقررة بنسبة ٨ر٣٢٪ ، ثم عدم التحدث مع المرافقين (الركاب) أثناء القيادة بنسبة ٤ر٢٢٪ ، يليه عدم استخدام المحمول بنسبة ١ر١٢٪ ، وعدم الانتظار فى الأماكن غير المخصصة للانتظار بنسبة ٣ر١٠٪.
كما أكدت نسبة ٧ر٢٠٪ على التزامهم بكل الجوانب السابقة ، وكان السبب وراء هذا هو الرغبة فى التقليل من حوادث الطرق بنسبة ٩ر٤٩٪ ، أو لاقتناع شخصى بأهميتها بنسبة ٣٣٪ ، أو لأن من عادة قائدى السيارة الالتزام بهذه الأشياء بنسبة ١٣٪ ، وأخيرا يأتى الإلزام الخارجى والمتعلق بأن القانون ينص على الالتزام بها بنسبة ٦ر٩٪ .

جـ – أما فيما يتصل بالقيادة الآمنة

أكدت النتائج أن ٦ر٩٦٪ حرصوا على استخدام إشارات السيارة عند تعديل مسار السيارة ، كما أكدت نسبة ٤ر٩٧٪ على مراعاة علامات وإشارات

الطريق أثناء السير ، وأكدت نسبة ٧٥٫٩٪ على الاهتمام بربط حزام الأمان أثناء السير أيضا . كما أوضحت النتائج أن أهم العلامات والإشارات المرورية التى يهتم بها السائق على الطريق هى إشارة المزلقان بنسبة ٥٩٫٣٪ ، وإشارة وجود طريق منحنى بنسبة ٥٤٫٩٪ ، وإشارة عبور المشاة بنسبة ٣٧٫٢٪ ، وإشارة وجود مدارس بنسبة ٢٧٫٤٪ ، وإشارة وجود مستشفى بنسبة ١٥٪ .

٤ - *التفاعل مع الآخرين على الطريق (المشاة ، السائقون الآخرون ، رجال المرور)*

يعد موضوع التفاعل على الطريق من الموضوعات التى تكشف عن جوانب مهمة فى علاقة قائد المركبة بالجوانب المادية والبشرية على الطريق ، منها علاقة السائق بالسائقين الآخرين ، وعلاقته بالمشاة ، وعلاقته برجال المرور . وقد تشكل هذه المنظومة من التفاعلات نمطا من أنماط القيادة ، كما تشكل أيضا عوامل قد تدفع إلى وقوع حوادث الطريق . ويأخذ التفاعل صيغة التنبيه من جانب أحد الأفراد، وإصدار استجابة من جانب فرد آخر أو أفراد آخرين ، بمعنى تبادل التنبيه والاستجابة . كما أن هذا التفاعل ينظر إليه بوصفه مخلقا لنواتج سلوكية [١٢] . ومن هنا اهتمت هذه الدراسة بموضوع التفاعل على الطريق ، مركزة على محاور ثلاثة ، وهى : علاقة السائق بالسائقين الآخرين ، وعلاقة السائق بالمشاة ، وعلاقة السائق برجال المرور .

أ – التفاعل على الطريق : العلاقة بالسائق الآخر

لا يبدو من نتائج الدراسة أن التفاعل مع السائقين الآخرين يكون تفاعلا سعيدا قائما على الفهم المتبادل فى كل الأحوال . فقد كشفت البيانات عن أن النسبة الغالبة من سائقى السيارات تتعرض لمضايقات من السائقين الآخرين . حيث أكدت وجود هذه المضايقات نسبة ٩٠٫٥٪ ، كما أن هناك نسبة ٤٫٣٪ قد

يتعرضون لهذه المضايقات فى بعض الأوقات ، وأكدت نسبة ٢ر٥٪ عدم تعرضهم لهذه المضايقة أثناء السير من السائقين الآخرين . ويأتى فى مقدمة المضايقات التى يتعرض لها أفراد عينة البحث التخطى بدون إعطاء إشارة بنسبة ٩ر٥٠٪ ، يليها ملكية الشارع (بمعنى اعتبار الشارع ملكا خاصا له يتصرف فيه كما يحلو له) بنسبة ٨ر٣١٪ ، ثم الحركة بين الحارات بدون التنبيه بنسبة ٥ر٢٤٪ ، وأخيرا السير ببطء على الطرق السريعة مما يعطل حركة السير بنسبة ٥ر١٥٪ .

وفيما يتعلق باستجابات السائق فى حالة وجود مضايقة على الطريق ، فقد أوضحت استجابات عينة البحث أنه إذا حدثت مضايقة على الطريق فإن استجابة السائقين تتمثل فى التشاجر بالأيدى بنسبة ٣ر٦٠٪ ، يليها تبادل السباب والإهانات بنسبة ٧ر٤٥٪ ، ثم محاولة أحدهم الإضرار بالآخر بنسبة ٨ر١٣٪ . ويبدو أن أية مشكلة بسيطة تحدث بين السائقين يكون رد الفعل هو التشاجر بالأيدى كحل مبدئى للمضايقات ، فما بالنا إذا حدثت مشكلة كبيرة مثل التصادم بين سيارتين . حيث كشفت النتائج عن أنه عند حدوث تصادم بين سيارتين تكون الاستجابة بالترتيب على النحو التالى : التفاهم بهدوء بنسبة ١ر٤٣٪ ، يليها إبلاغ الشرطة بنسبة ٣ر٣٨٪ ، ثم الاكتفاء بالتشاجر بنسبة ٧ر٢٦٪ ، يليها تعويض الآخر بنسبة ٥ر٩٪ .

ويبدو أن معظم السائقين يكتنزون خبرات سيئة عبر تاريخهم فى القيادة . فعند سؤال أفراد العينة سؤالا مفاده هل حدث ولو مرة واحدة مشادة بينك وبين أحد السائقين الآخرين على الطريق ؟ جاءت الإجابة بنسبة ٢ر٦١٪ للإيجاب ، ونسبة ٨ر٣٨٪ للنفى . وتنتهى المشاجرات فى الغالب بدون خسائر بنسبة ٣ر٤٩٪ ، أو أن هذا الشجار قد انتهى بأن المبحوث قد ترك السائق الآخر ومشى بنسبة ٦ر٣٦٪ ، أو أن الأمر قد تطور إلى إبلاغ الشرطة بنسبة ٢ر٤٪ .

ويؤكد السائقون أهمية أن تبذل إدارة المرور جهدا للتقليل من مشكلات المشاجرات على الطريق ، وذلك بمراقبة أخلاق السائقين (بنسبة ٥ر٤٠٪) ، ومحاولة تأهيل السائقين أخلاقيا (بنسبة ٣ر٢٩٪) .

ب – التفاعل على الطريق : العلاقة بالمشاة

وتكشف البيانات للتو عن النظرة السلبية للمشاة ، حيث كشف السؤال حول تصورات السائقين عن دور المشاة فى ارتكاب الحوادث عن وجود نسبة كبيرة من عينة الدراسة تؤيد تماما دور المشاة فى وقوع الحوادث بنسبة ٤ر٧٨٪ ، وأن هناك نسبة أخرى تؤيد هذا الرأى فى بعض الأحيان بنسبة ٩ر٦٪ ، فى حين أن هناك نسبة ٧ر١٤٪ لا تؤيد وجود دور للمشاة فى حوادث المرور . فإذا أضفنا نسبة المؤيد بشكل قطعى والمؤيدين أحيانا لدور المشاة فى حوادث المرور يتضح وجود شبه اتفاق على تأكيد هذا الدور بنسبة ٣ر٨٥٪ . وقد تأكد هذا التصور من خلال إقرار عينة الدراسة بإسناد الخطأ فى حالة وقوع الحادث إلى المشاة ، حيث أقرت نسبة ٨ر٧٦٪ بأن المخطئ فى العادة يكون المشاة وليس السائق . وهذا يدعم التصورات السابقة التى تعطى للمشاه الدور الأكبر قبل السائق فى حوادث المرور . وقد دفعنا ذلك إلى السؤال عن أنماط السلوكيات الخاصة بالمشاة ، والتى قد تؤدى إلى وقوع الحوادث ، فجاءت البيانات لتوضح أن أكثر هذه العوامل هى الاندفاع بدون ترو إلى وسط الشارع بنسبة ٧ر٦٤٪ ، يليها العبور من الأماكن غير المخصصة لعبور المشاة بنسبة ٥ر٤٠٪ ، ثم السير فى الأماكن المخصصة للسيارات بنسبة ١ر١٨٪ .

جـ – التفاعل على الطريق : العلاقة برجال المرور

إذا ما انتقلنا إلى المحور الثالث والأخير فى علاقات التفاعل (التأثير والتأثر) على الطريق ، نجدنا نقف عند دور رجال المرور فى هذه المنظومة التفاعلية ، من خلال

محاولة التعرف على دور رجل المرور فى تنظيم المرور ، وطرق تفاعل رجل المرور مع قائدى السيارات باختلاف أنواع هذه السيارات ، وإلى أى مدى يفرق رجل المرور فى أساليب التفاعل وفقا لنوع السيارة ، ومن هو أقدر الأفراد على حل المشكلات المرورية ؟ وجاءت النتائج لتوضح عدم وجود إجماع على دور رجال المرور فى تنظيم المرور . حيث أكدت نسبة ٧٢٫٤٪ على أن رجل المرور يلعب دورا فى عملية تنظيم المرور ، فى حين وجدت نسبة تقدر بـ ١١٫٢٪ ترى أنه يعوق المرور ، وهناك نسبة ١٦٫٤٪ ترى أن بعض رجال المرور قد ينظم المرور ، والبعض الآخر قد يعوقه . ورغم ارتفاع نسبة من يدركون أهمية رجل المرور فى تنظيم حركة السير ، فإنها لا تشكل إجماعا .

أما عن تصور الأفراد فى عينة البحث عن مدى وجود مساواة فى تفاعل رجال المرور مع قائدى المركبات ، فقد أوضحت النتائج وجود نسبة مؤكدة على تمييز رجال المرور بين سائقى السيارة فى المعاملة ، حيث أكدت نسبة ٧٩٫٣٪ على أن رجال المرور يفرقون فى المعاملة بين السائقين وبعضهم البعض ، فى مقابل نسبة ٢٠٫٧٪ أكدوا على عدم وجود فروق فى أساليب المعاملة . كما أوضحت النتائج أن رجال المرور عندما يفرقون فى المعاملة وأسلوب التفاعل فإنهم يسيئون معاملة سائقى السرفيس فى المرتبة الأولى بنسبة ٦٩٫٦٪ ، يليهم سائقو التاكسى بنسبة ٣١٫٥٪ ، فسائقو النقل بنسبة ١٧٫٤٪ وأخيرا سائقو الملاكى بنسبة ٥٫٤٪ . ويبدو أن سائقى السرفيس هم أكثر قائدى السيارات الذين يتم معاملتهم معاملة سيئة من قبل رجال المرور .

إننا هنا ننظر إلى صور التفاعل بوصفها قد تؤدى إلى خلق نواتج سلوكية ، قد تكون إيجابية أو سلبية . فإذا ما تصورنا أن التفاعل بين

الأفراد ما هو إلا إطار للخبرة يعين الفرد على توظيف إمكاناته ، فإن بإمكاننا أن نتصور أن هذه الإمكانات قد تتحول من خلال هذا التوظيف إلى قدرات مختلفة [١٤] . وبالتالى فقد حظى موضوع تفاعل الأفراد على الطريق بأهمية فائقة فى بحوث القيادة ، بهدف التعرف على أنماط التفاعل والعوامل المؤثرة فى عملية التفاعل ، والشخصيات المتفاعلة على الطريق وأنماطها ، والتفاعل فى المواقف الفعلية ، وتصنف الدراسة أنماط القيادة وصور التفاعل إلى عدد من الأنماط ، منها : استعراض القوة ، واختبار الذات ، والقيادة الهادفة ، والمثالية ، والمثيرة [١٥] . ولم تقتصر دراسة التفاعل على الطريق على دراسة مواقف التفاعل بين السائقين ، أو بين السائقين والمشاة ، بل امتدت إلى دراسة مواقف التفاعل بين السائقين ورجال المرور [١٦] .

٥- التوجيهات الإعلامية نحو المرور

جاءت النتائج الإمبيريقية لتكشف عن أن نسبة ٦٩٪ تتابع النشرات الجوية فى وسائل الإعلام ، فى مقابل نسبة ٣١٪ نفوا متابعتهم للنشرات الجوية . وأن أكثر الوسائل الإعلامية التى يتعرف من خلالها السائقون على حالة الجو ، التليفزيون بنسبة ٨٠٪ ، والإذاعة بنسبة ٣ر١٦٪ ، والصحف بنسبة ٣ر١٪ . وأن هذه النشرات ذات فائدة بنسبة ٨٠٪ . ومن الواضح أن السائقين يدركون أهمية النشرات الجوية ، ولكن هذا الإدراك لا يتواكب مع الاهتمام بمتابعتها . فمقارنة نسبة من يؤكدون على أهميتها بنسبة من يتابعونها تكشف عن وجود تناقض – ولو طفيف – بين القول والعمل . ويدرك السائقون أيضا الفائدة التى تعود عليهم من متابعة النشرات الجوية ، وقد ظهر هذا عندما أجاب أفراد العينة على سؤال حول المجالات التى يستفيد فيها من هذه النشرات الجوية ، فجاءت النتائج لتكشف عن أن أكثر المجالات التى يستفيد فيها الفرد من معرفة النشرات الجوية

ترتبط – إلى حد كبير – بتحديد خط السير ، ومعرفة حالة الجو ومدى تأثيرها على السفر ، وتحديد نوعية الملابس ، مما يدل على مدى إدراك عينة الدراسة لتأثير النشرات الجوية فى زيادة الوعى والمعرفة . ومن الأمور التى يمكن متابعتها فى وسائل الإعلام الأخبار المتعلقة بالحوادث ، ومدى الاستفادة منها فى تكوين وعى مرورى . فأظهرت البيانات أن نسبة ٣ر٨٥٪ أكدوا على استفادتهم من معرفة الأخبار عن الحوادث المرورية . كما اتضح أن أكثر الجوانب التى يستفيد منها الأفراد من المعلومات حول الحوادث المرورية هى معرفة أسباب الحادثة بنسبة ٨ر٨٣٪ ، حيث جاءت فى مقدمة المعلومات التى يسلم بها الأفراد من خلال أخبار الحوادث ، ويليها مباشرة معرفة الحادث وتفضيلاته بنسبة ٣ر٣٤٪ ، وحجم الخسائر بنسبة ١ر٧٪ ، ومعرفة تصرف الشرطة مع مرتكبى الحوادث بنسبة ١ر٧٪ . وهكذا تسهم عملية تتبع أخبار الحوادث – بشكل غير مباشر – فى تشكيل الوعى المرورى .

كما أوضحت النتائج أن وسائل الإعلام تساهم فى توعية الأفراد بمشاكل المرور بنسبة ٨ر٦٩٪ ، فى حين أكدت نسبة ٥ر١٥٪ على أنها تساهم فى التوعية إلى حد ما ، فى حين أن نسبة ٩ر١٢٪ أكدوا على عدم مساهمتها فى التوعية ، ونسبة ٧ر١٪ لا تعرف . ومن الواضح أنه لا يوجد إجماع بين أفراد العينة على دور وسائل الإعلام فى التوعية بمشاكل المرور ، حيث أكدت نسبة تقترب من الـ ١٣٪ على عدم جدوى وسائل الإعلام فى هذا الصدد . ومع ذلك تدل النتائج على أن ثمة ميلا نحو إدراك هذا الدور لوسائل الإعلام . كما أوضحت النتائج أيضا وجود بعض المقترحات لتحسين أداء وسائل الإعلام ، ومنها : توعية الناس بأسباب الحوادث بنسبة ٨ر٣٨٪ ، وتخصيص برامج خاصة عن المرور بنسبة ٦ر٣٣٪ ، وتقديم نشرة مرورية يومية بنسبة ٢٥٪ .

٦- ظروف وقوع الحادثة والآثار المترتبة عليها

أ – ظروف وقوع الحوادث

وفى محاولة لحصر عدد الحوادث التى وقعت للأفراد فى عينة الدراسة الاستطلاعية خلال العامين السابقين ، اتضح أن الغالبية من أفراد عينة الدراسة لم تقع لهم أية حادثة بنسبة ٦٩٪ . كما أسفرت النتائج عن أن نسبة ٢ر٣٠٪ أكدوا وقوعهم فى حوادث مرورية ، وتوزعت هذه النسبة على النحو التالى : حادثة واحدة خلال العامين السابقين بنسبة ٥ر١٦٪ ، وحادثتان بنسبة ٧٪ ، وثلاث حوادث بنسبة ٥ر٣٪ ، وأكثر من ثلاث حوادث بنسبة ٥ر٣٪ .

وتشير البيانات الإمبيريقية إلى أن أكثر الفئات العمرية وقوعا فى الحوادث المرورية هى الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة ، تليها الفئة العمرية من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة ، ثم الفئة العمرية من ٥٠ سنة فأكثر . وتعكس هذه النتيجة أن صغار السن من الشباب هم أكثر الفئات استهدافا للحوادث المرورية . وقد أكدت دراسات سابقة هذه النتائج . ففى الدراسة التى أجراها هيمان Hyman سنة ١٩٦٨ أظهرت أن الذكور والإناث فى عمر ٢٤ سنة أو أقل هم أكثر الفئات ارتكابا لحوادث المرور ، وكذلك الحال بالنسبة للأفراد فى سن ٧٠ سنة فأكثر[١٧] . وحاول بيك Peck سنة ١٩٨٥ أن يقدم تفسيرا لهذه الظاهرة ، فأشار إلى أن الشباب فى هذه السن الصغيرة يتسمون بالتهور وعدم التروى والاندفاعية ، بالإضافة إلى عدم وجود خبرة كافية ، والتى تعد من العوامل المسئولة عن ارتكاب الحوادث لدى الصغار . أما الاستهداف للحوادث لدى الكبار ، فيبرره عدم السرعة فى ردود الفعل تجاه المتغيرات التى تحدث فى موقف القيادة بشكل فجائى [١٨] .

وحاولنا أيضا أن نقترب أكثر من هؤلاء الأفراد ؛ لكى نتعرف على المدة

التى مرت على حدوث آخر حادثة ، وظروف وقوع هذه الحادثة ، فجاءت النتائج لتوضح ما يلى : أنه من بين نسبة ٢ر٣٠٪ من أفراد العينة الذين تعرضوا للحوادث المرورية نسبة ٥ر٩٪ قد وقعت لهم الحادثة منذ ثلاثة شهور حتى أقل من سنة ، ونسبة ٦٪ قد وقعت لهم الحادثة منذ سنة إلى سنتين ، كما أقرت نسبة ٣ر٤٪ حدوث الحادثة منذ أقل من شهر ، وأيضا نسبة ٣ر٤٪ لحدوث هذه الحادثة من شهرين إلى أقل من ثلاثة أشهر ، وأخيرا تأتى نسبة ٧ر١٪ من أفراد العينة ليؤكدوا على حدوث الحادثة من شهر إلى شهرين . ويلقى هذا بمزيد من الضوء على نتيجتين هامتين : النتيجة الأولى هى أن حوادث المرور مازالت تشكل نسبة يعتد بها فى المجتمع المصرى . أما النتيجة الثانية فهى أن هذه الحوادث قد حدثت فى فترات قريبة (على الرغم من الاهتمام الموسع من قبل الدولة بالجوانب الهندسية والتخطيطة للطرق) . أما عن نوعية السيارات التى وقعت فى الحوادث المرورية ، فكشفت النتائج الإمبيريقية عن أن أكثر السيارات ارتكابا للحوادث هى سيارات الميكروباص ، حيث وصل عدد الحوادث التى ارتكبها سائقو تلك المركبة ١٤ حادثة بنسبة ٤٠٪ من إجمالى الحوادث المرورية المرتكبة ، تليها سيارات التاكسى حيث وصل عدد الحوادث إلى تسع حوادث بنسبة ٧ر٢٥٪ ، فسيارات أتوبيس النقل العام حيث بلغت عدد الحوادث ٥ حوادث بنسبة ٣ر١٤٪ ، فالملاكى والنقل الثقيل بنسبة ٤ر١١٪ و ٦ر٨٪ على التوالى .

ولعلنا نقترب أكثر من ظروف الحادثة إذا ما تعرفنا على مكان وزمان حدوثها. فاعتبارات الزمان والمكان قد تدلنا على تصنيف للحوادث فى علاقتها بزمن ومكان حدوثها . وكشفت المادة الميدانية عن أن المكان الذى تقع فيه الحادثة يتنوع عبر أربعة أنماط مكانية هى : داخل المدينة ، وعلى الطريق الزراعى ، وعلى الطريق الصحرواى ، وعلى الطريق الدائرى . وتشكل هذه الأنماط الخريطة

المكانية التى يتكاثف فيها التفاعل المرورى . ولقد دلت المادة الميدانية على أن منطقة داخل المدينة هى المكان الذى يشهد أكبر عدد من الحوادث ، وأكدت ذلك نسبة ٩١٫٧٪ من أفراد العينة . أما الأماكن التى تقع خارج المدينة ، فقد انفرد الطريق الصحراوى بالنسبة الباقية (٨٫٣٪) . وتشير هذه النتيجة إلى إمكانية وجود ارتباط بين الأماكن ذات الكثافة المرورية وبين تكرار وقوع الحوادث . وقد يرجع انخفاض نسبة حدوث الحوادث المرورية على الطرق خارج المدينة لعدة أسباب ، منها: الالتزام بالقواعد المرورية كربط الحزام ، والدقة فى اتباع العلامات المرورية ، والالتزام بالسرعات المقررة للخوف مما يترتب على زيادة السرعة من سحب الرخص والمخالفات ، وربما يرجع أيضا إلى أن السير على الطرق السريعة يتطلب من المرء التأكد من الجوانب الفنية للسيارة قبل الشروع فى السير . وتتأكد هذه النتيجة من خلال النظر إلى البيانات الخاصة بزمن وقوع الحادثة ، فقد أخبر أفراد العينة عن أن أكثر الأوقات التى وقعت لهم فيها حوادث هى وقت الصباح بنسبة ٣٨٫٩٪ ، ووقت الظهيرة ٣٠٫٦٪ ، وليلا ٣٠٫٦٪ ، وتمثل هذه الأوقات الثلاثة حلقات أو دوائر تتكاثف فيها التفاعلات المرورية عبر دورة الزمن . وهكذا تتقاطع ظروف الزمان والمكان مع الكثافة المرورية بإنتاج تكرار أكبر فى عدد الحوادث . ولا يجب أن يفهم من هذا التحليل أن اعتبارات الزمان والمكان وما يرتبط بها من كثافة مرورية هى العامل الأساسى وراء وقوع الحوادث . فلا شك أن هناك عوامل أخرى ترتبط بالعنصر البشرى وطبيعة المركبة المستخدمة . ومنها أنماط السائقين الذين يرتكبون حوادث مرورية ، حيث اتضح أن سائقى عربات الميكروباص وسائقى التاكسى هم أكثر الأفراد ارتكابا للحوادث داخل المدينة بنسبة ٣٩٫٤٪ ، و ٣٠٫٤٪ على التوالى . إذا ما أدخلنا عامل الكثافة المرورية فى الدوائر الزمنية المختلفة داخل المدينة لأمكننا أن نفترض

أن سلوك السائق فى تفاعله مع هذه الظروف يعد عاملا جوهريا فى وقوع الحوادث . وقد يتدعم هذا الافتراض من خلال النتائج التى جاءت من سؤال اتجاهى وجه إلى أفراد العينة حول هوية المتسبب فى الحادثة ، فقد أقر كل أفراد العينة بأن شخصا ما هو السبب فى الحادثة ، وهم دائما ما يلقون باللائمة على الآخرين . وتدل البيانات على وجود نسبة ١ر١١٪ يقرون بأنهم السبب فى ارتكاب الحادثة ، ومثل هذه النسبة تماما تقر بأنهم والسائقين الآخرين معا المتسببون فى وقوع الحادثة ، فى حين نجد أن نسبة ٤ر٦٩٪ أكدت على أن السائقين الآخرين هم السبب فى وقوع الحادث ، كما جاءت نسبة ٦ر٥٪ لتؤكد على أن للمشاة دورا فى وقوع الحادثة . وربما يرجع ذلك إلى عدم التزامهم بأماكن العبور الخاصة بالمشاة ، أو أنهم لا يتبعون إشارات المرور . ولا ينبغى النظر إلى هذه النتيجة على إطلاقها ، حيث تتداخل التصورات الخاصة بهوية المتسبب فى الحادثة مع طبيعة المركبة ، حيث أوضحت النتائج أن سائقى الميكروباص والتاكسى هم أكثر الفئات الذين يلقون باللائمة على الآخرين بنسبة ٤٠٪ ، و ٣٢٪ على التوالى .

وفى محاولة لتقصى الأسباب المتصورة والفعلية للحوادث المرورية طرحنا على عينة البحث سؤالين : أحدهما يتعلق بالأسباب المتصورة لوقوع الحوادث ، والآخر متعلق بالأسباب التى أدت إلى وقوعهم فى حوادث الطرق . وجاءت النتائج على التساؤل الأول لتوضح أن السائق هو السبب الرئيسى فى حوادث المرور بنسبة ٨ر٥٧٪ ، تليه السيارة بنسبة ٣ر٢٩٪ ، ثم الطريق بنسبة ٣ر٢٣٪ ، فحالة الجو بنسبة ٨ر١٩٪ ، فالمشاة بنسبة ٥ر٩٪ ، وأخيرا الركاب بنسبة ٩ر٦٪ . وتشير النتائج السابقة إلى أن التصورات المرتبطة بأسباب الحوادث تتركز حول العنصر البشرى بنسبة ٢ر٧٤٪ ، سواء كانوا سائقين ، أو مشاة ، أو ركابا .

أما إذا انتقلنا إلى الأسباب الفعلية لحوادث الطرق ، فسنجد أن الأسباب على هذا المحور جاءت أسبابا تفصيلية ، حيث أشارت عينة الدراسة إلى أنها أسباب ترجع إلى العنصر البشرى : كالسرعة الفائقة بنسبة ٤ر١٩٪ ، والتوقف المفاجىء بنسبة ٧ر١٦٪ ، والدوران أو الانحراف المفاجىء بنسبة ٧ر١٦٪ ، وقطع الإشارة بنسبة ١ر١١٪ ، والسير عكس الاتجاه بنسبة ٦ر٥٪ ، والسير وسط الطريق بنسبة ٦ر٥٪ ، والوقوف فى الممنوع بنسبة ٨ر٢٪ ، والانشغال بغير الطريق بنسبة ٨ر٢٪ . أما الأسباب المرتبطة بالطريق ، فقد جاءت على النحو التالى : الطريق غير ممهد بنسبة ٨ر٢٪ ، والطريق به مطبات بنسبة ٨ر٢٪ ، وتأثير الظروف الجوية السيئة بنسبة ٨ر٢٪ . وتتركز العوامل المرتبطة بالسيارة فى انفجار إطارات السيارة بنسبة ١ر١١٪ ، حيث يسهم فى ارتكاب الحوادث المرورية . وتؤكد هذه النتائج على أن ثمة اتفاقا بين الأسباب الفعلية والأسباب المتصورة لارتكاب الحادثة المرورية .

وعند التعرف على نوعية الحادث جاءت النتائج على النحو التالى : اصطدام السيارة بسيارة أخرى بنسبة ٣ر٨٣٪ ، وانقلاب السيارة بنسبة ٣ر٨٪ ، ودهس أحد المشاة بنسبة ٦ر٥٪ ، واصطدام بعمود إنارة بنسبة ٨ر٢٪ . وتشير هذه النتائج إلى بروز مجموعة من الحقائق الهامة ، منها أن الاصطدام بسيارة من أهم أنواع الحوادث التى وقعت لعينة الدراسة .

ب – النتائج المترتبة

أسفرت نتائج الدراسة الاستطلاعية عن أن نسبة ٤ر٦٩٪ توضح أن النتيجة المترتبة على الحادثة هى حدوث خسائر بالسيارة . وهذه النتيجة نتيجة منطقية ، فالسيارة هى الشىء المبدئى الذى تحدث به تلفيات ، ويلى ذلك وقوع مصابين بنسبة ٢ر٢٢٪ ، وأكدت نسبة ٦ر٥٪ على وقوع وفيات ، وأكدت نسبة مماثلة لتلك

النسبة على حدوث كل ما سبق ، بمعنى أن الحادث ترتب عليه وفيات ومصابون وخسائر بالسيارة .

وفى محاولة لمعرفة نتائج الحادثة المرورية فى علاقتها بهوية المصابين كشفت النتائج عن أن نسبة ٨٠٪ من العينة أكدوا على أن السائق نفسه هو المصاب ، فى حين أكدت نسبة ٢٠٪ على أن سائق السيارة الأخرى هو المصاب فى الحادثة ، أو أن ركاب السيارة هم المصابون فيها بنسبة ٢٠٪ ، كما أشار ١٠٪ إلى أن المشاة بالشارع هم المصابون فى الحادثة المرورية . وهذا يعنى أن سائق السيارة يتعرض هو نفسه للخبرة الصدمية . وعند التعرف على درجة الإصابة ، حيث ظهر أن نسبة ٤٠٪ يؤكدون على أن الحادثة قد أدت إلى إصابات خطيرة ، فى حين أكدت نسبة ٣٠٪ على أنها متوسطة ، ونسبة ٣٠٪ على أنها بسيطة . وهنا يتضح من دمج هاتين النتيجتين أن ثمة ميلا لدى أفراد عينة الدراسة لتضخيم الشعور بالنتائج المترتبة على الحادثة ، وأن هذا يؤكد على الآثار السلبية للحادثة .

كما حاولنا أيضا التعرف على المصابين وأعمارهم بشكل تقريبى ، فأوضحت النتائج أن نصف عينة الدراسة بنسبة ٥٠٪ من الذين أشاروا إلى وجود مصابين فى الحادثة قد أكدوا على أن هؤلاء المصابين كانوا من متوسطى العمر أو من الشباب بنسبة ٤٠٪ ، أو من الأطفال بنسبة ١٠٪ . ويعكس هذا أن الحادثة تؤثر على الشباب فى المرحلة الوسطى من العمر . وتدعو هذه النتائج إلى التعرف على الخدمات التى تم استدعاؤها فور وقوع الحادثة . وهنا تشير النتائج إلى أنه فى حالة حدوث الحادثة يتم على الفور استدعاء الإسعاف والشرطة بنسبة ٦ر٣٠٪ لكل واحدة منهما ، بالإضافة إلى استدعاء المهندس الفنى بنسبة ١ر١١٪ الذى يجرى المعانية على السيارة ومكان الحادث والمتسبب فى الحادثة . كما

اتضح أيضا أن الذى يستدعى هذه الخدمات هم المارة فى الشارع بنسبة ١٢٪ ، أو رجل المرور نفسه بنسبة ١٢٪ . وأكدت نسبة ١٦٪ على عدم تذكرهم للأفراد الذين قاموا باستدعاء هذه الخدمات . أما عن توقيت وصول الإسعاف إلى مكان الحادث ، فقد كشفت عن أن هناك نسبة ٢ر٢٢٪ أكدوا على أن الإسعاف قد جاءت مباشرة ولم تأخذ وقتا ، أو أنها جاءت بعد نصف ساعة بنسبة ٢ر٢٢٪ ، وأحيانا قد تتأخر فتأتى بعد ساعتين من ارتكاب الحادثة بنسبة ٦ر٥٪ . وعلى أية حال فإن الإسعاف تأتى بعد وقوع الحادثة . وإن كانت هناك نسبة ١ر١١٪ أكدت على أن الإسعاف لم تأت عندما تم استدعاؤها . وهنا ينبغى أن نتوقف قليلا للتعرف على ما إذا كان قد حدثت وفاة لأحد المصابين قبل وصول الإسعاف ، فاتضح أن هناك نسبة ٢ر٢٢٪ أشاروا إلى حدوث وفيات قبل أن تصل الإسعاف (فما بالنا إذا لم تأت) ، بينما أكدت نسبة ٩ر٣٨٪ على عدم حدوث وفيات .

وإذا ما انتقلنا من الإصابات التى تحدث للبشر أثناء الحادثة إلى التلفيات التى تحدث للمركبة ، باعتبارها من النتائج المترتبة على على الحادثة فسنجد أن ثمة إجماعا على حدوث تلفيات بالسيارة ٤ر٩٤٪ . وبالتالى فإذا ما كان هناك آثار تدميرية للبشر عند وقوع الحوادث ، فإن هناك آثارا تدميرية للممتلكات (السيارة وتلفياتها) ، وأن لهذا آثاره الاقتصادية . وتم تصنيف حجم التلفيات التى وقعت للسيارة ، وجاءت النتائج على النحو التالى : ١ر٤٧٪ أكدوا على أن هذه التلفيات كانت بسيطة ، ونسبة ٤ر٢٩٪ أكدوا على أنها تلفيات كبيرة ، وجاءت نسبة ٥ر٢٣٪ فى المنتصف بين المؤكدين على بساطة التلفيات والمؤكدين على كبر حجم التلفيات .

سابعا : تفسير النتائج

١ - كشفت الدراسة عن أن معظم أفراد العينة يقودون أو يقتنون سيارات قديمة نسبيا . فحوالى ٦٠٪ تقريبا من أفراد العينة يقودون أو يقتنون سيارات من موديلات الثمانينيات والسبعينيات ، أى أنهم يقدمون على اقتناء سيارات مستعملة من قبل . ولأن خبرة اقتناء السيارة ليست خبرة متكررة أو عادية فى حياة معظم الأفراد ، فإن الأفراد يحرصون على معرفة طبيعة العيوب الفنية فى السيارة ، ويجمعون على أن هذه العيوب تعد أحد الأسباب الفاعلة فى الحوادث ، ومن أهم العيوب التى يؤكدون عليها : عدم سلامة الفرامل ، وعدم سلامة الإطارات ، وعدم وجود إشارات أو طفاية حريق أو آلة تنبيه أو مرايات . كما يوجد وعى بطبيعة العلاقة بين الحمولة - زيادة أو نقصا - وبين حوادث الطرق . ولا يتصل إدراك أهمية الحمولة فى حركة السيارة على حجم هذه الحمولة دائما ، بل يمتد إلى نوعية الحمولة وارتفاعها وعرضها وتماسك محتوياتها وتوازنها على السيارة . كما أن السائقين يدركون طبيعة السيارات الأكثر عرضة لارتكاب حوادث . وقد أشارت النسبة الأكبر إلى سيارات الميكروباص والنقل الثقيل على أنها أكثر السيارات عرضة لارتكاب حوادث . ولا يتعلق الأمر هنا بطبيعة المركبة قدر تعلقه بطبيعة الأفراد العاملين على هذين النوعين من السيارات ، والتصورات والصور النمطية التى يكونها السائقون عن هذين النوعين من السائقين .

٢ - ولقد كشفت الدراسة عن ثمة وعى بعيوب الطرق لدى أفراد العينة ، ولعل أهم نتيجة ظهرت هنا هى الإشارة إلى المطبات الصناعية الكثيرة ، والتى تتم بشكل عشوائى ، على أنها أحد العيوب الرئيسية المرتبطة بالطرق . صحيح أن أفراد العينة قد أشاروا إلى عيوب ومشكلات هامة ، مثل :

الرصف غير الجيد للطرق ، وضيق الطرق ، وعدم وجود إضاءة ليلية كافية ، وعدم وجود أماكن لعبور المشاة ، وكثرة العوائق . ولكن الإشارة إلى المطبات الصناعية - والعوائق الكثيرة بالطبع - لها دلالة خاصة ؛ وذلك أنها تكشف عن أن الطريق لا يعد ملكا للدولة تتصرف فيها بالطريقة التى تحقق الصالح العام ، ولكن لأى فرد أن يتدخل بوضع مطب صناعى وفقا لإرادته ، وهذا يؤدى إلى نمط من العشوائية فى وضع هذه المطبات الصناعية ، ويتحول الأمر هنا إلى عكس ما يراد منه ، حيث تعمل هذه المطبات على تعطيل حركة المرور وإلى تكدسات مرورية قد تسهم فى وقوع حوادث .

٣ - ويكون الأفراد وعيا تجاه أكثر الطرق التى تحدث فيها الحوادث . وتتدرج هذه الطرق فى مستويين : الأول يرتبط بتصنيفها إلى طرق داخلية وأخرى خارجية ، والثانى يرتبط بالسرعة ، فهناك الطرق السريعة (خارج المدينة) ، وهناك الطرق البطيئة (داخل المدينة) . وقد دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يدركون أن أكثر الطرق التى تقع عليها حوادث هى الطرق السريعة ، وأنها غالبا ما تكون طرقا خارج المدينة .

٤ - ويدرك معظم أفراد العينة أن حالة الجو تسهم فى وقوع الحوادث (بنسبة تصل إلى أكثر من ٩٠٪ من إجمالى العينة) ، خاصة حالات الضباب والأمطار والعواصف الترابية . ويتوافق سلوكهم العملى مع هذا الوعى ، حيث أكدت نسبة كبيرة (٦٤٫٧٪) على أنهم يؤجلون السفر فى حالة سوء الأحوال الجوية ، وهم إذ يقررون السفر فإنهم يتأكدون من سلامة السيارة ، ويلتزمون بقواعد المرور . ويشير هذا التوافق إلى إدراك أهمية الظروف الجوية وتأثيرها على الحوادث ، بين السلوك الفعلى للسائقين على وعى مرورى انعكس - بشكل أكبر - فى مجموعة من التوصيات التى أكدها

أفراد العينة للتصرف فى حالة سوء الأحوال الجوية ، مثل أهمية غلق الطرق التى تزداد عليها الحوادث ، والاهتمام بالعلامات الإرشادية ، واستخدام وسائل الإعلام استخداما فعالا فى هذه الظروف .

٥ - يطور السائقون عادات روتينية تتصل بالسيارة . فهم يهتمون بتفحص سلامتها يوميا ، والتأكد من الأمور المتعلقة بمستوى الزيت والمياه ، وهم يميلون إلى إصلاح عيوبها أولا بأول ، ويتزايد الاهتمام بالسيارة عند السفر خاصة . ويتضافر هذا السلوك مع الوعى المرورى الذى لاحظناه من قبل ، ويمكن أن يفسر ذلك فى ضوء عدد من الاعتبارات :

أ - إن السيارة تعتبر بالنسبة لمقتنيها شيئا ثمينا يجب أن يحافظ عليه ، فهو لم يحصل عليها بسهولة ، بل كان الحصول عليها تتويجا لرحلة كبيرة ، ومن هنا فإن الاعتناء بها هو رد فعل طبيعى لهذه القيمة العالية للسيارة .

ب - كما أن معظم السيارات من طرز قديمة ، وهى تحتاج إلى رعاية خاصة . فسوف تسوء حالة السيارة إذا ما أهملت .

جـ - كما أن هناك عددا من السائقين تعد السيارة بالنسبة لهم مصدر العيش فى الحياة ، وإهمالها يؤدى إلى توقف الدخل ، ومن ثم فإن الاعتناء الفائق بالسيارة يعكس اعتناء بلقمة العيش .

٦ - وبالنسبة للعادات المرتبطة بالقيادة الآمنة والسلامة على الطريق ، أكد معظم أفراد العينة على التزامهم بقواعد القيادة الآمنة ، مثل : استخدام الإشارات عند تعديل المسار(٦ر٩٦٪) ، ومراعاة علامات الطريق (٤ر٩٧٪) والاهتمام بربط حزام المقعد (٩ر٧٥٪) . ولكن لا يبدو أن هذا الالتزام السلوكى ينعكس فى سلوك فعلى يظهر فيه احترام لإشارات المرور . فباستثناء إشارتين هما :

إشارة المزلقان ، وإشارة الطريق المنحنى (حيث أكد حوالى ٦٠٪ و٥٥٪ على التوالى الالتزام بهما) ، نجد أن السائقين لا يلتزمون بالإشارات الأخرى ، مثل إشارة عبور المشاة وإشارة وجود المدارس والمستشفيات (٣٧٪ و ٢٧٫٤٪ ، و ١٥٪ على التوالى) . وتختلف درجة الالتزام باختلاف نوعية السائقين ، فقد أكد معظم المبحوثين على أن سائقى الميكروباص هم أكثر الفئات المخالفة . فثمة تصور نمطى عن هذه الفئة بأنها غير منضبطة ، وأنها تسلك بدرجة كبيرة من العشوائية . ولكن لا يبدو أن هذا الزعم صحيحا على إطلاقه . فعندما قدمت للمبحوثين بيانات عن مخالفاتهم الفعلية التى ارتكبت خلال العام الماضى ، جاءت النتائج لتؤكد أن غالبية السائقين قد خالفت مرة أو مرتين أو ثلاث مرات . وتدعم تلك النتيجة ما ذكرناه سابقا عن الاختلاف بين المثاليات والواقع ، وأن الواقع يكشف عن فوضى مرورية ، بينما تشير المثاليات إلى درجة عالية من الالتزام والتنظيم .

٧ - وبالنظر إلى التفاعل مع الآخرين على الطريق ، اتضح أن لهذا التفاعل أطرافا ثلاثة تتفاعل مع السائق على الطريق ، وهم : المشاة ، والسائقون الآخرون ، ورجال المرور . وقد كشفت الدراسة عن أن التفاعل بين هذه الأطراف الثلاثة والسائق ليس تفاعلا سهلا ، يلتزم الأطر المثالية فى التفاعل ، بقدر ما يكتنفه بعض المشكلات التى تنشأ من التصورات النمطية التى يكونها السائقون حول الفئات التى يتفاعلون معها .

أ - فبالنظر إلى العلاقة بالسائقين الآخرين نجد أن ثمة تأكيدا على أنهم مصدر للأخطاء والمضايقات ، فهم يرتكبون أخطاء مرورية ، وهم يتصرفون بطريقة تعطل حركة السير . وغالبا ما تؤدى هذه النظرة للسائقين الآخرين إلى أن يتحول التفاعل بينهم إلى تفاعل جاد وعنيف فى

حالة وجود مشكلة . ويعكس تاريخ قيادة السيارة عن خبرات سيئة متراكمة عبر الزمن من هذه المشاحنات على الطريق ، ويبدو أن هذا التراكم هو الذى يؤدى إلى مزيد من تدعيم الصور الذهنية السلبية حول السائقين الآخرين على الطريق . فسلوك القيادة الحالى يعكس الخبرة التاريخية الماضية للتفاعل بين قائد السيارة والسائقين الآخرين .

ب - ويحتفظ السائقون بنظرة سلبية إلى المشاة أيضا ، حيث تؤكد نسبة كبيرة منهم (تصل إلى ٧٥٪) على أن للمشاة دورا كبيرا فى الحوادث ، وأنهم غالبا ما يكونون هم المخطئون وليس السائق فى حالة وقوع حوادث . معنى ذلك أن سائقى السيارات يلقون باللائمة على المشاه مثلما يلقون بها على السائقين الآخرين . وينضم إلى المشاة الركاب الذين يستخدمون سيارات النقل الخاص (الميكروباص ، والتاكسى) والعام ، فجميع هؤلاء لا يلتزمون بقواعد المرور الصحيحة ، خاصة أثناء عبور الشوارع ، وعدم الالتزام بالأماكن المخصصة لهم ، كما أن الركاب لا يشغلون الطرق فقط ، بل يشغلون السائقين .

جـ - ونكاد نلمس هذه النظرة السلمية إلى رجال المرور أيضا ، وإن كانت أقل ، فأفراد العينة لا يجمعون إجماعا كاملا على أهمية دور رجل المرور فى تنظيم حركة السير . فرغم وجود نسبة كبيرة (٧٢،٤٪) تقدر دور رجال المرور ، فإن هناك نسبة تزيد على ربع العينة لا ترى أهمية لدور رجل المرور ؛ وربما يرجع ذلك إلى التصورات النمطية عن رجال المرور . وقد أشار أفراد العينة إلى بعض أبعاد هذه التصورات ، حيث أشاروا إلى التفرقة والتمييز فى المعاملة بين السائقين ، حيث يسيئون معاملة سائقى سيارات النقل الخاص ، خاصة سيارات الميكروباص ،

والتاكسى ، والنقل الثقيل . وثمة إدراك هنا للتناقض بين الدور المثالى لرجل المرور ، وبين دوره الواقعى الذى تشوبه بعض النواقص .

٨ – ويأتى الإعلام كمتغير هام فى تشكيل مدركات الأفراد ومعارفهم ، والتى يتوقع أن تؤثر بالتالى فى مستوى انضباط القيادة ، ومن ثم الحوادث . ودلت البيانات هنا على أن الإعلام يلعب دورا فى تشكيل الجوانب المعرفية للسائقين ، كما اتضح الارتفاع النسبى لمتابعة النشرات الجوية عبر التليفزيون (بنسبة كبيرة ٨٠٪) ، والاذاعة بنسبة قليلة (٣ر١٦٪) ، والصحف بنسبة أقل (٣ر١٪). ويدرك الأفراد أهمية هذه المتابعة ، كما يدركون الفائدة المرجوة منها . ومن الأمور التى تشكل الجوانب المعرفية أيضا متابعة الحوادث ، ومدى الاستفادة من معرفة أخبار الحوادث فى تكوين وعى مرورى . وينظر الأفراد إلى وسائل الإعلام نظرة إيجابية ، إذ يدركون أهميتها فى توعية الأفراد بمشكلات المرور ، وإن كان الأفراد يدركون أيضا أنها لا تؤدى دورها على أكمل وجه ، واتضح ذلك من عدم الإجماع على أهمية دور الإعلام . ولذلك فقد اقترح أفراد العينة عددا من المقترحات ؛ لتحسين دور وسائل الإعلام فى توعية الأفراد بمشكلة الحوادث المرورية ، وتدعيم الثقافة المرورية .

٩ – وأخيرا ، فقد تعرضت الدراسة لظروف وقوع الحوادث والنتائج المترتبة عليها . وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نلخصها فيما يلى :

أ – أسفرت الدراسة عن وجود نسبة تقدر بثلث العينة تقريبا تعرضت لحوادث خلال العامين الماضيين ، ودلت النتائج على أن صغار السن هم أكثر الفئات وقوعا فى الحوادث ؛ وذلك بسبب الاندفاعية أو الميل إلى الإثارة أو العدوانية ، يلى ذلك كبار السن الذين تفسر ظروف

القيادة لديهم فى ضوء عدم السرعة فى ردود الفعل تجاه المتغيرات التى تحدث فى الموقف بشكل فجائى ، وهى من المتغيرات الفاعلة فى القيادة . ومرة أخرى تظهر أهمية خاصة لسيارات النقل الخاص (خاصة الميكروباص) فى الحوادث ، فقد جاء سائقو الميكروباص على رأس قائمة السائقين مرتكبى الحوادث ، يليهم سائقو التاكسى . أما عن زمان ومكان الحوادث ، فقد كشفت الدراسة عن الخريطة المكانية للحوادث تتوزع فى داخل المدينة وخارجها على الطرق الزراعية والصحراوية والدائرية . وأشارت النتائج إلى أن الحوادث تتكاثف على هذه الخريطة فى منطقة وسط المدينة . أما عن الخريطة الزمانية للحوادث ، فإنها تتوزع على ثلاثة أوقات هى : الصباح ، ووقت الظهيرة ، والليل ، بنسب متقاربة إلى حد ما .

ب – ولقد أكدت الدراسة على أن اعتبارات الزمان والمكان ليست هى المحور الأساسى للحوادث ، بل إن الحوادث تتفاعل مع متغيرات عديدة . وهذه المتغيرات تلتقى جميعا عند السائق الذى يرتكب الحادث . وتتدرج هذه المتغيرات من السائق نفسه إلى السيارة وحالتها الفنية إلى الطريق فحالة الجو فالمشاة والركاب .

جـ– وبالنسبة للنتائج المترتبة على الحادثة ، فقد كشفت الدراسة عن أن أكثر الأضرار هى الأضرار التى تلحق بالسيارات ، وأن الإصابات البشرية قليلة إذا ما قورنت بالأضرار المادية ، وأن الأضرار البشرية تلحق بصغار السن أكثر من كبار السن ، وأنه رغم الخلاف بين السائقين على أثر وقوع الحادثة ، إلا أن صورة من التعاون تظهر فى تصرفات ما بعد الحادثة ، خاصة استدعاء الإسعاف ، أو نقل

المصابين ، حيث يمكن أن يقوم بهذه المهمة أفراد من المشاة أو المارة أو الركاب ، وليس بالضرورة الأطراف المباشرة فى الحادثة .

وتجدر الإشارة فى النهاية إلى أن هذه الدراسة الاستطلاعية قد كشفت عن أهمية بحث قضايا المرور والمتغيرات الفاعلة فى الحوادث ، وأكدت أهمية توسيع الدراسة لتشمل فئات خاصة من السائقين ، مثل سائقى سيارات نقل الركاب الخاصة (الميكروباص) ، ودراسة التصورات النمطية للسائقين تجاه بعضهم البعض ، والتصورات النمطية الشائعة تجاه المشاة والعكس ، وتاريخ العلاقة بالسيارة والطريق ، وخبرة الحوادث السابقة . وأهم من ذلك كله فإن هناك نتيجة منهجية هامة يجب أن نشير إليها ، وهى تتعلق بأهمية استخدام أدوات كيفية للتعرف على تفاصيل عادات قيادة السيارات ، وتفاصيل التفاعل الحوارى على الطريق بين السائقين وغيرهم .

الهوامش

١ - نصر ، سميحة ، (١٩٩٢) ، المنحنى النفسى فى دراسة قيادة السيارات وحوادث الطرق ، *المجلة الجنائية القومية* ، المجلد ٣٥ ، العدد الثانى والثالث ، ص ص ١٠٥-١٢٢ .

٢ - البهى ، فؤاد ، (١٩٨١) ، *علم النفس الاجتماعى* ، القاهرة : دار الفكر العربى .

٣ - حسين ، محى الدين أحمد ، (١٩٩٣) ، *التفاعل الاجتماعى ومشكلاته* ، الطبعة الأولى ، دبى : مطابع البيان التجارية .

٤ - Baron. R. A. & Byrne, D. (1995), *Social Psychology Understanding Human Interaction*, New Delhi : Prentice Hall of India

٥ - نصر ، سميحة (١٩٩٢) ، مرجع سابق .

٦- Ross, H. L. (1940), Traffic Accidents: A Product of Social Psychological Conditions, *Social Forces*, Vol. 18, pp. 53-65.

٧- الكبيسى ، محمد وآخرون (١٩٩٢) ، *حوادث المرور فى دولة قطر : دراسة ميدانية لحوادث المرور فى مدينة الدوحة* ، *قطر* : جامعة قطر - وزارة الداخلية - إدارة المرور ، مؤسسة حمد الطبية .

٨- المقاول ، ماهر ، (٢٠٠٣) ، ورقة عمل حول مشكلة حوادث المرور فى مجتمعنا المصرى ، ورشة عمل *بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية* ، ٢ ديسمبر .

٩- عبد الغنى ، خالد ، وآخرون (٢٠٠٣) ، الحمولة الزائدة للشاحنات ، الرياض : *اللجنة الوطنية لسلامة المرور ، المؤتمر الوطنى الثانى لسلامة المرور* .

١٠- Jabbar, A. A. & Abld A. Nagvi. (1992), A Study of Road Sign *Psychological Studies*, B 2 p3, pp. 79-87.

١١- المقاول ، ماهر (٢٠٠٢) ، مرجع سابق .

١٢- إدارة الطرق ببلدية دبى (١٩٩٣) ، نحو سلامة أفضل لطرق دبى ، *الحلقة الدراسية الخامسة لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية "سلامة الطرق والحد من الحوادث المرورية* ، أنقره - تركيا ، ١٥-١٧ محرم .

١٣- حسين ، محى الدين أحمد (١٩٩٣) ، مرجع سابق ، ص٢٢ .

١٤- حسين ، محى الدين أحمد (١٩٩٣) ، المرجع السابق ، ص٢٥ .

١٥- Bilersback, G. (1980), Interaction Conflicts and Interaction Patterns in Traffic Situation, *International Review of Applied Psychology*, vol. 29, pp. 449-481.

١٦- Hand, et al. (1980). *Traffic Investigation and Control*, London: Charles E. Merill Publishing Company.

١٧- Hyman, M. (1968). Accidents Vulnerability and Blood Alcohol Concentration of Drivers by Demographic Characteristics, Q. *Journal Studies of Alcohol*, No. 4, pp. 34-57.

١٨- Peck, R. (1985), The Role of Youth in Traffic Accidents: *A Review of Past and Current California Data International Symposium: Alcohol, Drugs and Driving*, Los Angeles, California.

Abstract

TRAFFIC ACCIDENTS IN EGYPT:
A Pilot study

Samiha Nasr

Egypt is one of the countries in the world with the highest rates of traffic accidents. This study aims to underlie reasons behind such accidents.

A field study applied on a sample of 116 drivers aging from 20 to 60 (driving cars, trucks, public buses and taxis). Their responses to a questionnaire revealed that the human factors, such as: high speed, driving in the opposite direction, ignoring traffic lights, are the main reasons that cause accidents. However, the poor conditions of both the vehicles and the road networks come second to this factor.

التشريع وثقافة المخدرات
لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى

عطية مهنا*

تناولت هذه الدراسة المواثيق الدولية ونصوص التشريع المصرى المتعلقة بحماية الأطفال من المخدرات . كما تناولت الثقافة القانونية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى عن التعاطى والإدمان . وقد تم التعرف – من خلال نتائج الدراسة الميدانية – على الواقع الفعلى للثقافة القانونية للطلاب (محل الدراسة) عن تدخين السجائر – باعتبارها بوابة لإدمان المخدرات – وعن تعاطى وإدمان المخدرات . وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها ضرورة تفعيل بعض مواد قانون مكافحة المخدرات ، ونشر الثقافة القانونية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى من خلال المناهج الدراسية والندوات ووسائل الإعلام ، لتدعيم الثقافة المضادة لتعاطى وإدمان المخدرات .

مقدمـــة

يعتبر التشريع أحد المصادر الهامة فى تشكيل ثقافة الفرد – فى جميع مراحله العمرية – داخل المجتمع . والتشريع إحدى أدوات الضبط الاجتماعى لكنه أخطرها ، فهو يحكم سلوك الأفراد ، وينظم علاقاتهم ، ويحافظ على حقوقهم ومصالحهم ، ويحظر كل ما يضر أو يسئ إلى الفرد والمجتمع ، ويقرر الجزاء الجنائى لكل من يعتدى على هذه الحقوق أو يمس بهذه المصالح .

وبالتالى يصبح الهدف من الدراسة هو التعرف على التشريعات الخاصة بمكافحة المخدرات ، وتدخين السجائر – باعتبارها بوابة لإدمان المخدرات –

* خبير أول ، قسم بحوث المعاملة الجنائية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

نظرا لأن العلم بهذه التشريعات يلعب دوراً مهما فى تشكيل الثقافة المضادة للمخدرات ، خاصة وأن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن ٩٨٪ من عينة طلاب مرحلة التعليم الأساسى (محل الدراسة) أفادوا بأنهم يعرفون أن القانون يجرم الاتجار أو التداول أو التعاطى غير المشروع للمخدرات ، وبالتالى فإنهم يعرفون ما يترتب على مخالفة هذا القانون ، أى المسئولية القانونية المترتبة على التعاطى والإدمان ، وهذا يمثل رادعا قويا قد يحول دون تعاطى وإدمان المخدرات .

وسنقسم هذه الدراسة على النحو التالى :

أولا : المواثيق الدولية وحماية الأطفال من المخدرات .

ثانيا : التشريع المصرى وحماية الأطفال من المخدرات .

ثالثا : الثقافة القانونية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى عن التعاطى والإدمان .

أولا : المواثيق الدولية وحماية الأطفال من المخدرات

حظيت حماية الأطفال من المخدرات باهتمام المواثيق الدولية ، وسنستعرض أهم هذه المواثيق ، ونوضح مدى اهتمامها بذلك .

١- قررت المادة ١٧ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ - التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٢٥/٤٤ بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٩ - أن تقوم الدول الأطراف بما يلى :

- تشجيع وسائط الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل .
- تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المواد التى تضر بصالحه .

كما حددت هذه الاتفاقية منهج وقاية وحماية الأطفال من المخدرات ، فنصت المادة ٣٣ منها على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ، بما فى ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية ، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل ، حسبما تحددت فى المعاهدات الدولية ذات الصلة ، ومنع استخدام الأطفال فى إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها .

ويتضح أن اتفاقية حقوق الطفل - السالفة الذكر - قد اهتمت بوسائل الإعلام وبمؤسسات التربية - ومنها المدرسة - نظرا لأن الأطفال يتأثرون بها كثيرا .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الاتفاقية قد وافق عليها مجلس الشعب المصرى بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٧ ، وصدق عليها رئيس الجمهورية فى ١٩٩٠/٥/٣٠ ونشرت فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩١[١]، ومن ثم أصبحت لها قوة القانون الداخلى ، ونافذة قبل مصر مثل سائر القوانين ، وذلك تطبيقا للمادة ١/١٥١ من الدستور المصرى .

٢ - وقد اهتمت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) - التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ١١٢/٤٥ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ - اهتماما واضحا بحماية الأطفال من المخدرات ، وأوضحت المبادئ التى يجب على الدول اتباعها، سواء فى عمليات التنشئة الاجتماعية (الأسرة ، التعليم ، المجتمع المحلى ، وسائل الإعلام)، أو فى السياسة الاجتماعية ، أو فى التشريع وقضاء الأحداث ، وسنذكر هذه المبادئ ، وخاصة ذات الصلة بحماية الأطفال من

المخدرات ، وهى[٢] :

مبدأ رقم ٢٥ – ينبغى إيلاء اهتمام خاص لاتباع سياسات واستراتيجيات شاملة لوقاية الأحداث من إساءة استعمال الكحول والمخدرات وغيرها من المواد . وينبغى أن يكون المدرسون وغيرهم من الفنيين مجهزين ومدربين لمنع هذه المشاكل ومعالجتها . وينبغى أن تتاح لمجموع الطلاب المعلومات المتصلة باستعمال وإساءة استعمال المخدرات ، بما فيها الكحول .

مبدأ رقم ٣٥ – وينبغى أن توفر مجموعة من الخدمات والتدابير المساعدة لمعالجة الصعوبات التى يواجهها الأحداث فى فترة الانتقال إلى مرحلة البلوغ ، وينبغى أن تشمل هذه الخدمات برامج خاصة لعلاج الشباب الذين يسيئون استعمال المخدرات تركز على الرعاية وإسداء النصح والمساعدة وتدابير التدخل العلاجى .

مبدأ رقم ٤٣ – وينبغى تشجيع وسائط الإعلام بوجه عام ووسائط الإعلام التليفزيونية بوجه خاص على التقليل إلى الحد الأدنى من عرض صور الإباحة والمخدرات والعنف على الشاشة ، وتصوير العنف والاستغلال بشكل بغيض .

مبدأ رقم ٤٤ – وينبغى أن تكون وسائط الإعلام مدركة لدورها ومسئوليتها الاجتماعيين الواسعين ، وكذلك لتأثيرها ، فى البرامج المتعلقة بإساءة استعمال الشباب للعقاقير المخدرة والكحول . وينبغى أن تستخدم سلطتها فى الوقاية من إساءة استعمال المخدرات ، ببث وسائل متواترة فى إطار نهج متوازن ، وينبغى تشجيع شن حملات توعية فعالة لمكافحة المخدرات على جميع المستويات .

مبدأ رقم ٤٥ – وينبغى أن تعطى الأجهزة الحكومية أولوية عالية للخطط والبرامج الخاصة بالأحداث ، وأن تقدم ما يكفى من الأموال والموارد الأخرى ليجرى على نحو فعال توفير الخدمات والمرافق والموظفين اللازمين للرعاية الوافية بالغرض فى مجال الطب والصحة العقلية والتغذية والإسكان ، وغيرها من

الخدمات ذات الصلة ، بما فى ذلك منع ومعالجة إساءة استعمال المخدرات والكحول ، والتحقق من أن تلك الموارد تصل إلى الأحداث وتعود عليهم بالنفع الحقيقى .

مبدأ رقم ٥٩ – وينبغى سن تشريعات لحماية الأطفال والأحداث من إساءة استعمال المخدرات ومن المتجرين بها ، وتنفيذ تلك التشريعات تنفيذا دقيقا .

ثانيا : التشريع المصرى وحماية الأطفال من المخدرات

التشريع له دور كبير فى ردع المتعاملين فى المخدرات ، ودوره أهم فى حماية الأطفال من أضرار المخدرات ، ويعتبر طلاب مرحلة التعليم الأساسى من ضمن فئة الأطفال (الطفل هو كل من لم يبلغ ثمانية عشر عاما طبقا للمادة الثانية من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦) ، وسنستعرض أهم أحكام التشريع المصرى فى هذا الخصوص .

١ - الدستــور

حرص الدستور المصرى فى المادة التاسعة منه على بيان أن الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية . وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى .

وأكدت المادة ١٠ من الدستور على أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم . ويستفاد مما سبق أن حماية ورعاية الطفولة مكفولة بحكم الدستور .

٢ - القوانــــين

أ – القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على النفس

الولاية على النفس تربية وتهذيب وتوجيه ورعاية وتنشئة اجتماعية ، ولا يمكن أن

يتولى هذا غير مصلح أو يتولاه فاسد ، وإذا ثبت فساد الولى على النفس سلبت منه الولاية على الصغير ، حرصا على مصلحته ، وحماية له من التأثر بالقدوة السيئة ومن الانحراف [٣] .

وقد أوضحت المادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على النفس الأحوال التى يكون سلب الولاية فيها جوازيا أو مؤقتا بوقفها، ومنها :

- إذا حكم على الولى أكثر من مرة لجريمة تعرض الأطفال للخطر .
- إذا عرض الولى للخطر صحة أحد ممن تشملهم الولاية أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته بسبب سوء المعاملة أو سوء القدوة نتيجة الاشتهار بفساد السيرة أو الإدمان على الشراب أو المخدرات أو بسبب عدم العناية أو التوجيه . ولا يشترط فى هذه الحالة أن يصدر ضد الولى حكم بسبب تلك الأفعال .

ب – القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وتعديلاته

نصت المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر والمعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على أنه "يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة * (السجن المؤبد أو السجن المشدد) وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

- كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار فيه بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .
- كل من رخص له فى حيازة جوهر مخدر لاستعماله فى غرض معين وتصرف فيه بأية صورة فى غير هذا الغرض .

* ألغيت عقوبة الأشغال الشاقة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣، واستبدلت بها عقوبة السجن المؤبد إذا كانت مؤبدة وعقوبة السجن المشدد إذا كانت مؤقتة .

- كل من أدار أو هيأ مكانا لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل .

ثم شدد المشرع العقوبة على هذه الجرائم بحيث تصبح الإعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه فى أحوال ذكرتها المادة ٣٤ سالفة الذكر - المعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - نذكر منها ما ورد فى البنود أرقام ١، و٤ ، ٥ من هذه المادة .

- إذا استخدم الجانى فى ارتكاب إحدى هذه الجرائم من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم أحدا من أصوله أو من فروعه أو زوجه أو أحدا ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظاتهم أو ممن له سلطة فعلية عليهم فى رقابتهم أو توجيههم (البند رقم ١) .

وقد بررت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون هذا بقولها : "وقد راعى المشروع فى ذلك أن الجانى يعمد إلى استخدام أشخاص لا تتوافر لهم إرادة حرة فى مواجهته إما بسبب صغر السن ، أو صلة القرابة ، أو بمقتضى سلطة ولاية التربية أو الملاحظة أو الرقابة أو التوجيه . وأنه فى جميع الأحوال يدفع من أؤتمن عليه بموجب قداسة هذه الصلات إلى طريق الجريمة ليستفيد هو منها ، بدل أن يرعى مسئوليته عنهم بإبعادهم عن هذا الطريق[٤] .

- إذا وقعت الجريمة فى إحدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو بالجوار المباشر لهذه الأماكن (البند رقم ٤) .

ويجمع بين هذه الأماكن وجود عدد كبير من الناس فيها بصفة دائمة أو لفترات طويلة . وترجع علة التشديد إلى أن كثرة عدد الموجودين فى هذه

الأماكن يتيح للجانى فرصة نشر سمومه بينهم ، مما يؤدى بكثير منهم إلى هوة الإدمان[٥] .

- إذا قدم الجانى الجوهر المخدر أو سلمه أو باعه إلى من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة أو دفعه إلى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو الغش أو الترغيب أو الإغراء أو التسهيل (البند رقم ٥) .

وهكذا يتضح أن المشرع شدد العقوبة لحماية الأطفال من تجار المخدرات ومن كافة صور استغلالهم فى ذلك ، وأيضا حمايتهم من التعاطى ومن كل الوسائل التى تؤدى إليه ، سواء كانت الإكراه ، أو الغش ، أو الترغيب ، أو الإغراء ، أو التسهيل .

كما يتضح أن المشرع شدد العقوبة ليسبغ نوعا من الحماية لكل من دور العبادة ، ودور التعليم ومرافقها الخدمية ، والنوادى ، والحدائق العامة ، وأماكن العلاج ، والمؤسسات الاجتماعية أو العقابية ، بل وتوسع المشرع ليفرض الحماية على الأماكن المجاورة لها أيضا .

وما يهمنا هنا هو دور التعليم ومرافقها الخدمية - مثل المكتبات والملاعب الملحقة بها - وخاصة مدارس مرحلة التعليم الأساسى ، لأن سن الطلاب الموجودين بها أقل من ثمانية عشر عاما ، وصغر سنهم يجعلهم أكثر تأثيرا وأسرع استجابة لمروجى المخدرات ، ومن ثم فقد أحسن المشرع صنعا حينما أسبغ حمايته على هذه الأماكن حرصا على الطلاب وحماية لهم من المخدرات وتجارها .

- وحرص المشرع - فى قانون المخدرات - على أن يسد جميع الثغرات التى يمكن أن يفلت منها المخالف لحكم من أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، فنص فى المادة ٤٥ منه - المعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة

١٩٨٩ - على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

وباستقراء نصوص القانون ، يتضح أنه فرض واجبات على بعض الأشخاص دون أن يقرر عقوبات فى حالة عدم الوفاء بها ، ولذلك تطبق على المخالف العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٤٥ سالفة الذكر ، ومن الواجبات التى فرضها قانون مكافحة المخدرات ما يأتى :

- التزام الصيادلة بألا يصرفوا جواهر مخدرة إلا بتذكرة طبية من طبيب بشرى ، أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس ، أو بموجب بطاقة رخصة . ويحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية إذا زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم ٤ . ومع ذلك إذا استلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات ، فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض (المادة ١٤ من القانون) .
- التزام الصيادلة بعدم صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعد مضى خمسة أيام من تاريخ تحريرها (المادة ١٦ من القانون) .
- التزام الصيادلة بعدم رد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ، وعدم استعمالها أكثر من مرة ، وحفظها بالصيدلية مبينا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها فى دفتر التذاكر الطبية (المادة ١٧) .

والعقوبة المقررة فى حالة مخالفة أى من هذه الأحكام هى الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تجاوز ألفى جنيه أو إحدى هاتين العقوبة .

ويؤكد أهمية هذه النصوص التى تفرض الرقابة على الصيادلة ما اتضح من نتائج الدراسة الميدانية ، فقد أفادت عينة الدراسة من الطلاب أن البرشام

والحبوب من أكثر أنواع المخدرات التى توزع خارج المدرسة (انظر جدول رقم ٩) ، وكذلك ما أكدته دراسة حديثة (سنة ٢٠٠٤) والتى أشارت إلى تزايد مخالفات بعض شركات الأدوية والصيدليات فى التعامل بالعقاقير المخدرة والمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية ، وتفشى إساءة استعمالها [٦] .

جـ - قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦

خص هذا القانون الطفل بحماية فائقة ، وحرص على حماية الطفولة والأمومة من خلال توفير الظروف المناسبة لتنشئتهم تنشئة صحيحة من كافة النواحى وفى إطار الحرية والكرامة ، وهو ما أكدت عليه المادة رقم ١ من القانون بنصها على أن "تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة ، وترعى الأطفال ، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من كافة النواحى فى إطار من الحرية والكرامة الإنسانية" .

واهتم قانون الطفل بثقافة الطفل ، وحرص على حمايته من الثقافة التى تشجعه على الانحراف ، فقد حظرت المادة ٨٩ نشر أو عرض أو تداول أى مطبوعات أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تخاطب غرائزه الدنيا ، أو تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع ، أو يكون من شأنها تشجيعه على الانحراف ، وقررت عقاب من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وأوجبت مصادرة المطبوعات أو المصنفات الفنية المخالفة ، وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

وأفرد قانون الطفل الباب الثامن منه للمعاملة الجنائية للأطفال (المواد من ٩٤ إلى ١٤٣) .

وقررت المادة ٩٦ من القانون أنه يعتبر الطفل معرضا للانحراف فى حالات حددتها على سبيل الحصر ، ويهمنا منها الحالة التى نص عليها البند رقم ٣ من

هذه المادة ، وهى إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بإفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها" .

ويهمنا – أيضا– المادة ٩٧ من ذات القانون والتى تنص على أنه يعتبر معرضا للانحراف الطفل الذى تقل سنه عن السابعة إذا توافرت فيه إحدى الحالات المحددة فى المادة السابقة أو إذا حدثت منه واقعة تشكل جناية أو جنحة .

٣- اللوائح

نصت المادة الثانية من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على أن "يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون" .

وإعمالا لحكم هذه المادة ، فقد صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧* بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩٧ .

وقد قررت المادة ٢٠٣ من هذه اللائحة أنه يعد الطفل معرضا للخطر إذا وجد فى حالة تهديد سلامة التنشئة الواجب توافرها له وخاصة فى أى من الأحوال الآتية :

ويهمنا منها الحالة التى نص عليها البند رقم ١من هذه المادة ، وهى إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر ، والحالة التى نص عليها البند رقم ٥ وهى إذا تعرض الطفل للتحريض على الاستعمال غير المشروع للمخدرات أو الكحوليات أو العنف أو الأعمال المنافية للآداب .

ونصت المادة ٢٠٤ من اللائحة التنفيذية سالفة الذكر على أنه "إذا عد الطفل معرضا للخطر على النحو المبين بالمادة السابقة يتم إيداعه إحدى

* الجريدة الرسمية – العدد ٤٨ (تابع) فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٩٧ .

مؤسسات الرعاية الاجتماعية وذلك للمدة التى تراها نيابة الأحداث المختصة كافية لزوال الخطر الذى تعرض له . ويتم هذا الإيداع بقرار من نيابة الأحداث بناء على طلب أحد والدى الطفل أو متولى رعايته أو أحد من أهله ، أو بناء على طلب الطفل المتخلى عنه . كما يتم بقرار منها – دون طلب – فى جميع الأحوال التى تقتضى الحفاظ على حياة الطفل أو سلامته أو أمنه أو مستقبله" .

التشريعات التى تحظر او تحد من تدخين السجائر والتبغ

أثبتت الدراسات أن تدخين السجائر له أضرار صحية خطيرة على المدخنين وغيرهم ممن يخالطونهم ، وأنه بمثابة تمهيد لطريق تعاطى وإدمان المخدرات . فالتدخين يمثل البداية الأولى لكسر الحاجز النفسى لدى الفرد فى تعامله مع المخدرات ، فمحاربة التدخين هى فى ذات الوقت خط الدفاع الأول فى مواجهة ومحاربة مشكلة المخدرات[٧] ، ولذلك صدر فى مصر العديد من التشريعات التى تلزم الشركات المنتجة للتبغ والسجائر بضرورة تنبيه المدخن إلى خطورة وأضرار التدخين ، وتحظر التدخين فى بعض الأماكن ، وكذلك تحظر بيع السجائر ومنتجات التبغ للأطفال (أقل من ثمانية عشر عاما) ، وأيضا أصدرت دار الإفتاء المصرية حكما شرعيا بالحرمة القطعية للتدخين ، كما أصدر وزير التربية والتعليم قرارين : أحدهما يحظر التدخين فى جميع المدارس الحكومية والخاصة والمؤسسات والهيئات التابعة للوزارة ، والثانى يحظر التدخين فى جميع الأماكن الخاصة بالامتحانات ، وسنستعرض أهم هذه التشريعات .

١- القوانين

صدر القرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن الوقاية من أضرار التدخين ، والمعدل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٢ (الجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرر فى ٢٠٠٢/٦/١٠) ، وأوجبت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القرار بالقانون –

المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٢ – أن يثبت على كل عبوة من منتجات التبغ أو السجاير التحذير الآتى : "احترس : التدخين يدمر الصحة ويسبب الوفاة".

كما أوجبت أن يشغل هذا التحذير ثلث مساحة واجهة العبوة على الأقل ، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٧ من القانون)

وحرصا من المشرع على صحة الأطفال – بصفة خاصة – ووقايتهم من أضرار التدخين ، فقد حظرت المادة ٦ مكررا (٢) من ذات القانون – المضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٢ – بيع السجائر ومختلف منتجات التبغ أو بطاقات شرائها وذلك لمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاما . ومن يخالف هذه الأحكام يعاقب بالغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه، ولا تسرى على المشترى أحكام الاشتراك الواردة فى قانون العقوبات وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٧ من القانون سالف الذكر) .

٢ - *اللوائح*

وقد أحسن وزير التربية والتعليم صنعا بحظره التدخين فى جميع المدارس بجميع أنواعها ، وكذلك المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة . فقد أصدر قراره رقم ٩٢ بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣ والذى نص فى مادته الأولى على أنه حفاظا على صحة الطلاب والعاملين بالتربية والتعليم تعتبر جميع المدارس الحكومية والخاصة والمؤسسات والهيئات التابعة للوزارة مناطق محظور فيها التدخين .

ويحظر حظرا باتا قيام أى من العاملين بالتربية والتعليم والطلاب بالتدخين داخل أسوار أى مؤسسة تعليمية وذلك إعمالا بمبدأ حفاظا على البيئة وحماية

النشء من مخاطر التدخين والإدمان" .

كما أصدر وزير التربية والتعليم قراره رقم ١٢١ بتاريخ ٢٠٠١/٦/٤ والذى نص فى مادته الثانية على أنه " حفاظا على صحة الطلاب والعاملين وسلامة البيئة ولتأمين مواقع الامتحانات ، تعتبر مراكز توزيع الأسئلة وتجميع أوراق الإجابة ولجان سير امتحانات النقل والامتحانات العامة المحلية أو المركزية مناطق محظور التدخين بها ويشمل الحظر جميع المواقع داخل أسوار هذه الأماكن" .

وأكدت المادة الثالثة من القرار سالف الذكر على أن مديرى مراكز توزيع الأسئلة وتجميع أوراق الإجابة ورؤساء لجان سير امتحانات النقل والامتحانات العامة المحلية أو المركزية مسئولون مسئولية كاملة عن متابعة تنفيذ ذلك ، وأن من يخالف هذه الأحكام سوف يساءل تأديبيا .

موقف الدين الإسلامى من التدخين

أصدرت دار الإفتاء المصرية حكما شرعيا بالحرمة القطعية للتدخين وذلك فى فتواها الصادرة فى ٢٥ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ الموافق ٥ سبتمبر ١٩٩٩ ، جاء فيها "أن العلم قد قطع فى عصرنا الحالى بأضرار استخدامات التبغ على النفس ، لما فى التدخين من أضرار تصيب المدخن وغيره ممن يخالطونه ، ولما فيه من إسراف وتبذير ، نهى الله عنهما"، والله تعالى يقول : "ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما" ، ويقول عز وعلا : "ولا تلقوا بأيدكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين" . وعليه فإن التدخين حرام بكل المقاييس الشرعية .

ثالثا : الثقافة القانونية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى عن التعاطى والإدمان

سبق أن تحدثنا عن المواثيق الدولية والتشريعات المصرية لحماية الأطفال من المخدرات . وفى ضوء ذلك سيتم التعرف – من خلال نتائج الدراسة الميدانية* – على الواقع الفعلى للثقافة القانونية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى عن تدخين السجائر وتعاطى وإدمان المخدرات ، وذلك على النحو التالى :

١- الثقافة القانونية للطلاب عن تدخين السجائر ومنتجات التبغ

تم الاهتمام فى الجزء النظرى بالقوانين والقرارات التى صدرت للحد من التدخين ، وكذلك فتوى دار الإفتاء المصرية بتحريم التدخين ، وأن القانون أوجب عقاب كل من يبيع السجائر ومختلف منتجات التبغ للأطفال (أقل من ١٨ عاما) . ويرجع ذلك إلى الأضرار البالغة للتدخين والتى تكمن فى :

أ – مايترتب على التدخين من أضرار صحية خطيرة من أهمها الإصابة بأمراض القلب والجهاز التنفسى وضعف الذاكرة [٨]، وقد أثبتت إحدى الدراسات[٩] أن هناك ارتباطا جوهريا بين تدخين السجاير وبين انخفاض مستوى التحصيل الدراسى .

ب – تدخين السجائر يعد ضمن المواد المؤثرة فى الجهاز العصبى المركزى ، التى يمكن أن تحدث حالة من الاعتمادية "الإدمان" ، فقط لوحظ صعوبة الإقلاع عند التدخين [١٠] .

ج – تبين من العديد من الدراسات الميدانية – العالمية والمحلية – أن تدخين السجاير يعتبر بوابة لعالم المخدرات ، ومن ثم يعتبر التدخين أولى خطوات

* أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٥٢٠ طالبا وطالبة من طلاب مرحلة التعليم الأساسى (الصف الخامس الابتدائى والصف الثالث الإعدادى) من ١٤ مدرسة بإدارة عين شمس التعليمية التابعة لمحافظة القاهرة ، وروعى فيها اختلاف أنواع المدارس ، وهى : حكومى ، وخاص ، ومهنى . وتم جمع البيانات باستخدام إستمارة الاستبار .

الإدمان ، حيث ثبت أن ٧٥٪ من المدمنين عرفوا طريق الإدمان عن طريق السجائر [١١] .

وفى ذلك يذكر الأستاذ الدكتور مصطفى سويف أنه : "تكشف عدة بحوث ميدانية عن وجود ارتباط قوى بين البدء المبكر فى تدخين السجائر (قبل بلوغ سن ١٢ سنة) واحتمالات الإقدام على التعاطى ، هذه الحقيقة (مادامت قد تكرر الكشف عنها فى العديد من البحوث الميدانية) يمكننا بناء عليها أن نتوقع لأى شاب نعرف عنه أنه بدأ التدخين مبكرا، نتوقع له (بدرجة عالية من الاحتمال) أن يكون قد أقدم على تجربة التعاطى فعلا . هذا التوقع ينبنى على مايسمى فى علم الإحصاء بالمعادلات الانحدارية للتنبؤ" [١٢].

ومما يزيد من انتشار التدخين بين صغار السن هو اعتقادهم أن التدخين علامة من علامات الرجولة أو الأنوثة [١٣]، وكذلك تقليد الكبار (الآباء ، والأقارب ، والمعلمين ...) .

وبعد أن أوضحنا أن التدخين غالبا مايكون مدخلا لتعاطى وإدمان المخدرات ، فقد رئى التعرف على الثقافة القانونية للطلاب عن التدخين ومدى ممارستهم له .

تدخين الطلاب للسجائر

يوضح الجدول التالى مدى انتشار تدخين السجائر بين أفراد العينة :

جدول رقم (١)
تدخين الطلاب للسجائر

البنـــد	ك	٪
نعم	٥	١
لا	٥١٥	٩٩
الإجمالى	٥٢٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة ١٪ من إجمالى العينة الكلية هم الذين يدخنون السجائر ، وهى نسبة منخفضة جدا ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية التنبيه إلى خطورة تدخين السجائر. وقد يرجع انخفاض هذه النسبة إلى عدة عوامل أهمها : صغر سن الطلاب فى هذه المرحلة ، والرقابة من الأسرة والمدرسة عليهم ، وعدم سماح إدارة المدرسة والمدرسين للطلاب بالتدخين فى المدرسة ، وذلك تنفيذا لقرار وزير التربية والتعليم بحظر التدخين فى المدارس .

معرفة الطلاب بأن تدخين السجائر ممنوع قانونا فى المدرسة

سبق أن ذكرنا أن وزير التربية والتعليم قد أصدر قرارا بمنع التدخين فى المدارس ، والجدول التالى يوضح مدى معرفة الطلاب بذلك .

جدول رقم (٢)
معرفة الطلاب بأن تدخين السجائر ممنوع قانونا فى المدرسة

البند	ك	٪
نعم	٥١٤	٩٨ر٨
لا	٦	١ر٢
الإجمالى	٥٢٠	١٠٠

يشير الجدول رقم (٢) إلى أن الغالبية العظمى من إجمالى العينة الكلية للطلاب (٩٨ر٨٪) أجابوا بأنهم يعلمون أن تدخين السجائر ممنوع قانونا فى المدرسة، وهذا يعنى ارتفاع نسبة الثقافة والوعى القانونى لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى بمنع التدخين فى المدارس ومدى خطورته .

المصادر التى عرف منها الطلاب ان التدخين ممنوع قانونا فى المدرسة

يوضح الجدول التالى المصادر التى عرف منها الطلاب أن التدخين ممنوع قانونا فى المدرسة .

جدول رقم (٣)

مصادر معرفة الطلاب بأن التدخين ممنوع قانونا فى المدرسة

المصادر *	ك	٪
الكتب المدرسية	٢٨	٥ر٤
المدرس فى الفصل	٢٦٨	١ر٥٢
التليفزيون	١٥٩	٩ر٣٠
الإذاعة	٢٣	٥ر٤
السينما	٣	٦ر٠
الزملاء فى المدرسة	١٨	٥ر٣
الأسرة	٢٧٤	٣ر٥٣
الأصدقاء	٧	٤ر١
إدارة المدرسة	١٣٧	٧ر٢٦
الناس فى الشارع	٢٤	٧ر٤
لا أحد (عرفت من نفسى لوحدى)	٥١	٩ر٩
لافتات موجودة بالمدرسة تمنع التدخين	٥٤	٥ر١٠
الأقارب	٦	٢ر١
دار العبادة	٣	٦ر٠
الكتب العامة	٣	٦ر٠
الإنترنت	١	٣ر٠

ن = ٥١٤

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وفيما يتعلق بالمصادر التى عرف منها الطلاب أن التدخين ممنوع قانونا فى المدرسة ، والتى يوضحها الجدول رقم (٣) ، فيأتى فى مقدمتها الأسرة (٣ر٥٣٪) ، ثم المدرس فى الفصل (١ر٥٢٪) ، وهذا يؤكد ماسبق أن ذكرناه من أن الرقابة من الأسرة والمدرسة قد تكون وراء انخفاض نسبة الطلاب المدخنين محل الدراسة .

هذا وقد بدأت نسبة المصادر الأخرى تتناقص ، وإن كانت نسبة معرفة الطلاب بأن التدخين ممنوع من التليفزيون أكثر من غيره إذ بلغت ٩ر٣٠٪ .

وبالرغم من أن الدراسة الميدانية قد أوضحت أن هناك انخفاضا فى نسبة المدخنين من عينة الطلاب ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية التنبيه إلى خطورة التدخين واحتمالية وجود طلاب يدخنون فى مدارس أخرى ، لذلك فإننا نوصى بالآتى :

- ضرورة عمل ندوات فى المدارس لتوعية الطلاب بأخطار التدخين ووقايتهم من ممارسته ، حيث إن استخدام الوقاية المبكرة من هذه المواد التى تعتبر بوابة للإدمان يحد من استخدام المواد المخدرة .
- ضرورة تفعيل المادة ٦ مكررا (٢) من القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن الوقاية من أضرار التدخين (المضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٢) ، وتشديد الرقابة لمنع بيع السجائر ومنتجات التبغ لمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً ، وتطبيق حكم القانون على من يخالف ذلك .
- وجوب تنفيذ قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠١ - الذى يحظر التدخين فى المدارس - بكل حزم ودقة . وأن تكون هناك متابعة دورية ومفاجئة من المسئولين بالإدارات التعليمية للمدارس للتأكد من ذلك ، ومساءلة كل من يخالف أحكام هذا القرار تأديبيا .
- التركيز على دوام إبراز الفتوى الشرعية بتحريم التدخين وإبراز أضراره ، وتشجيع الطلاب على الإقلاع عن التدخين .

٢ - الثقافة القانونية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى عن تعاطى وإدمان المخدرات

تم التعرف على الثقافة القانونية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى عن تعاطى وإدمان المخدرات من نتائج الدراسة الميدانية والتى تشمل : معرفة الطلاب بتجريم القانون للمخدرات ومصادر هذه المعرفة ، ومايقرره القانون من عقوبات

للمتعاطى ، والإجراء الذى يقرره القانون للمتعاطى ، والمعرفة بمن يقومون بتوزيع المخدرات خارج المدرسة وأنواع هذه المخدرات ، واستغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات وأسباب هذا الاستغلال ، وفيما يلى تفصيل ذلك .

أ – المعرفة بتجريم القانون للمخدرات

حرصت الدراسة على التعرف على مدى معرفة أفراد العينة من طلاب مرحلة التعليم الأساسى بتجريم القانون للمخدرات ، والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٤)

المعرفة بتجريم القانون للمخدرات

البند	ك	٪
نعـــم	٥٠٩	٩٨٫١
لا	١٠	١٫٩
الإجمالى	٥١٩	١٠٠

ن = ٥١٩

يتضح من الجدول رقم (٤) أن نسبة مرتفعة بلغت ٩٨٫١٪ من إجمالى العينة أفادوا بأن القانون يجرم المخدرات ، ويعتبر هذا مؤشرا إيجابيا يدل على وجود ثقافة قانونية لديهم مضادة لثقافة تعاطى وإدمان المخدرات . حيث تمثل معرفة الطلاب بالقانون وإدراكهم للمسئولية القانونية المترتبة على التعاطى والإدمان رادعا قويا قد يحول دون تعاطى وإدمان المخدرات . وتجدر الإشارة إلى أنه توجد حالة واحدة لم تسمع شيا عن المخدرات .

أ – ١ – مصادر المعرفة بتجريم القانون للمخدرات

وفيما يتعلق بمصادر المعرفة بتجريم القانون للمخدرات ، اتضح من الجدول رقم (٥) أن معظم أفراد العينة من طلاب مرحلة التعليم الأساسى (٨٣٫٥٪) ذكروا

أنهم عرفوا ذلك من التليفزيون ، ويعنى ذلك أن التعريف بتجريم القانون للمخدرات يشار إليه – بشكل واضح – فى البرامج التليفزيونية ، وهذا يؤكد مدى خطورة وتأثير التليفزيون فى تشكيل ثقافة المخدرات لدى الطلاب ، ومنها المعرفة بتجريم القانون لها ، وهذا يزيد من أهمية الأخذ بالمبدأ رقم ٤٣ من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث – سالف الذكر – وأن ينص المشرع المصرى عليه ، يليه الأسرة بنسبة ٨ر٣٥٪ كمصدر لمعرفة الأبناء بموقف القانون من المخدرات ، وانخفضت النسب بعد ذلك بالنسبة لباقى المصادر الموضحة بالجدول التالى .

جدول رقم (٥)

مصادر المعرفة بتجريم القانون للمخدرات

المصادر *	ك	٪
كتب المدرسة	٣٢	٣ر٦
التليفزيون	٤٢٥	٥ر٨٣
الإذاعة	٣٧	٣ر٧
السينما	٢٣	٥ر٤
الأصدقاء	١٨	٥ر٣
المدرس	٨٩	٥ر١٧
المسجد أو الكنيسة	٢٣	٥ر٤
الأسرة (الأم – الأب – الإخوة)	١٨٢	٨ر٣٥
الجيران	١١	٢ر٢
الجرائد والمجلات	٣٨	٥ر٧
الشارع	٦٤	٦ر١٢
الكتب الخارجية	٨	٦ر١
المحاكم	٢٦	٥ر١
نفسى	١	٢ر٠
الأقارب	٤	٨ر٠

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أ - ٢- المعرفة بمايقرره القانون من عقوبات للمتعاطى

يعتبر القانون أحد مصادر الثقافة المضادة للمخدرات كما سبق أن ذكرنا ، فالقانون من أهم العوامل التى تساعد على الحد من تعاطى وإدمان المخدرات ، وبناء عليه اهتمت الدراسة بالتعرف على مدى وعى الطلاب بمايقرره القانون من عقوبات للمتعاطى ، وهو مايوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٦)

المعرفة بمايقرره القانون من عقوبات للمتعاطى

البند	ك	٪
نعـــم	٤٣٥	٨٣ر٨
لا	٨٤	١٦ر٢
الإجمالى	٥١٩	١٠٠

ن = ٥١٩

تكشف نتائج الجدول رقم (٦) عن أن نسبة كبيرة بلغت ٨٣ر٨٪ (٤٣٥ مفردة) من إجمالى من شملهم البحث لديهم معرفة بما يقرره القانون من عقوبات للمتعاطى ، وهذا يدل على أنه توجد لديهم ثقافة قانونية عن المخدرات . وتجدر الإشارة إلى أنه توجد حالة واحدة لم تسمع شيئا عن المخدرات .

أ - ٣- الإجراء الذى يقرره القانون للمتعاطى

أوضحنا فيما سبق أن الغالبية العظمى من أفراد العينة على وعى وثقافة بما يقرره القانون من عقوبات للمتعاطى ، ولذلك فقد رئى التعرف على الإجراء الذى يقرره القانون للمتعاطى ، وهذا مايوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٧)

الإجراء الذى يقرره القانون للمتعاطى

الإجـــــراءات *	ك	٪
الشرطة بتقبض عليه	٨٥	١٩ر٥
بيتحبـــــــــس	٢٠٣	٤٦ر٧
بيتحاكم (بيتعاقب)	١١٨	٢٧ر١
بتعالجـــــــــه	١١٤	٢٦ر٢
بيدخل الأحداث(يذهب إلى الإصلاحيـة)	١٨٠	٤١ر٤
بيضربوه ويعذبوه علشان يبطل المخدرات	١٧	٣ر٩

ن = ٤٣٥

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

تفيد نتائج الجدول رقم (٧) أن غالبية أفراد العينة على وعى وثقافة بالإجراء الذى يقرره القانون للمتعاطى ، لذلك أفادت نتائج الدراسة أن نسبة ٤٦ر٧٪ ذكروا أنه يحبس ، و ٤١ر٤٪ ذكروا أنه يدخل إصلاحية الأحداث ، و ٢٧ر١٪ ذكرو أنه بيحاكم (يعاقب) ، و ٢٦ر٢٪ ذكروا أنه يعالج ، و ١٩ر٥٪ ذكروا أن الشرطة تقبض عليه .

ويتضح مما سبق أن الطلاب لديهم ثقافة بأن القانون يعاقب عقابا رادعا كل من يتعاطى المخدرات ، حيث أفاد معظم أفراد العينة بأن المتعاطى يحاكم (يعاقب) ويحبس ، وأيضا أفادت نسبة ٤١ر٤٪ من أفراد العينة بأنه إذا كان المتعاطى طفلا فإنه يدخل الإصلاحية .

والإيداع فى الإصلاحية (إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية) هو أحد التدابير التى نص عليها قانون الطفل (المادة ١٠١) ، وفحواه سلب حرية الطفل (المادة ١٠٧ من قانون الطفل) . وهذا قد يبث فيهم الخوف والرهبة من تعاطى المخدرات ، بسبب شدة العقوبة ، وهى سلب الحرية ، مما قد يمثل لهم رادعا قويا قد يبعدهم عن تعاطى وإدمان المخدرات .

ب – المعرفة بمن يقومون بتوزيع المخدرات خارج المدرسة وأنواعها

بالرغم من صغر سن الطلاب فى مرحلة التعليم الأساسى ، فإنه توجد لديهم معرفة بمن يقومون بتوزيعها خارج المدرسة وكذلك أنواع هذه المخدرات ، وفيما يلى عرض لنتائج الدراسة الميدانية الخاصة بذلك ، والتى يوضحها الجدولان التاليان :

ب – ١ – المعرفة بمن يقومون بتوزيع المخدرات خارج المدرسة

جدول رقم (٨)

المعرفة بمن يقومون بتوزيع المخدرات خارج المدرسة

البند	ك	٪
نعـــم	٥٢	١٠
لا	٤٦٧	٩٠
الإجمالى	٥١٩	١٠٠

ن = ٥١٩

يشير الجدول رقم (٨) إلى أن ١٠٪ من عينة البحث الذين سمعوا عن المخدرات أجابوا بأنهم يعرفون بعض الناس الذين يقومون بتوزيع المخدرات خارج المدرسة ، وبالرغم من قلة هذه النسبة ، إلا أنها مؤشر على أن لديهم ثقافة ومعلومات عن بعض موزعى المخدرات خارج المدرسة ، رغم صغر سنهم ، وهذا يشير إلى خطورة الشارع وتأثيره السلبى على الطلاب ، مما يتطلب ضرورة الرقابة الأسرية واستمراريتها ، وعدم ترك الأبناء فترات طويلة فى الشارع ؛ وذلك لوقايتهم من الوقوع فى براثن تعاطى وإدمان المخدرات أو توزيعها والاتجار فيها .

ب - ٢- أنواع المخدرات التى يتم توزيعها خارج المدرسة

استكمالا للتعرف على ثقافة الطلاب عن المخدرات ، فقد رئى التعرف على مدى معرفة الطلاب لأنواع المخدرات التى توزع خارج المدرسة ، وهو ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٩)

أنواع المخدرات التى توزع خارج المدرسة

الأنواع *	ك	٪
البرشام والحبوب	١٨	٣٤
البانجو	٣٧	٦٩ر٨
الكلة	٣	٥ر٧
البنزين	١	١ر٩
الحشيش	١٥	٢٨ر٣
الأفيون	٢	٣ر٨
البودرة (الهيروين)	٩	١٧
حقن الماكس	٤	٧ر٥
الكوكايين	١	١ر٩
الكودايين	٢	٣ر٨
لا أعلم	٤	٧ر٥

ن = ٥٣

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

توضح نتائج الجدول رقم (٩) أن أكثر أنواع المخدرات توزيعا خارج المدرسة هو البانجو بنسبة ٦٩ر٨٪ ، يليه البرشام والحبوب (٣٤٪) ، ثم الحشيش (٢٨ر٣٪) ، والبودرة (الهيروين) بنسبة ١٧٪ ، وحقن الماكس (٧ر٥٪)، ثم الكلة (٧ر٥٪) ، ثم الأفيون والكودايين بنسبة ٣ر٨٪ لكل منهما ، وأخيرا الكوكايين والبنزين بنسبة ١ر٩٪ لكل منهما .

وقد أكدت هذه الدراسة على ما أشارت إليه عدة دراسات حديثة [١٤] أن

البانجو هو أكثر المخدرات انتشارا فى المجتمع المصرى ، وكذلك ماأشارت إليه الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – فى تقريرها السنوى عن عام ٢٠٠١ – أن البانجو احتل المرتبة الأولى فى الكميات المضبوطة من المواد المخدرة ، فقد بلغ عدد قضايا البانجو (فى عام ٢٠٠١) ٢١٦٦٢ قضية بنسبة ٧٨ر٧٨٪ من إجمالى عدد قضايا المخدرات ، وأن عدد المتهمين بلغ ٢٢٨٩٤ متهما بنسبة ٥٧ر٧٨٪ من إجمالى عدد المتهمين فى قضايا المخدرات [١٥].

وقد يرجع انتشار البانجو إلى رخص ثمنه وسهولة نقله و توزيعه ، ونتيجة للمفاهيم الخاطئة التى ينشرها تجار المخدرات لإغراء المتعاطين ، ومن أهمها أنه لا يسبب الإدمان وغير ضار بالصحة لأنه نبات طبيعى ، ويعطى إحساسا بالنشوة.ومتعة الخيال والسعادة ، ويساعد على الاسترخاء ، ويزيد من القدرة الجنسية ، وأكذوبة انتعاش الذاكرة لدى الطلبة وقوة التركيز[١٦].

وبالنسبة للبرشام والحبوب ، والتى احتلت المرتبة الثانية بين المخدرات التى يتم توزيعها ، فقد يرجع السبب إلى سهولة الحصول عليها من الصيدلية ، وهو – كما سبق أن ذكرنا– ما أكدته دراسة حديثة (سنة ٢٠٠٤) ، إذ أشارت إلى تزايد مخالفات بعض شركات الأدوية والصيدليات فى التعامل بالعقاقير المخدرة والمواد والمستحضرت المؤثرة على الحالة النفسية وتفشى إساءة استعمالها[١٧].

ومن ثم يجب تشديد الرقابة على الصيدليات ، وعدم صرف أدوية إلا بتذكرة طبية من طبيب متخصص ، وضرورة تفعيل قانون المخدرات بخصوص الرقابة على الصيادلة .

وبخصوص الكلة فهى مادة لاصقة تستخدم فى صناعة ولصق الأحذية ، وهى من المستنشقات والتى تسمى بالمذيبات الطيارة [١٨]. التى يؤدى استنشاقها لحدوث التهيج والانتعاش تتلوه حالات من الهذيان ، وهى تحدث اعتمادا نفسيا ، ومن

هذه المواد أيضا البنزين والتنر والغراء وسائل وقود الولاعات [١٩] .

وتنتشر الكلة بين أطفال الطبقة الدنيا الذين يعيشون عند أوتحت خط الفقر، فهم يبدعون ما يخدرهم ، فيشمون الكلة وعادم السيارات والبنزين ورماد احتراق النمل والصراصير [٢٠] .

ويرجع انتشار الكلة إلى رخص ثمنها وانتشارها بين الأطفال بوجه عام ، وتواجدها بكثرة فى السوق ، وسهولة الحصول عليها ، وأن القانون المصرى لا يعاقب على تعاطيها (شمها) ، باعتبار أنها – وغيرها من المواد السالفة الذكر – غير واردة فى الجداول الملحقة بقانون مكافحة المخدرات .

فالقانون المصرى قد ذكر المواد المخدرة على سبيل الحصر فى الجداول الملحقة بالقانون ، ويترتب على ذلك أن ما عدا هذه المواد يخرج عن دائرة التجريم . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصرا فى الجدول الملحق بالقانون المجرم [٢١].

وللحد من جمود أسلوب حصر المواد المخدرة فى الجداول الملحقة بقانون مكافحة المخدرات ، ولتحقيق السرعة المطلوبة لمواجهة المواد التى تنتشر سريعا فى المجتمع المصرى وحمايته من أخطارها ، فقد أجاز المشرع المصرى فى المادة ٣٢ من القانون سالف الذكر "للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل فى الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها" [٢٢] .

ومن ثم ، فإننا نوصى بضرورة إضافة المواد التى يثبت أن لها تأثير المواد المخدرة عند التعاطى إلى الجداول الملحقة بقانون مكافحة المخدرات . كما نوصى أيضا بضرورة المراجعة المستمرة لهذه الجداول لضمان تماشيها مع المستحدثات فى مجال المواد المخدرة .

جـ – استغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات و أسباب ذلك

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن الطلاب لديهم معرفة بأن تجار المخدرات يستغلون الطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات ، وأنهم على علم بأسباب هذا الاستغلال . وهو ما يوضحه الجدولان التاليان :

جـ – ١ – ١– استغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات

جدول رقم (١٠)

استغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات

البند	ك	٪
نعــــم	٤٥١	٨٦٫٩
لا	٦٨	١٣٫١
الإجمالى	٥١٩	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن نسبة مرتفعة بلغت ٨٦٫٩٪ من إجمالى العينة الكلية ذكرو أن تجار المخدرات يستغلون الطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات ، وقد يرجع ذلك إلى أن العقوبة التى توقع على الأطفال تكون أقل من العقوبة التى توقع على الكبار . وتوجد حالة واحدة لم تسمع شيئاعن المخدرات .

جـ –٢– أسباب استغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات

تبين مما سبق أن نسبة من ذكروا أن تجار المخدرات يستغلون الطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات بلغت ٦٨٫٩٪ وهى نسبة كبيرة ؛ لذلك فقد حاولنا التعرف منهم على أسباب استغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات ، وذلك من خلال إجاباتهم المبينة فى الجدول التالى :

جدول رقم (١١)

أسباب استغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات

الأسبـــــاب *	ك	٪
علشان عقوبتهم أقل مـن الكبـار	٤٨	١٠ر٦
علشان يقدروا يوزعوا كمية أكبر بين التلاميذ	١١٦	٢٥ر٧
علشـان الشرطة مابتشكش فيهـم	٢٢٤	٤٩ر٧
علشان يقدروا يهربوا من الشرطـة	٨٧	١٩ر٣
علشـــان هـم محتاجـين للفلوس	٨٤	١٨ر٦
علشـــان هـــــم مدمنـــــين	٤١	٩ر١
علشان هم مش عارفين خطورة اللى بيعملوه	١٣٥	٢٩ر٩
لا أعلـــــــم	٢٥	٥ر٥
علشان يدمروا المجتمع	٩	٢
أخــــــــرى	٥	١ر١

ن = ٤٥١

• توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

عن أسباب استغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات ، اتضح من الجدول رقم (١١) أن "الشرطة لا تشك فيهم" يأتى فى مقدمة الأسباب (٧ر٤٩٪) ، يليه أن "الأطفال مش عارفين خطورة اللى بيعملوه" (٩ر٢٩٪) ، ثم "أنهم يقدروا يوزعوا أكبر كمية بين التلاميذ" (٧ر٢٥٪) ، يلى ذلك "يقدروا يهربوا من الشرطة" (٣ر١٩٪) ، و"هم محتاجين للفلوس" (٦ر١٨٪) ، ثم إن "عقوبتهم أقل من الكبار" (٦ر١٠٪) ، ثم "إنهم مدمنون" (١ر٩٪) . ويتضح من ذكر الطلاب لهذه الأسباب أنهم واعون تماما ولديهم معرفة باستغلال تجار المخدرات للطلاب صغار السن فى توزيع المخدرات ، وأسباب هذا الاستغلال ، مما يدل على أن لديهم ثقافة عن المخدرات .

الخاتمة

تحدثنا فى هذه الدراسة عن المواثيق الدولية وحماية الأطفال من المخدرات ، واستعرضنا نصوص التشريع المصرى التى تحمى الأطفال من المخدرات ، وتكلمنا عن الثقافة القانونية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى عن التعاطى والإدمان ، وركزنا على التدخين والذى يمثل البداية الأولى لكسر الحاجز النفسى لدى الفرد فى تعامله مع المخدر فيما بعد ، حيث لا يمكن النظر إلى مشكلة تعاطى وإدمان المخدرات بمعزل عن التدخين . ومن ثم فإن محاربة التدخين هى فى ذات الوقت خط الدفاع الأول فى مواجهة ومحاربة مشكلة المخدرات ، ولذلك فقد أوضحنا موقف الدين الإسلامى من التدخين ، ثم عرضنا للتشريعات التى تحظر أو تحد من التدخين ، وخاصة بالنسبة للأطفال ومنهم الطلاب .

وقد تم التعرف - من خلال نتائج الدراسة الميدانية - على الواقع الفعلى للثقافة القانونية للطلاب (محل الدراسة) عن تدخين السجائر وعن تعاطى وإدمان المخدرات .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، من أهمها أن نسبة مرتفعة بلغت ٩٨٫١٪ من عينة طلاب مرحلة التعليم الأساسى (محل الدراسة) يعرفون أن القانون يجرم المخدرات ، مما يدل على وجود ثقافة قانونية لديهم مضادة لثقافة المخدرات ، حيث تمثل معرفتهم بالقانون وإدراكهم للمسئولية القانونية المترتبة على التعاطى والإدمان رادعا قويا يحول دون تعاطى وإدمان المخدرات .

وفى ضوء الدراسة النظرية والنتائج التى توصلت إليها الدراسة الميدانية ، فإننا نقترح التوصيات التالية :

- تكثيف الندوات المنعقدة فى المدارس لتوعية الطلاب بأخطار التدخين ووقايتهم من ممارسته ، حيث إن استخدام الوقاية المبكرة من التدخين - الذى يعتبر بوابة للإدمان - يحد من استخدام المواد المخدرة .

- ضرورة تفعيل المادة ٦ مكررا (٢) من القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن الوقاية من أضرار التدخين (المضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٢) ، وتشديد الرقابة لمنع بيع السجائر ومنتجات التبغ لمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاما ، وتطبيق حكم القانون على من يخالف ذلك .
- وجوب تنفيذ قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣ - الذى يحظر التدخين فى جميع المدارس - بكل حزم ودقة ، وأن تكون هناك متابعة دورية ومفاجئة من المسئولين بالإدارات التعليمية للمدارس ؛ للتأكد من ذلك ، ومساءلة كل من يخالف أحكام هذا القرار تأديبيا .
- التركيز على دوام إبراز الفتوى الشرعية بتحريم التدخين ، وإبراز أضراره ، وتشجيع من يدخن من الطلاب على الإقلاع عن التدخين .
- تكثيف توعية الطلاب بأضرار المخدرات والتحذير من آثارها الضارة ومواجهة الأفكار والآراء المنحرفة التى تبرر تعاطيها .
- الاهتمام بتنمية الوعى الدينى لدى الطلاب ، خاصة موقف الدين الذى ينهى عن تعاطى المخدرات ويعتبرها إحدى الكبائر ، ويقتضى ذلك توضيح حكم الدين فى هذا المجال وما يقرره من دخول تعاطى المخدرات فى نطاق التحريم الذى قررته الشريعة الإسلامية .
- فرض الرقابة الحازمة على الصيدليات التى تسهل وصول المخدرات أو العقاقير المشتملة على عناصر مخدرة إلى متعاطيها ، وتفعيل قانون المخدرات بخصوص الرقابة على الصيادلة ، وعدم صرف مثل هذه العقاقير بغير تذكرة طبية .
- ضرورة إضافة المواد التى يثبت أن لها تأثير المواد المخدرة عند التعاطى إلى الجداول الملحقة بقانون مكافحة المخدرات ، وأيضا المراجعة المستمرة لهذه الجداول لضمان تماشيها مع المستحدثات فى مجال المواد المخدرة .

- ضرورة واستمرارية الرقابة الأسرية على الأبناء ، وعدم تركهم فترات طويلة فى الشارع ؛ وذلك لوقايتهم من الوقوع فى براثن تعاطى وإدمان المخدرات أو توزيعها والاتجار فيها .

الهوامــش

١ - الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٧ فى ١٤ فبراير ١٩٩١ .

٢ - الأمم المتحدة ، *حقوق الإنسان ، مجموعة صكوك دولية* ، المجلد الأول (الجزء الأول) ، منشورات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٣ ، ص ٤٨٦ .

٣ - يقصد بالولى - طبقا لما حددته المادة ١٢ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على النفس - الأب والجد والوصى وكل شخص ضم إليه الصغير بقرار أو حكم من جهة الاختصاص .

ولمزيد من التفاصيل عن أحكام هذا القانون انظر :

أبو زهرة ، محمد ، الولاية على النفس ، تقرير مقدم إلى *الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة* (القاهرة ٢-٥ يناير ١٩٦١) ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ص ١٤٧-١٦٠ .

٤ - عبد الستار ، فوزية ، *شرح قانون مكافحة المخدرات* ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ ، ص ٨٦ .

٥ - عبد الستار ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

٦- شحاتة ، علاء الدين ، بحث فى أبعاد ظاهرة المخدرات فى صعيد مصر والجهود الأمنية لمحاصرتها ، دراسة مقدمة إلى *المؤتمر السنوى السادس للمركز القومى للبحوث الاجتماعية حول "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر"* ، القاهرة (١٨-٢١ أبريل سنة ٢٠٠٤) ، ص ٢ .

٧ - الجوهرى ، محمد محمود ، الأسباب الاجتماعية لظاهرة انتشار المخدرات فى المجتمع المصرى ، دراسة مقدمة إلى *الندوة العلمية* فى موضوع *"مكافحة ظاهرة انتشار المخدرات فى المجتمع المصرى"* القاهرة (١٠-١١ فبراير ١٩٩٣) ، مركز بحوث ودراسات مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٦٤ .

٨ - عطية ، فيليب ، *أمراض الفقر : المشكلات الصحية فى العالم الثالث* ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٦١ ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، مايو ١٩٩٢ ، ص ٢٨٨ .

علوان ، عبد الله ناصح ، *تربية الأولاد فى الإسلام* ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، حلب ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢١٥ .

٩ - سويف ، مصطفى ، *تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين الطلاب : دراسة ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد الثانى ، تدخين السجاير : مدى الانتشار وعوامله* ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠ ، ص ٨٨ .

١٠ - مركز الحياة الأفضل بأسقفية الخدمات ، بطريركية الأقباط الأرثوذكس ، *مقدمة فى مكافحة الإدمان والإيدز* ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة أسقفية الشباب ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ٦٣ .

١١ - المرجع السابق ، ص ٦٤ .

١٢ - سويف ، مصطفى ، *المخدرات والمجتمع* : نظرة تكاملية ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٢٠٥ ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٢١٢ .

١٣- الدنشارى ، عز الدين ؛ معوض ، حلمى ، *التدخين وإدمان المخدرات* : الدوافع ، الأسباب ، الأخطار الوقاية والعلاج ، القاهرة ، ص ٣٢ .

صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، *دليل الإخصائى النفسى فى الوقاية والعلاج من الإدمان* ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٧٥ .

١٤- المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، *المسح الشامل لظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات ، المرحلة الثانية ، دراسة على المتعاطين من نزلاء مؤسسات الأحداث (القاهرة الكبرى)* ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٦ .

المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، *تعاطى المخدرات بين شباب العشوائيات* - دراسة ميدانية لمنطقة الشرابية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٤ .

المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، *الشباب المصرى وظاهرة المخدرات ، دراسة ميدانية لعينة من شباب الأندية ومراكز الشباب بمدينة القاهرة* ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٤ .

شحاتة ، علاء الدين ، بحث فى أبعاد ظاهرة المخدرات فى صعيد مصر والجهود الأمنية لمحاصرتها ، مرجع سابق ، ص ٨ .

١٥ - الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، *التقرير السنوى* ، ٢٠٠١ ، القاهرة ، ص ٣٤٦ .

١٦ - مركز الحياة الأفضل بأسقفية الخدمات ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤-٧٥ .

١٧ - شحاتة ، علاء الدين ، بحث فى أبعاد ظاهرة المخدرات فى صعيد مصر والجهود الأمنية لمحاصرتها ، مرجع سابق ، ص ٢ .

١٨ - سويف ، مصطفى ، وآخرون ، معجم *مصطلحات التعاطى والاعتماد* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، الصفحات أرقام ٤٠ ، ٤١ ، ٧٢ .

والمستنشقات - كما ورد فى المعجم سالف الذكر ص٤٠ - هى مواد متطايرة يجرى

استنشاقها بطرق مختلفة للحصول على تاثيرات نفسية . أما المذيبات الطيارة فهى مواد تتبخر فى درجات الحرارة المحيطة وتستنشق لإحداث تاثيرات نفسية وتسمى أيضا مستنشقات (ص ٧٢ من المعجم المذكور) .

١٩ – المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، *المخدرات : أوهام ، أخطار ، حقائق* ، ص ١٧ .

صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، دليل الإخصائى النفسى فى الوقاية والعلاج من الإدمان ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٢٠ – ليلة ، على ، *الثقافة العربية والشباب* ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ٦٦ .

٢١ – نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢١ ، رقم ١١٣ ، ص٤٧٠ . نقض ٢٠ أبريل ١٩٨١ ، مجموعة أحكام النقض ، س٣٢ ، رقم ٦٨ ، ص ٣٨٥ . مشار إليهما في : الدهبى ، ادوار غالى ، *جرائم المخدرات فى التشريع المصرى* ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠ .

٢٢ – انظر فى مدى دستورية المادة ٣٢ من قانون مكافحة المخدرات :

عبدالستار ، فوزية ، *شرح قانون مكافحة المخدرات* ، مرجع سابق ، ص ص ١٣-١٧ .

Abstract

JUDICIAL KNOWLEDGE OF DRUG ABUSE
AMONG PRESECONDARY SCHOOL STUDENTS IN EGYPT

Attia Mehanna

This study aims to discover how far presecondary school students have judicial knowledge of drug abuse and addiction.

A field study revealed to what extent the students have judicial knowledge of cigarette smoking, drug abuse and addiciton.

To raise the students' awareness of the perils of drug abuse and addiction, the study recommends the importance of the activation of some of the drug control laws and the expansion of narcotics judicial culture among presecondary school students through school curricula, mass media and symposiums.

الطفـل المصـرى والقنـوات الفضائيــة

مقابلات متعمقة مع عينة من أطفال المدارس

دراسة استطلاعية *

مها الكردى**

تسعى الدراسة إلى التعرف على آراء الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية فيما يفضلون مشاهدته ، وأسباب التفضيل ، وما النموذج المفضل لديهم ، وما معدلات المشاهدة وأوقاتها وأنماطها ، ودور الأسرة ومدى تدخلها فى تحديدها ، وكذا مدى انعكاس ما يشاهدونه على أنماطهم السلوكية . وقد طبق دليل مقابلة متعمقة بأسلوب المناقشة الجماعية البؤرية على عينة من الأطفال ، الذين يمثلون مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة اللتين تتميزان بوجود إمكانات وقدرات للطفل تجعله واعيا ومدركا لجوانب العلاقة مع الآخرين فى بيئته ، وقادرا على التفاعل معها . وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن غالبية الأطفال يفضلون مشاهدة القنوات الفضائية العربية يوميا ، وبمفردهم ، وأن معظم الآباء لا يتدخلون فى تحديد أوقات ونوعية ما يشاهده الأطفال ، وأن النموذج المفضل لديهم هو الذى يعكس مظاهر القوة البدنية ، وخاصة فى أفلام العنف والرعب الأجنبية ، وأن ما يقرب من نصف عينة الأطفال الذكور يقلدون بعض مشاهد العنف ، أما الإناث فيفضلن تقليد نماذج البطلات .

موضوع الدراسة وأهميته

يستمد موضوع "الطفل المصرى والقنوات الفضائية" أهميته ؛ نظرا لأن وسائل الإعــلام بأشكالها المختلفة ، وخاصة المرئى منها - بقنواته الأرضيــة

* عرض لنتائج بحث "الطفل المصرى والقنوات الفضائية" الذى أجراه قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، وقد تشكلت هيئة البحث من : الأستاذ الدكتور قدرى حفنى مشرفا ، والدكتورة مها الكردى باحثا رئيسيا ، والدكتورة ماجى الحلوانى مستشارا ، وعضوية كل من : الأستاذ الدكتور إلهامى عبد العزيز ، والدكتورة إيمان شريف ، والباحث أحمد تهامى عضوا وسكرتيرا فنيا ، وقامت عزيزة عبد العزيز بالعمليات الإحصائية .

** خبير أول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

والفضائية - أصبحت تحتل دورا بارزا وهاما فى مجال صياغة وتشكيل الاتجاهات والقيم والأنماط السلوكية لدى جمهور المتلقين ، وخاصة من فئة الأطفال والمراهقين ، باعتبارها إحدى وسائل التنشئة الاجتماعية التى يستمد الفرد منها الاتجاهات ، والقيم ، والمعايير الأخلاقية ، وطرق التفكير ، كما يتبين من نتائج العديد من الدراسات الأجنبية والعربية فى هذا المجال . ومع الانتشار الواسع للأطباق الفضائية وأجهزة الاستقبال الرقمية التى تستقبل ما تبثه القنوات الفضائية - الأجنبية والعربية - عبر الأقمار الصناعية من مختلف أنحاء العالم ، وما تعكسه من أيديولوچيات مختلفة ، وما تتضمنه من مواد إعلامية فى جميع المجالات : السياسية ، والفنية ، والاجتماعية ، والإخبارية ، والدينية ، وغيرها ، فقد أدى إلى تعرض فئات المشاهدين لمضامين متضاربة فى كثير من الأحيان ، الأمر الذى يستوجب ضرورة الالتفات إلى ما يجذبهم فى هذه القنوات ، حيث حذر العديد من الكتابات من هذا الغزو الثقافى الإعلامى الوافد على الهوية القومية ، ومحاولة تشويه صورتها ، وخاصة لدى فئة الأطفال والمراهقين الذين يتأثرون - إلى حد كبير - بما يتعرضون له وما يتلقونه من مواد إعلامية - بحكم تكوينهم وبنائهم العقلى والانفعالى والاجتماعى - مما قد يؤدى إلى انعكاس ما تحمله من أفكار واتجاهات على أسلوب حياتهم ؛ وذلك لأن معظم أشكال السلوك تعد محصلة لعمليات الملاحظة والمحاكاة والتعزيز ، تلك العمليات التى تلعب دورا هاما فى مجال تشكيل السلوك الإنسانى كما يرى أصحاب مدرسة التعلم الاجتماعى [1] .

فالطفل كائن اجتماعى ، وله حاجات بيولوچية ونفسية واجتماعية ومعرفية يريد إشباعها ، ومنها الحاجة للمعرفة والتعلم والثقافة ، حيث ينمو التفكير العقلى والإدراك من خلال عملية التكيف المستمر بين الفرد والبيئة كما يوضح جان

بياجيه Piaget [٢] . ومما يساعد على إشباع هذه الحاجات البيئة المحيطة ، ومن ضمنها (التليفزيون) ، فيميل الطفل إلى تقليد ومحاكاة النماذج الشخصية المختلفة التى يشاهدها على الشاشة ، وخاصة تلك التى تظهر فى الأعمال الدرامية الفنية ، وما تحمله من قيم واتجاهات وأساليب حياتية مختلفة ، قد تكون إيجابية ، أو سلبية ، ومن ثم تكمن الخطورة ؛ نظرا لأن هؤلاء المتلقين من فئات الأطفال والمراهقين سيكون لهم دور فى المجتمع ، إذ إنهم سيمثلون شريحة فئة الشباب فى فترة محددة من الزمن ، ومن ثم سيكونون مسئولين - إلى حد كبير - عن تنمية المجتمع وتطوره ، وسيعتمد عليهم فى المستقبل القريب .

وفى هذا الشأن ، ينبغى الإشارة إلى أن التليفزيون لا يعتبر وحده المسئول عن صياغة وتشكيل الاتجاهات والقيم والمعايير الاجتماعية لدى أفراد المجتمع ، بل باعتباره إحدى الوسائل الهامة فى مجال التنشئة الاجتماعية ، إلى جانب مؤسسات التنشئة الأخرى مثل ؛ الأسرة ، والمدرسة ، والأصدقاء ، والمؤسسات الدينية ، وغير ذلك ، والتى تتفاوت درجات تأثيرها فى مجال تشكيل ملامح الشخصية ، وخاصة فى العصر الحديث .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى انعكاس ما يشاهده الأطفال فى القنوات الفضائية من مواد إعلامية مختلفة على أنماطهم السلوكية ، من خلال الوقوف على ما يفضلون مشاهدته فى هذه القنوات ، ومعدلات المشاهدة ، والنموذج المفضل لديهم ، ومدى محاولتهم تقليد ما يشاهدونه فى الواقع .

وفى هذا الصدد ، تطرح الدراسة عدة تساؤلات تحاول الإجابة عليها على النحو التالى :

١ - ما مدى تعرض الطفل المصرى للقنوات الفضائية من حيث ؛ عدد القنوات

التى يشاهدها، ونوعيتها (عربية ، أجنبية ، الاثنين) ، ومعدلات التعرض كميا (عدد ساعات المشاهدة) ؟

٢ – ما أهم الموضوعات أو المواد الإعلامية التى يفضل الأطفال مشاهدتها فى القنوات الفضائية (اجتماعية ، ثقافية ، دينية ، أفلام عنف ، خيالية ، فنية ، ... إلخ) ؟ .

٣ – ما النموذج المفضل لدى الأطفال فى المواد الإعلامية المختلفة ؟ ولماذا ؟

٤ – ما مدى مشاركة الطفل اجتماعيا لأسرته وأصدقائه أثناء المشاهدة ، وما أنماط المشاهدة ؟ .

٥ – هل يمكن أن ينجم عن مشاهدة الطفل لبعض المواد الإعلامية فى القنوات الفضائية المختلفة تقليده لبعض الأنماط السلوكية السلبية ، كالسلوك العدوانى ، أو العنف ، أوالسلوك الانعزالى ؟

الإجراءات المنهجية

١ - نوع الدراسة

نوع الدراسة وصفية استطلاعية للتعرف على علاقة الطفل المصرى بالقنوات الفضائية ، وكيفية التعامل معها ، وما يفضل مشاهدته ، وما قد ينعكس عليه من أنماط سلوكية – سلبية أو إيجابية – قد تنجم عن هذه المشاهدات .

٢ - العينـة

قامت هيئة البحث باختيار عينة استطلاعية – بصورة عمدية – من أطفال بعض المدارس الابتدائية والإعدادية ممن يمثلون الفئات العمرية من التاسعة حتى الرابعة عشرة كمرحلة أولية فى الدراسة . وقد تكونت العينة من ٥٥ طفلا من الجنسين من الأطفال الذين يشاهدون القنوات الفضائية ، ويمثل هذا العدد

حوالى ١٠٪ من عينة الدراسة الأساسية ، مع مراعاة التمثيل النسبى للبيانات الأساسية من حيث : النوع ، والسن ، والسنة الدراسية ، ونوع التعليم ... إلخ ، موزعين على تلاميذ بعض المدارس الابتدائية والإعدادية .

وقد وقع الاختيار على هذه الفئات العمرية - بصفة خاصة - نظرا لأنهم من الأطفال الذين يتعاملون مع التليفزيون (القنوات الفضائية) بحرّية ، ولديهم القدرة على اختيار ما يفضلون مشاهدته دون التقيد بالآباء إلى حد كبير . ويتميز الطفل فى هذه المرحلة العمرية بإمكانات وقدرات تجعله واعيا ومدركا للبيئة الخارجية ، وقادرا على التفاعل والتعامل معها بصورة إيجابية . وقد بلغ إجمالى أطفال العينة من الذكور (٢٨ تلميذا) ، والإناث (٢٧ تلميذة).

وقد تم إجراء الدراسة فى بعض المدارس الابتدائية والإعدادية ، التى تمثل بعض أنواع التعليم الدراسى : الحكومى ، والتجريبى (لغات) ، واللغات الخاصة ، التابعة لمنطقة الجيزة التعليمية - كمرحلة أولى - وذلك على النحو التالى :

١ - مدرسة الدقى الإعدادية بنات (حكومى) .
٢ - مدرسة بدر الإعدادية بنين (حكومى) .
٣ - مدرسة الأورمان الابتدائية المشتركة (تجريبى لغات) .
٤ - مدرسة الأورمان الإعدادية المشتركة (تجريبى لغات) .
٥ - مدرسة الحرية الابتدائية المشتركة (لغات خاص) .
٦ - مدرسة الحرية الإعدادية المشتركة (لغات خاص) .
٧ - مدرسة ابن خلدون الابتدائية المشتركة (حكومى) .

وقد تم توزيع عينة الدراسة الاستطلاعية على مجموعات ، تراوح عدد كل مجموعة بين ٦و٨ أفراد فى كل جلسة .

خصائص عينة الدراسة

تبين من وصف خصائص عينة الدراسة الاستطلاعية أن الأطفال الذكور يمثلون ما يقرب من نصف إجمالى العينة الكلية بنسبة ٩ر٥٠٪ ، ويقع معظم أطفال العينة – من الجنسين – فى المرحلة العمرية من ١١–١٢ سنة بنسبة ٦٠٪ ، وتليها المرحلة العمرية من ١٣–١٥ سنة بنسبة ٩ر٣٠٪ ، ويدرس ما يقرب من ثلثى أطفال العينة فى المرحلة الإعدادية بنسبة ٦ر٦٣٪ . كما بلغت نسبة من يدرسون فى المدارس الحكومية ٥ر٤٥٪ ، يليهم الأطفال الذين يدرسون فى مدارس اللغات الخاصة بنسبة ٩ر٣٠٪ ، كما تبين أن غالبية آباء عينة الأطفال – من الجنسين – يعملون فى وظائف تخصصية ووظائف عليا ، وأن حوالى ٥٠٪ منهم لا تعمل الأم فى أية وظيفة ، وأن ٨ر٦١٪ منهم يقيمون فى أحياء راقية ، يليهم ١ر٢٩٪ يقطنون فى أحياء شعبية .

كما تبين أن عينة الدراسة تعكس فى مجملها بعض السمات والخصائص العامة لأفراد الطبقة الوسطى فى المجتمع ، بدرجات نسبية فيما بينهم ، ترتفع وتنخفض إلى حد ما . ومن ثم ينطبق عليهم وصف فيليب سليتر Slatter لأفراد الطبقة الوسطى ، فى"أنهم الأفراد الذين يترك سلوكهم فى المجتمع أكبر الأثر ؛ لأنهم الذين يمتلكون القوة البشرية والموارد اللازمة لتطويره" . ومن ثم فإن النتائج المستخلصة من إجابات هذه العينة الاستطلاعية قد تفيد باعتبارها مؤشرات عامة ، للتعرف والوقوف على دور التليفزيون (القنوات الفضائية) فى إمكانية تشكيل أو صياغة سلوك فئة هامة من فئات المجتمع ، وهى فئة الأطفال التى ينتمى معظمهم – فى هذه العينة – إلى الطبقة المتوسطة الوسطى والمتوسطة العليا، والذين سيكون لهم دور فى المجتمع يوما ما .

١ - أداة الدراسة

استخدمت الدراسة أداة المقابلة المتعمقة الحرة ، وهى من الأدوات البحثية الهامة التى يمكن من خلالها الحصول على البيانات بصورة تفصيلية متنوعة حول موضوع الدراسة ، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للكشف عن الأبعاد غير الظاهرة التى تشكل الأنماط السلوكية للأفراد فى المواقف المختلفة . كما أن أسلوب المقابلة المتعمقة الحرة يتيح الفرصة لإيضاح ما قد يكون غامضا من أسئلة واستفسارات ، حيث يتميز بالمرونة والحرية فى توجيه مسار المقابلة . وقد تضمن دليل المقابلة محاور الدراسة الأساسية من حيث :

١ - البيانات الأساسية [سن الطفل ، وعمل الوالدين ، وعدد أفراد الأسرة ، ومحل السكن ، وترتيب الطفل فى الأسرة ، وعدد أجهزة التليفزيون فى المنزل ، وعدد أجهزة الاستقبال (الرسيفر)] .

٢ - نوعية القنوات الفضائية التى يفضل الأطفال مشاهدتها (عربية ، أجنبية ، الاثنين معاً) ، وما إذا كانوا يشتركون فى القنوات الفضائية المشفرة ... إلخ .

٣ - أوقات مشاهدة الأطفال للقنوات الفضائية ، وعدد ساعات المشاهدة ، ومعدلات المشاهدة .

٤ - المواد الإعلامية التى يفضل الأطفال مشاهدتها من حيث : نوعية الأفلام المفضلة ، ونوعية برامج الأطفال ، والأعمال الفنية الموجهة لهم ... إلخ .

٥ - مدى تدخل الآباء فى تحديد أوقات المشاهدة ، ومدى التعارض بين الطفل والإخوة والأهل فيما يفضل مشاهدته (التعرف على أنماط المشاهدة مع الأسرة) .

٦ - النموذج المفضل لدى الطفل ، سواء كان من الأبطال السينمائيين ، أو من

مقدمى البرامج التليفزيونية عامة أو من مقدمى برامج الأطفال ، ومدى تقليد الطفل لما يشاهده من أنماط سلوكية تعكسها النماذج الشخصية المفضلة لديه .

٧ – مدى مشاهدة الأطفال للبرامج التليفزيونية المختلفة فى القنوات الفضائية مثل : البرامج التعليمية ، والبرامج الدينية ، والرياضية ، والترفيهية ، والثقافية ، والسياسية ، وغيرها .

٨ – مدى مشاهدة الطفل للقنوات الفضائية الغنائية (عربية ، أجنبية ، الاثنين)، ومدى تقليده لما يشاهده .

٩ – مدى ممارسة الطفل للهوايات والأنشطة المختلفة .

وقد قامت هيئة البحث بعقد عدة جلسات نقاشية بؤرية Focus Group لعينة الأطفال الاستطلاعية ، الذين يشاهدون القنوات الفضائية . وطبق دليل المقابلة المتعمقة باستخدام أسلوب المناقشة الجماعية Group Discussion الذى يتميز بالقدرة على التعرف على الاتجاهات والآراء والمشاعر والإدراكات لدى الأفراد بصورة مباشرة ، وهو من الأساليب الكيفية الذى يعتمد على التفاعل والتلقائية فى إبداء الرأى ، ويستخدم فى الدراسات الاستطلاعية كأساس للتوصل إلى أدوات البحوث الكمية [٣] .

وقد تم اختيار هذا الأسلوب فى الدراسة ؛ نظرا لطبيعة البناء العقلى والانفعالى والاجتماعى لعينة الأطفال ، حيث يتميز هذا الأسلوب بالطبيعة غير الرسمية للمناقشة التى تفيد فى مثل هذه الحالات .

وقد أدار النقاش فى – الجلسات النقاشية البؤرية – أعضاء هيئة البحث بالتناوب فيما بينهم . وقد تم تسجيل استجابات الأطفال مباشرة . وقد أتاح أسلوب المناقشة الجماعية الفرصة للقائمين بالمناقشة لإقامة علاقة مباشرة مع

الأطفال ، مع شرح مبسط لأهداف الدراسة ، الأمر الذى ساعد فى استجاباتهم - بحرّية وتلقائية - على محاور دليل المقابلة . بالإضافة إلى الاستزادة من المعلومات والإيضاحات والتفسيرات بصورة مباشرة أثناء إجراء المقابلات - كلما لزم الأمر - مما ساعد فى الحصول على النتائج بصورة تفصيلية .

نتائج الدراسة

نعرض فيما يلى أبرز الآراء والمقترحات حول نتائج الدراسة الاستطلاعية فيما يتعلق بالآتى :

أولا : عينة الدراسة

١ - السن والمرحلة الدراسية

اتجهت آراء الخبراء - وخاصة فى مجال علم النفس وعلم الاجتماع - إلى :

أ - ضرورة الاهتمام بالفئات العمرية لعينة الدراسة الأساسية دون الالتزام بالمرحلة الدراسية فقط ، فقد يكون هناك أطفال متسربون من التعليم ، ثم عادوا لمقاعد الدراسة ، فتكون السن فى هذه الحالة غير مطابقة للمرحلة الدراسية على سبيل المثال .

ب - دراسة كل مرحلة عمرية على حدة بصورة منفصلة ومستقلة ، ومن ثم إجراء مقارنات فيما بينها؛ للتعرف على أوجه الاختلاف والاتفاق فيما تسفر عنه النتائج المستخلصة .

٢ - نوعية التعليم الدراسى

تبين من نتائج الدراسة الاستطلاعية وجود اختلافات نسبية فى استجابات الأطفال على محاور المقابلة المتعمقة بحسب نوع التعليم الدراسى للعينة ، وخاصة فيما يتعلق بأفضلية مشاهدة نوعية الأفلام ، وفى تقليد ما يشاهدونه من النماذج

المفضلة لديهم ، وفى هذا الشأن اتفقت آراء الخبراء على أهمية التعرف على استجابات الأطفال التى تعكس نوع الدراسة التى يتلقونها، والتى قد تلعب دورا فى تشكيل طرق التفكير والاتجاهات النفسية نحو الموضوعات المختلفة ، ولذا فقد اتفقت آراء الخبراء على أهمية التنوع فى العينة الأساسية ، بحيث تشمل الأطفال الذين يدرسون فى :

أ - أنواع التعليم الدراسى ذات الطابع الخاص ، مثل المدارس التى يغلب عليها الطابع الدينى (الإسلامى ، والمسيحى) .

ب - دراسة الأطفال الذين يدرسون فى المدارس التابعة للثقافات الأجنبية الخاصة ، مثل التعليم الأمريكى ، والإنجليزى ، والفرنسى ، والألمانى. بالإضافة إلى أنواع التعليم الدراسى الحكومى ، والتجريبى لغات ، واللغات الخاصة ، والتى تم إجراء الدراسة الاستطلاعية عليها بالفعل .

٣ - الأحياء السكنية وعلاقتها بأنماط المعيشة وأسلوب الحياة

طبقت الدراسة على عينة من الأطفال الذين يقطنون فى بعض الأحياء السكنية المختلفة جغرافيا إلى حد ما ، فكانت أبرز الآراء للخبراء على هذا المتغير ما يلى :

أ - اتفقت آراء معظم الخبراء - وخاصة من المتخصصين فى علم النفس وعلم الاجتماع - على أن الأحياء السكنية لا تعبّر بصورة دقيقة عن المستوى الاقتصادى الاجتماعى لفئات المجتمع ، ففكرة الأحياء السكنية خادعة إلى حد كبير ، ومن ثم لانستطيع تحديد أنماط المعيشة من خلال هذا المتغير ؛ نظرا لأن فكرة الطبقة تعكس الكثير من التداخلات فى المتغيرات المختلفة المراد التعرف عليها .

ب - ضرورة دراسة عينة من الأطفال الذين يقطنون فى بعض الأحياء الشعبية

والعشوائيات ؛ نظرا للطبيعة الخاصة التى تميز ساكنى هذه المناطق من حيث : أسلوب الحياة ، ونمط المعيشة ، وطرق التفكير ، وما إلى ذلك . ومن ناحية أخرى ، فلم يسبق إجراء دراسات ميدانية للتعرف على دور التليفزيون بالنسبة لقاطنى هذه المناطق السكنية ، وبخاصة الأطفال العاملون وما يتميزون به من طبيعة خاصة تختلف عن غيرهم من الأطفال .

جـ - أهمية تقنين فكرة الطبقة الاجتماعية بدلا من تناول الفروق بين الأحياء السكنية فقط ؛ نظرا للتداخل بين المتغيرات فى الطبقة الاجتماعية نفسها . ومحاولة إعداد تصميم (نموذج) لتقنين الطبقة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، باعتبار هذا الأمر هدفا فى حد ذاته يضاف إلى أهداف البحث .

٤ - المهنة وعلاقتها بالمستوى الاجتماعى والثقافى

وفى مجال علاقة المهنة (المستوى الاقتصادى) بالمستوى الاجتماعى والثقافى لأسر العينة الاستطلاعية تركزت الآراء فى الآتى :

أ - اتفقت آراء معظم الخبراء على ضرورة التعرف على المستوى الثقافى للأسرة بصفة خاصة ؛ لما له من دور أساسى وهام فى مجال تنشئة أفرادها ، حيث إن مهنة الأب أو الأم وإن كانت تعكس المستوى الاقتصادى للأسرة ، ولكنها قد تختلف فى أسلوب التنشئة نظرا للمستوى الثقافى والاجتماعى للأسرة .

ب - ضرورة إضافة متغير التعليم للآباء ، وخاصة الأم ؛ لأنها تعتبر المسئولة - إلى حد كبير - عن التنشئة فى الوقت الراهن فى ظل المتغيرات المجتمعية التى حدثت فى المجتمع المصرى . إذ قد تكون الأم "ربة منزل" ولكنها حاصلة على قدر من التعليم بدرجات متفاوتة : عالى ، أو متوسط ، أو بسيط ، أو غير متعلمة ، وهذا الأمر له دور كبير فى التنشئة كما سبقت الإشارة .

جـ - أهمية إعداد تصميم (نموذج) مقنن لتحديد المستوى الاقتصادى الاجتماعى للأسرة المصرية بناء على المتغيرات المجتمعية التى حدثت فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن ، من حيث التغيرات الاقتصادية وما صاحبها من تغيرات وتحولات اجتماعية وثقافية على مستوى الأسرة بصفة خاصة ، ويضاف - أيضا - إلى أهداف البحث .

ثانيا : أداة الدراسة

استخدمت الدراسة دليل مقابلة متعمقة حرة ، بأسلوب الجلسات النقاشية البؤرية ، فكانت الآراء حول الأداة المستخدمة ما يلى :

أ - اتفقت آراء الخبراء - بتخصصاتهم المختلفة - على أن أداة الدراسة المستخدمة تعد أسلوبا جيدا فى المرحلة الأولية للدراسة ، وخاصة أنها ملائمة لفئة الأطفال الذين يتميزون بطبيعة خاصة ، من حيث تكوينهم العقلى والانفعالى والاجتماعى ، ومن ثم يتيح هذا الأسلوب الفرصة للقائم بالمناقشة للحصول على البيانات بصورة تفصيلية من الأطفال ، الذين يستجيبون بصورة مباشرة وتلقائية وحرية ، بعد إزالة عوامل الرهبة والخوف من موقف الأسئلة المباشرة ، مع الإشارة إلى أن مفردات العينة الاستطلاعية - باختلاف طبقاتها الاجتماعية - قد استجابت بتلقائية وحرّية فى هذا الشأن .

ب - طُرح اقتراح من بعض الخبراء بضرورة كتابة ورقة علمية تتناول التعريف بأسلوب جلسات النقاش الجماعية ، ومميزاته العلمية فى مجال الدراسات الميدانية التى تهتم بالتعرف على آراء واتجاهات العينة بصورة كيفية وتفصيلية ، حيث يتميز بالقدرة على التوصل إلى نتائج بصورة تفصيلية ، وكذا مدى ملاءمته للعينات ذات الطبيعة الخاصة ، مثل الأطفال ، أو الفئات

الأخرى التى تتميز بخصائص معينة ، مع الإشارة إلى أهمية أداة الاستبار فى التطبيق على عينات كبيرة .

ثالثا : مقترحات الخبراء بشأن نتائج المقابلات المتعمقة مع الأطفال فيما يتعلق بالآتى :

١ - أجهزة الاستقبال وأجهزة التليفزيون لدى أسر العينة الاستطلاعية

من واقع استجابات أطفال العينة ، أشار غالبيتهم إلى أن أسرهم – على الرغم من اختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بينهم – لديها جهاز استقبال (Receiver) واحد فقط ، إلى جانب عدة أجهزة تليفزيون غالبا ، وقد لفتت هذه الإجابة نظر الخبراء ، فهى تشير إلى أنه على الرغم من القدرة المادية لدى غالبية أسر العينة لاقتناء أكثر من جهاز استقبال (Receiver) ، كما تبين من خصائص العينة ، فإن معظم الأسر اكتفوا بجهاز استقبال واحد فقط ، مما قد يعنى ضمنا تخوف الآباء من انفراد أفراد الأسرة كل على حدة إذا أمكن بمشاهدة ما قد يرونه غير لائق . لذلك فقد طُرح اقتراح بسؤال مباشر لأسر الأطفال باختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمعرفة أسباب ذلك فى الأداة التى ستعد لاستطلاع آراء الأسر ؛ للوقوف على مدى اتفاق استجابات الأطفال مع الواقع الأسرى بالفعل .

٢ - معدلات مشاهدة الأطفال للقنوات الفضائية

تبين من استجابات الأطفال ارتفاع معدلات مشاهدتهم للقنوات الفضائية بصفة عامة ، حيث بلغت ما يقرب من ٤ إلى ٦ ساعات يوميا ، كما أنهم يشاهدونها طوال اليوم أثناء الإجازات (الأسبوعية أو الصيفية) ، الأمر الذى قد يساهم فى التأثير على الأنماط السلوكية لديهم كنتاج أو أثر لكثافة المشاهدة . ومن ناحية أخرى ، تبين من إفادات الأطفال كذلك أن الآباء لا يتدخلون فى تحديد هذه

الأوقات . ومن ثم فقد اتفقت آراء الخبراء على أهمية توعية أسر الأطفال فى هذا الشأن ؛ نظرا لخطورته على المدى البعيد فى التأثير على السلوكيات التى قد تنجم عن كثافة المشاهدة ، بالإضافة إلى نوعية ما يشاهدونه كما سيتضح فيما يلى :

٣ - نوعية القنوات الفضائية التى يشاهدها الأطفال

تبين من استجابات مفردات العينة من الجنسين احتلال قناة الأطفال الفضائية Space Toon المرتبة الأولى فى أفضلية القنوات الفضائية التى يشاهدونها . وفى هذا الشأن طرح الخبراء ما يلى :

أ - اقتراح بتحليل مضمون بعض برامج وأفلام هذه القناة الفضائية بصفة خاصة ؛ للتعرف على ما يتلقاه الأطفال بصورة تفصيلية ، وأسباب تفضيلهم لها ، نظرا لأن كثافة مشاهدة هذه القناة - بصفة خاصة - يمكن أن يكون له دور فى تشكيل الاتجاهات والقيم والأنماط السلوكية بصورة أو بأخرى لديهم .

ب - فيما يختص بالقنوات الفضائية الأخرى التى يفضل الأطفال مشاهدتها مثل قناة (MBC) ، وقناة المستقبل اللبنانية ، والفضائية اللبنانية (LBC)، وقناة الأفلام فى شبكة (ART) خاصة ، فى مقابل ضعف مشاهدتهم للقنوات الفضائية المصرية الأولى والثانية ، فقد طُرح اقتراح بتحليل مضمون بعض الأعمال التى تقدم فى القناة الفضائية المصرية ، الأولى والثانية ، وقناة النيل الفضائية للأسرة والطفل ، والقنوات الفضائية التعليمية المتخصصة للتعرف على طبيعة ما يعرض فيها، وعرض نتائج ما يسفر عنه تحليل مضمون هذه القنوات على المسئولين ، فى قطاع القنوات الفضائية بالتليفزيون المصرى ، ومن ثم محاولة إيجاد سبل أخرى

لجذب المشاهدين لهذه القنوات ، حيث إنها لم تقع فى أولويات تفضيل الأطفال لها ، الأمر الذى يمكن أن يساعد المسئولين عن هذه القنوات الفضائية فى هذا الصدد لزيادة معدلات المشاهدة .

٤ - نوعية المواد الإعلامية التى يفضل الأطفال مشاهدتها

تبين من استجابات مفردات العينة أنهم يفضلون مشاهدة الأعمال الفنية الدرامية (الأفلام العربية والأجنبية) بصفة خاصة . ومن جانب آخر تبين أنهم يفضلون مشاهدة البرامج الدينية فى القنوات الفضائية الدينية المتخصصة ، وخاصة قناة إقرأ وغيرها أيضا، وخاصة للمشاهير من مقدمى هذه البرامج ، الأمر الذى قد يؤثر فى تنشئة الأطفال دينيا ، ومن ثم فقد طُرح اقتراح بالاهتمام بهذا الجانب فى الدراسة الأساسية ، حيث إنه ليس كل ما يقدم من مضمون فى هذه النوعية من البرامج الدينية – وخاصة فى القنوات الفضائية المتخصصة – يكون صحيحا ، حيث إنها تعكس بعض الآراء التى قد تكون متشددة ، أو قد تكون آراء ميسرة على النقيض ، الأمر الذى قد يؤدى إلى البلبلة ، وخاصة لفئة الأطفال الذين يكونون فى مرحلة التشكيل الوجدانى فى هذه المرحلة العمرية .

أما فيما يتعلق بتفضيل الأطفال مشاهدة الأغانى المصورة (الفيديو كليب) للمطربين الشباب ، سواء من العرب أو الأجانب ، وسواء فى القنوات الفضائية الغنائية المتخصصة أو فى القنوات الأخرى ، وما قد تتضمنه من مشاهد غير أخلاقية فى كثير من الأحيان ، وكذلك ما قد تعكسه هذه الأغانى من معان غير لائقة ، فقد طُرح اقتراح من الخبراء بمحاولة توعية أسر الأطفال بما يشاهده أبناؤهم ؛ نظرا للدور الذى تلعبه الأغانى فى مجال تشكيل الوجدان بالنسبة للفئات العمرية المختلفة من جانب ، والتأثير على الأنماط السلوكية فى تقليدهم لمؤديها من جانب آخر، وخاصة لفئة الأطفال والمراهقين . كما طُرح اقتراح يوجه

للمسئولين عن القنوات الفضائية المصرية ، بمحاولة إنتاج مواد فنية غنائية تعكس مضامين جيدة وإيجابية فى هذا المجال ، وبشكل يجذب المشاهدين أيضا .

٥ - نوعية الأفلام التى يفضل الأطفال مشاهدتها

أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة تفضيل غالبية مفردات أطفال العينة مشاهدة الأفلام الأجنبية والعربية ، التى تجسد أفعال العنف بأشكالها المختلفة وأفلام الرعب فى المقام الأول ، ويليها الأفلام الكوميدية ، ثم الاجتماعية ، ثم باقى نوعية الأفلام الأخرى بدرجات نسبية بسيطة ، وفى هذا الشأن :

أ - اتفقت آراء الخبراء على صدق استجابات الأطفال واتفاقها مع الواقع الفعلى فى هذا الصدد ؛ نظرا لأن هذه النوعية من أفلام العنف والرعب قد تعمل على التخفف النفسى من الإحباطات النفسية التى قد يستشعرها المشاهد من جانب ، ومن ناحية أخرى فإن العوامل الفنية التى يقوم عليها الفيلم تتميز بالإبهار مع التقنيات العالية ، الأمر الذى يجذب المشاهدين بصورة واضحة ، وخاصة فى ظل التنافس بين منتجى هذه الأفلام بهدف الربح فى المقام الأول .

ب - قد تؤدى كثافة مشاهدة هذه النوعية من الأفلام إلى تأثيرات سلبية على المتلقين ، وخاصة من فئة الأطفال ، بممارستهم لأفعال العنف فى الواقع ، ومن ثم فقد طُرح اقتراح بالوقوف على مدى تأثير هذه النوعية من الأفلام على الأنماط السلوكية للأطفال من خلال آراء الأسر فى سلوكيات أبنائهم ، ومدى تقليدهم لما يشاهدونه فى هذه الأفلام من أنماط سلوكية مختلفة ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الطفل يتعرض لمثيرات أخرى متعددة فى البيئة المحيطة به ، تحفز على العنف والسلوك العدوانى ، إلى جانب التأثير المباشر وغير المباشر الناتج عن كثافة مشاهدة أفلام العنف كما سبقت

الإشارة .

جـ – طَرح اقتراح لهيئة البحث بالعمل على تصميم أداة للتعرف على الأوزان النسبية لإشكالية دور مشاهدة أفلام العنف بكثافة على السلوك ، ودور المتغيرات البيئية الأخرى المحفزة على العنف أيضا إذا أمكن ؛ نظرا لصعوبة الفصل التعسفى بين المتغيرات المتداخلة فى هذا المجال بصفة خاصة .

٦ - النموذج المفضل لدى الطفل ومدى تقليده له

تبين من استجابات غالبية الأطفال من الذكور أنهم يفضلون نموذج شخصية البطل (الممثل) التى تعكس أفعال العنف بأشكاله المختلفة فى الأعمال الفنية الدرامية ، سواء من الممثلين الأجانب أو المصريين . أما بالنسبة لعينة الإناث ، فقد أشرن إلى أنهن يفضلن مشاهدة الممثلات الشابات من الجيل الجديد وتقليد بعض تصرفاتهن وملبسهن، إلى جانب تفضيلهن – أيضا – مشاهدة الممثلين الأجانب والمصريين الذين يجسدون ويعكسون أفعال ومظاهر العنف ، بالإضافة إلى تفضيلهن مشاهدة بعض الشخصيات التى تعكس الأدوار الاجتماعية والرومانسية .

وفيما يتعلق بالنماذج المفضلة من مقدمى البرامج التليفزيونية ، فقد أشار معظم مفردات العينة – من الجنسين – إلى تفضيلهم مشاهدة الشخصيات الشابة من مقدمى البرامج ، الذين يعكسون فى أسلوب عرضهم للبرامج النمط الغربى ، وخاصة من حيث الشكل الخارجى ، وأسلوب التحدث ، وما إلى ذلك ، وخاصة من مقدمى البرامج فى القنوات الفضائية اللبنانية : المستقبل ، وLBC ، وMBC ، وبعض مقدمات البرامج التليفزيونية فى الفضائية المصرية .

وحول مدى تقليد الأطفال لمن يفضلونهم من النماذج الشخصية ، فتبين

أنهم يميلون إلى تقليد الشخصيات التى ينتمون إليها فى النوع Gender ، سواء من حيث الشكل الخارجى ، أو فى الأفعال والتصرفات التى يقومون بأدائها ، سواء كانوا من الممثلين ، أو من مقدمى البرامج التليفزيونية . وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه الدراسات الأجنبية فى هذا المجال .

وفى هذا الصدد فقد طُرحت عدة اقتراحات من الخبراء ، وهى :

أ - أهمية دراسة موضوع النموذج الذى يفضله الطفل ، ومدى تقليده له باستفاضة ومن جميع الجوانب فى الدراسة الأساسية ؛ نظرا لأن هذا الموضوع لم تتم دراسته من قبل على هذه الصورة ؛ وذلك للتعرف على صورة النموذج (القدوة) للطفل المصرى فى الفترة الزمنية الحالية ، ومحاولة التعرف على مدى اقتراب النموذج الذى يفضله الطفل المصرى من النموذج الغربى ، وخاصة فى الجوانب التى تعكسها مضامين الأفلام والمواد الإعلامية التى يفضل الطفل مشاهدتها ؛ بهدف الوقوف على النسق القيمى الذى يشكل اتجاهات الأطفال نحو الموضوعات المختلفة ، وعلى سبيل المثال من حيث تغلب قيم المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية التى تميز النسق القيمى فى المجتمعات الغربية فى العصر الحديث ، والذى تعكسه المواد الإعلامية الفنية وغيرها فى هذه المجتمعات . ومن ثم بقية الجوانب الأخرى التى تشكل صورة النموذج بصفة عامة ، والتى سوف تتناولها الدراسة الأساسية .

ب - طُرح اقتراح بأهمية عرض ما تسفر عنه نتائج الدراسة الأساسية المتعلقة بموضوع "النموذج المفضل لدى الأطفال" على المسئولين والمعنيين بأساليب التربية والتنشئة والمسئولين فى أجهزة الإعلام فى المجتمع المصرى ؛ للاستفادة من هذا الأمر فى محاولة رسم صورة إيجابية للنموذج أو

(القدوة) الذى يعكس السمات والصفات الجيدة بقدر الإمكان ، وما ينبغى أن تتسم وتتصف به الشخصية بصفة عامة من قيم أخلاقية إيجابية ، بدلا من ترك الأطفال على حريتهم لاختيار ما يفضلونه وتقليده دون ضبط أو توجيه ، وخاصة المسئولين عن النشء ، سواء فى الأسرة ، أو فى مؤسسات التنشئة الأخرى (التعليمية والإعلامية والدينية) .

جـ - طُرح اقتراح بدراسة الجوانب الإيجابية للنماذج المفضلة لدى الأطفال - إن وجدت - سواء من نماذج الأبطال (الممثلين) ، أو مقدمى البرامج التليفزيونية ، ومن شابههم ممن يشكلون قدوة للأطفال ، ومحاولة تعميق الجوانب الإيجابية فى هذا الشأن .

٧ - مدى مشاهدة الأطفال للبرامج والأعمال الموجهة لهم

أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة مع مفردات العينة من الجنسين أن غالبية الأطفال يشاهدون قناة الأطفال الفضائية Space Toon بصفة خاصة كما سبقت الإشارة ، وهى قناة متخصصة فى عرض أفلام الرسوم المتحركة ، ويليها بعض القنوات الفضائية المشفرة التى تقدم هذه النوعية أيضا . بينما تباينت الاستجابات فيما يتعلق بالبرامج والأعمال الفنية الموجهة لهم فى القنوات الفضائية الأخرى . فقد أشار البعض منهم إلى أنهم يتابعون بعض البرامج مثل : برنامج "عالم سمسم" ، و"مسلسل بكار" ، بصورة دائمة ، بينما يشاهدون البرامج الأخرى الموجهة للأطفال بالصدفة .

أما فيما يتعلق بالأطفال الأكبر سنا ، الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والرابعة عشرة ، فقد أشاروا إلى أنهم لا يجدون برامج مناسبة لأعمارهم وقدراتهم العقلية ، ولذلك فهم يتأرجحون بين مشاهدة البرامج الموجهة للأطفال وبين المواد الإعلامية الأخرى أو الأفلام ، وخاصة الموجهة للكبار .

وفى هذا الشأن طرحت عدة اقتراحات :

أ - إعداد برامج تليفزيونية تخاطب الأطفال فى مرحلة الطفولة المتأخرة (المراهقة) بصفة خاصة الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والخامسة عشرة ، والعمل على إشراكهم فى إعداد بعض البرامج التى تظهر إبداعاتهم وقدراتهم فى المجالات المختلفة ، وعرض هذا الاقتراح على المسئولين فى التليفزيون والقائمين على الأعمال الموجهة للأطفال .

ب - أشار العديد من الخبراء إلى أن معظم البرامج - وخاصة أفلام الرسوم المتحركة (الكارتون) الموجهة للأطفال - تحمل فى مضمونها الثقافة الغربية ، ومن ثم فقد طُرح اقتراح بأهمية إعداد أفلام - سواء كانت رسوما متحركة ، أو تجسدها شخصيات إنسانية - تعكس صورة الطفل المصرى أو البيئة المصرية والعربية ، وقد نجح فى هذا الشأن مسلسل "بكار" الكارتونى - إلى حد كبير - الذى يجذب غالبية الأطفال وكذلك أسرهم ، كما أفادت بذلك شريحة كبيرة من مفردات العينة .

جـ - فيما يتعلق بمضمون ما يعرض من أعمال فنية موجهة للأطفال من إنتاج التليفزيون المصرى ، فقد طُرح اقتراح بأهمية التعرف على السياسة التى توجه القائمين على هذه الأعمال ، حيث تبين أن معظم الأعمال التى تُقدم ناتجة من الاجتهادات الشخصية للقائمين على هذه الأعمال بصفة خاصة ، وليست قائمة على سياسة معينة من المسئولين فى هذا الصدد .

د - فيما يختص باللغة التى تخاطب الطفل فى الأعمال الفنية الموجهة له ، فقد طُرح اقتراح بأن اللغة العامية تعتبر المناسبة لمخاطبة الطفل بصفة عامة ، أما إذا كان العمل سيقدم باللغة العربية المبسطة فينبغى أن يكون محددا بمدة زمنية قصيرة ؛ نظرا لضعف قدرة الطفل على متابعة اللغة العربية

لفترات زمنية طويلة ، وتتفاوت هذه القدرة باختلاف المراحل العمرية .

٨ - مدى مشاهدة الأطفال للبرامج التعليمية فى القنوات الفضائية المتخصصة

أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة أن غالبية مفردات العينة من الجنسين لا يتابعون البرامج التعليمية فى القنوات المتخصصة ، إلا بعض الأطفال الذين يدرسون فى مراحل الشهادات العامة (الابتدائية و الإعدادية) ، الذين أفادوا بأنهم قد يشاهدونها أثناء فترة الامتحانات فقط . أما بالنسبة لباقى مفردات العينة ، فقد أشاروا إلى أنهم لا يعرفون مواعيد بث هذه البرامج ، وقد يشاهدونها بالصدفة .

وفى هذا الصدد ، فقد طُرح اقتراح من الخبراء بأهمية عرض هذه النتيجة على المسئولين عن القنوات الفضائية التعليمية المتخصصة ، لمحاولة إيجاد وسائل وأساليب لجذب المشاهدين المستهدفين على وجه الخصوص من تلاميذ المدارس باختلاف المراحل التعليمية ، سواء كانت هذه الأساليب تختص بالمادة العلمية ، أو بأسلوب وطريقة العرض ، وباستخدام الأساليب الحديثة مثل الجرافيك وما شابه ذلك ، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد وسيلة لتعريف المشاهدين بمواعيد بث هذه البرامج فى القنوات الفضائية تكون أكثر جذبا مما هو معمول به حاليا .

٩ - أنماط المشاهدة ودور الأسرة فى تشكيلها

أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة أن غالبية الأطفال يشاهدون ما يفضلونه من مواد إعلامية مختلفة فى القنوات الفضائية – باختلاف نوعيتها – بمفردهم فى المقام الأول ، مع التأكيد بعدم تدخل الآباء فى هذا الشأن ؛ نظرا لانشغال الوالدين فى أعمالهم ، سواء داخل المنزل ، أو خارجه ، الأمر الذى يشكل خطورة ، حيث إنهم قد يشاهدون ما قد يؤثر على تشكيل قيمهم واتجاهاتهم نحو الموضوعات غير اللائقة ، الأمر الذى يستوجب ضرورة توعية الآباء فى هذا

المجال . وقد أشار معظم الخبراء إلى تغير نموذج الأسرة المصرية فى الوقت الراهن ، وخاصة فى ظل التحولات الاجتماعية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية عالميا ، ومالاحقها من تغيرات فى جميع المجالات .

وقد طرح اقتراح – فى هذا الشأن – بمدى إمكانية إجراء دراسة أو إعداد تصميم يوضح الأوزان النسبية لكل من التليفزيون كوسيلة للتنشئة ، ودور كل من الأسرة بصفة خاصة ، والمؤسسات الأخرى – التعليمية ، والدينية – فى هذا المجال ، ومن ثم التعرف على النسق القيمى للأطفال ، ودور كل من هذه الوسائل فى تشكيله وصياغة ملامح الشخصية فى مرحلة الطفولة ، وخاصة فى العصر الحديث .

١٠- مدى ممارسة أطفال العينة لبعض الهوايات والانشطة

أظهرت المقابلات المتعمقة أن معظم أطفال العينة لايمارسون هوايات فنية أو ذهنية أو أنشطة رياضية بصورة واضحة ، فى مقابل ارتفاع معدلات مشاهدتهم القنوات الفضائية ، وفى هذا الشأن طُرح اقتراح بأهمية توعية الأطفال وأسرهم وكذلك المسئولين فى المدارس بضرورة وأهمية ممارسة الأطفال للهوايات والأنشطة الرياضية ، وإيجاد سبل لجذبهم ، وإعداد مراكز رياضية ، وتخصيص أوقات ملائمة لممارستها أثناء اليوم الدراسى ؛ لما لها من دور فى تنمية القدرات الذهنية والجسمية للأطفال بصفة عامة ، بدلا من النشاط السلبى الذى يتبعونه أثناء مشاهدتهم للتليفزيون فقط .

الخلاصة

نخلص من العرض السابق لنتائج المقابلات المتعمقة وآراء الخبراء حولها ، ومقترحاتهم حول موضوع الدراسة من كافة الجوانب المنهجية واستجابات عينة

الأطفال الاستطلاعية إلى المقترحات التالية :

١ - إجراء دراسة تحليلية لقناة الأطفال الفضائية Space Toon للتعرف على مضامين ماتعرضه من مواد فنية (الرسوم المتحركة) الموجهة للطفل ؛ نظرا للجاذبية الشديدة التى تتمتع بها هذه القناة - بصفة خاصة - لدى غالبية مفردات عينة الأطفال الاستطلاعية .

٢ - التعرف على مدى استخدام أسر الأطفال للوسائل التكنولوچية الحديثة فى تشفير وغلق بعض المحطات الفضائية الأوربية خاصة ؛ للتأكد من عدم مشاهدة الأبناء لبعض المواد الإعلامية غير المرغوبة ، بالإضافة إلى أهمية الاستفسار عن أسباب عدم تملك غالبية أسر أطفال العينة لأكثر من جهاز استقبال (Receiver) .

٣ - إجراء دراسة لتحليل بعض البرامج فى القنوات الفضائية المصرية (الأولى والثانية) ، وقناة النيل للأسرة والطفل ، وخاصة البرامج الموجهة للأطفال ؛ نظرا لأنها لم تستحوذ على أفضلية مشاهدة لدى أطفال عينة الدراسة مقارنة بالقنوات الفضائية الأخرى ، مثل MBC ، و LBC ، و Movie Channel ، وقناة الأغانى الفضائية Melody ، وذلك لعرضها على المسئولين فى القنوات المصرية لاتخاذ اللازم نحو تطوير أساليب جذب المشاهدين من المتلقين بفئاتهم المختلفة ، وخاصة من فئة الأطفال .

٤ - ضرورة توعية الأسرة المصرية بأهمية التدخل فى تحديد أوقات مشاهدة الأطفال للتليفزيون ونوعية ما يشاهدونه من مواد إعلامية مختلفة ، حيث أشارت غالبية مفردات العينة إلى أن الآباء لايتدخلون فى هذا الشأن ، ومن ثم خطورة هذا الأمر على الجوانب الاجتماعية الأخرى ، سواء المعيشية ، أو الدراسية ، أو المشاركة الأسرية ، وما شابه ذلك على المدى

البعيد .

٥ - إجراء دراسة لتحليل مضمون بعض ما تقدمه القنوات الفضائية ذات الطابع الدينى ، نظرا لدورها فى تشكيل القيم الدينية والأخلاقية لدى المشاهدين ، وخاصة من فئة الأطفال ، حيث ينجذب الأطفال والمراهقون لبعض مقدمى البرامج الدينية بصورة مبالغة ، مما قد يكون له أثر عكسى - سلبى - على المدى البعيد .

٦ - تصميم أداة أو نموذج يوضح الأوزان النسبية - فى مجال التنشئة الاجتماعية - لدور كل من التليفزيون والأسرة والمؤسسات التعليمية والدينية ؛ بهدف التوصل أو التعرف على النسق القيمى للأطفال ، ودور كل من هذه الوسائل فى تشكيله . ومن جانب آخر ، فقد يتبين إلى أى مدى تقلص دور الأسرة فى التربية مقارنة بالوسائل الأخرى ، حيث أظهرت المقابلات أن غالبية مفردات العينة يفضلون مشاهدة التليفزيون بمفردهم أو مع الأصدقاء بعيدا عن تدخل الآباء بصورة واضحة فيما يشاهدونه .

٧ - فى مجال أفضلية أفلام العنف التى جاءت فى الترتيب الأول لدى غالبية مفردات العينة الاستطلاعية ، فقد طرح اقتراح بإعداد تصميم يوضح الأوزان النسبية لدور التليفزيون فى تشكيل الاتجاه نحو العنف - بصفة خاصة - لدى الأطفال ، وكل من المحفزات والمثيرات الأخرى للعنف أو السلوك العدوانى ، مثل التعرف على أسلوب التربية فى الأسرة ، وعلاقة الوالدين مع بعضهما البعض ، والمؤثرات البيئية الأخرى سواء فى المدرسة أو النادى ، وغيرها ، حيث لايمكن إرجاع الأمر إلى عامل واحد ، بل بتضافر العوامل ، ومن ثم محاولة التعرف على الأوزان النسبية لهذه العوامل إن أمكن .

٨ - إجراء دراسة تجريبية على عينة من الأحداث المنحرفين للتحقق من دور التليفزيون فى تدعيم اتجاهاتهم للعنف ، وتسهيل الانحراف لديهم .

٩- التعرف على النموذج المفضل لدى الأطفال بهدف التعرف على "القدوة" أو المثل الأعلى للطفل المصرى فى الوقت الراهن ، ومن ثم محاولة رسم صورة جيدة للنموذج الأمثل ؛ لمواجهة ما قد يسفر عن تقليد الأطفال للنماذج السيئة التى يفضلون مشاهدتها فى القنوات الفضائية ، ويتم ذلك من خلال دعوة الفنانين أو شخصيات من المشاهير لتقديم هذا النموذج المتميز إن أمكن .

١٠- تطوير البرامج الموجهة للأطفال فى القنوات التليفزيونية - سواء الأرضية أو الفضائية - لمنافسة القنوات الأخرى التى تجذب اهتمام الأطفال وتحقيق الأهداف المرجوة .

١١- محاولة تطوير أساليب جذب المشاهدين وخاصة من الأطفال لمشاهدة القنوات الفضائية التعليمية المتخصصة نظرا لفائدتها ، فيما تقدمه من معلومات هامة ومفيدة ، والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والقائمين على القنوات التعليمية ، والتركيز على أهمية استخدام البرامج التعليمية لتكنولوچيا الاتصال ، مثل الجرافيك فى تقديم المادة العلمية ، حيث تعمل هذه الوسائل على جذب المشاهد المستهدف بشكل فعال .

١٢- التعرف على الجوانب الايجابية لما تتضمنه المواد الإعلامية التى يفضل الأطفال مشاهدتها فى القنوات الفضائية ، ومحاولة تعميق هذه الجوانب الإيجابية - إن وجدت - واستبعاد الجوانب السيئة السلبية .

١٣- التعرف على السياسات الموجهة للسياسة الإعلامية ، وخاصة الموجهة للطفل ، والعمل على عرض النتائج التى تسفر عنها الدراسة ، ومحاولة

الاستفادة منها – بقدر الإمكان – فى المجالات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة .

المراجع

١ – ريتشارد ، لازاروس ، *الشخصية* ، ترجمة سيد غنيم ومحمد عثمان نجاتى ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٤، ص ٨٨ .

٢ – Beasley, Elena, *Children, Television and Gender Roles*, USA, Review of Television and Gender Roles, April, 1997.

٣ – Krueger, Richard, A., *Focus Groups, A Practical Guide For Applied Research*, USA, Sage Publication, 1988, p. 14.

انظر أيضا : خليل ، نجوى ، *أسلوب المناقشة الجماعية ، التعريف والمشكلات المنهجية والتطبيقية* ، القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ٩٩–١٠٠.

Abstract

THE EGYPTIAN CHILD AND SATTELITE CHANNELS

Maha El Kordy

The study aims to recognize the opinions of children who regularly watch sattelite channels concerning their preferences and their motives. The study also deals with the effects of what the children watch on their reflections behavioral patterns. Finally the study tackles the role of family interfering and directing children's watching habits.

In-depth interview was applied, depending on focus group discusion, on a children sample from both middle and late childhood stage.

The study revealed some results; mainly, the majority of children prefer Arabic sattelite channels, they watch it daily and individually, and the majority of parents do not interfere in specifying times or kinds of programs preferable to children. The model most preferable by children reflects physical strength, specifically in violence and terror movies. About half of the male sample liked to imitate some violent acts and scenes, while female children prefered to imitate female TV stars.

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى مصر
مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية *

حسن سلامة **

يثير موضوع المجتمع المدنى العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وأنماط ثقافته ، كما يثير أيضا العديد من المشكلات على صعيد الدولة بأجهزتها ومؤسساتها فى المجالات المختلفة ، ذلك أن طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها أمام مؤسسات المجتمع المدنى إنما تحدد سماتها وملامحها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية ، والكيانات الاجتماعية من ناحية أخرى .

ويشار إلى أن الحديث عن مفهوم المجتمع المدنى قد تواتر وبكثرة ، سواء فى الخطاب الأكاديمى والثقافى ، أو فى وسائل الاتصال الجماهيرى ، خلال الثمانينيات ، وصار أمره ملحوظا - بوضوح - خلال التسعينيات من القرن العشرين .

وقد دفعت تطورات عديدة إلى الاهتمام بالكشف عن دور مؤسسات

* ملخص رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .

** خبير ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجتمع المدنى فى المنطقة العربية ، تمثلت فى التغيرات والتحولات التى بدأت تتجه إليها بعض الدول العربية إزاء الديمقراطية وتكريسها ، والأخذ بسياسة التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص ، وهو ما تواكب مع تراجع نسبى لدور الدولة فى بعض مجالات الإنفاق العام على الخدمات العامة ، كالصحة ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية ، علاوة على رفع شعارات محاربة الفساد والشفافية واحترام حقوق الإنسان وقبول الآخر ، فى الوقت الذى تزايد فيه عدد مؤسسات المجتمع المدنى ، وتنوع نشاطها ، وتغير مفاهيم البعض منها وفلسفته ، كالجمعيات الأهلية ، والتى كانت الخيرية والرعاية الاجتماعية تمثلان منطلقاً لعملها ، لتطرح مفاهيم التنمية والمشاركة الشعبية كاقترابات من شأنها تعظيم دور هذه الجمعيات إزاء سلطة الدولة .

وقد تواكب مع كل هذا الحديث عن المجتمع المدنى ، فى إطار ما يعرف بالعولمة وما تتضمنه من أبعاد اقتصادية (الخصخصة وإقرار حرية السوق) ، وأبعاد سياسية (اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان كصيغ ومفاهيم للحكم الجيد) ، وأبعاد ثقافية (صياغة قيم ثقافية عالمية ومواثيق أخلاقية عالمية) ، وبروز الدعوة إلى قيام مجتمع مدنى عالمى .

المشكلة البحثية والنطاق الزمنى للدراسة

تتمثل المشكلة البحثية – محل الدراسة – فى مدى إمكانية قيام الدولة المصرية بالمواءمة بين نوعين من الاعتبارات : أولهما يتعلق بالاعتبارات العالمية من ناحية ما ارتبط بها من إعلاء قيم الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، والشفافية ، ومحاربة الفساد ، والمحاسبية ، والتسامح إزاء الآخر ، بوصفها تمثل – فى مجملها – عناصر ما اصطلح على تسميته بالحكم الجيد Good Governance .

وثانيهما يرتبط باعتبارات الخصوصية المصرية التى تعود إلى تقاليد

الإدارة المركزية فى التفاعل مع مؤسسات المجتمع بصفة عامة ، ومنها مؤسسات المجتمع الأهلى/المدنى التقليدية والصاعدة .

علاوة على اعتبارات الخصوصية المصرية فيما يتصل بشكل المجتمع المدنى ومؤسساته ، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات ، وهى : مؤسسات تقليدية فى إطار ما سمى بالمجتمع الأهلى ، ومؤسسات تواكبت مع تجربة الدولة الحديثة كالنقابات المهنية والأحزاب السياسية ونحوها ، ومؤسسات نشأت مع بروز وتواتر مفهوم المجتمع المدنى خلال التسعينيات كمنظمات حقوق الإنسان .

هدف الدراسة

تمثل هدف الدراسة الرئيسى فى محاولة عرض وتحليل طبيعة وجوانب وعوامل تطور علاقة الدولة المصرية ببعض مؤسسات المجتمع المدنى كالجمعيات الأهلية خلال الفترة من ١٩٩٠–٢٠٠٠ ، مع الاهتمام بالإطار القانونى الذى يحكم العلاقة بين الطرفين والمتمثل فى القوانين التى أصدرتها الدولة لتنظيم حركة الجمعيات الأهلية .

الإطار الزمنى للدراسة وأهميتها

ينحصر الإطار الزمنى للدراسة فى الفترة الممتدة من ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠، مع ملاحظة أن تحديد هذا الإطار الزمنى جاء محكوماً باعتبارات خارجية أو عالمية ، وأخرى داخلية أو محلية.

فالاعتبار الخارجى يتمثل فى أن العام ١٩٩٠ وبداية العام ١٩٩١ شكلا بداية ما أطلق عليه بالنظام العالمى الجديد ، الذى يرفع شعارات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتكريس دور المجتمع المدنى ، وتواتر الحديث عن نجاحه

فى إسقاط نظم الحكم السلطوية فى العديد من مناطق العالم ، خاصة شرق أوروبا . أما العام ٢٠٠٠ فيمثل الإعداد للعام العالمى للتطوع ، والذى أعلنته الأمم المتحدة ، وهو عام ٢٠٠١ بوصف أن التطوع يمثل ركنا رئيسيا لقيام مؤسسات المجتمع المدنى ، مع ملاحظة أن التطورات اللاحقة على هذا التاريخ قد تم أخذها فى الحسبان حتى الانتهاء من إعداد هذا العمل .

أما الاعتبارات الداخلية فتتمثل فى أن التاريخ الأول (١٩٩٠) يعكس تواتر الحديث عن مفهوم المجتمع المدنى فى خطاب المثقفين المصريين بكثرة ملحوظة ، فى ضوء حقيقة الاهتمام بمسألة المجتمع المدنى ودوره فى تدعيم الديمقراطية فى الوطن العربى ، ومن بينها مصر .

تساؤلات الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيسى الذى تسعى الدراسة للإجابة عليه فى :

ما أثر بروز وتداول مفهوم المجتمع المدنى فى النطاق العالمى ، وما ارتبط به من إعلاء قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والحكم الجيد ، على خريطة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى مصر خلال التسعينيات ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسى عدة أسئلة بحثية فرعية ، وأهمها :

- إلى أى حد تطور المجتمع المدنى فى مصر خلال التسعينيات ؟ وما معالم هذا التطور ، وإلى أى حد تطورت الثقافة المدنية فى المجتمع المصرى ؟
- ما أسباب بروز دور بعض مؤسسات المجتمع المدنى فى مجالات بعينها كالجمعيات الأهلية ، فى حين يتراجع دور مؤسسات أخرى كالنقابات المهنية ؟
- هل أسهمت ظروف العولمة فى إعادة تشكيل أو تبديل خريطة العلاقة بين الدولة وبعض مؤسسات المجتمع المدنى ؟

- ما العوامل – الداخلية والخارجية – التى دفعت إلى إحداث تغيير فى خريطة العلاقة بين الدولة وبعض مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر خلال التسعينيات ؟
- ما الاستراتيجيات التى تلجأ إليها الدولة لتحقيق المواءمة بين شعارات الديمقراطية وما يصاحبها من تفعيل مؤسسات المجتمع المدنى واعتبارات التقاليد الإدارية المركزية فى مصر ؟
- ما العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى تفعيل مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر ؟
- وماالتحديات التى قد تعرقل حركة ونمو مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر ؟

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع واقتراب تحليل النظم واستخدام المنهج المقارن ، مع التشديد على الاقتراب الأول ؛ لأهميته المنهجية ، وكذا لأهميته كإطار نظرى للتحليل ، حيث يمثل اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع رد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموى ونظرياته فى التركيز على مدخلات النظام السياسى ، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات انطلاقا من رؤية ليبرالية ترى فى الدولة حكماً بين الجماعات ليس أكثر .

فهذا الاقتراب يحدد المؤسسات التى تمارس الضبط الاجتماعى (سواء الرسمية ، أو غير الرسمية) ، وهى المؤسسات التى يحدد الأفراد سلوكياتهم ويمارسونها من خلالها ، ومن ثم لا تنفرد الدولة بممارسة التحكم أو الضبط الاجتماعى ، وإنما تقوم هذه الجماعات أو المؤسسات أيضا بتحديد معايير السلوك .

ويتعرض هذا الاقتراب لعلاقة الشعوب بحكوماتها ، فالدولة تمارس تأثيرا قويا على الجماعات والمؤسسات التى تنشأ فى المجتمع كما تتأثر بها .

كما تمت الاستعانة ببعض مقولات إقتراب تحليل النظم لتحليل النظام السياسى وأبعاده ، وما يعتريه من تغيرات بفعل عمليات تتولد داخل النظم ذاتها، أو بفعل الاستجابة لتعديل فى الظروف البيئية ، وما يتضمنه المنهج من مفاهيم تتصل باستقرار وبقاء النظام .

كذلك تم توظيف المنهج المقارن فى هذه الدراسة على أكثر من مستوى ، كالمقارنة التاريخية لمتابعة تطورات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى مصر ، وبيان وتفسير أوجه الاستمرارية والتغير فيها، والمقارنة بحسب متغيرات وموضوعات وقضايا معينة من قبيل المقارنة بين دور الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية ، وعلاقات الدولة ومواقفها إزاء هذه المؤسسات بنوعيها، والمقارنة بين القانون القديم والقوانين الجديدة للجمعيات الأهلية ، سواء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، أو القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، أو القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، مع التركيز على هذا الأخير باعتباره السارى حاليا .

الأدوات المستخدمة فى الدراسة وأدوات جمع البيانات

تم اللجوء إلى المصادر الأساسية للبيانات بالحصول على نصوص القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وكذا بعض البيانات الصادرة عن بعض الجمعيات ، والتى تظهر مواقفها إزاء هذا القانون ، وكذلك تم الحصول على مضابط مجلس الشعب الخاصة بهذه القوانين .

تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة . يتناول الفصل الأول الإطار النظرى للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ، من خلال ثلاثة مباحث . يعرض المبحث الأول لمفهوم المجتمع المدنى ، ويتناول المبحث الثانى مفهوم الدولة ، أما المبحث الثالث فيعالج إشكاليات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى على المستوى النظرى .

يأتى الفصل الثانى تحت عنوان "المجتمع المدنى العالمى وأثره على شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى" منقسما إلى ثلاثة مباحث . يتناول المبحث الأول العولمة والمجتمع المدنى العالمى ، أما المبحث الثانى فيتناول المنظمات غير الحكومية كنموذج معاصر للمجتمع المدنى، ويعالج المبحث الثالث أثر تصاعد المجتمع المدنى العالمى على شكل العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية .

ويعالج الفصل الثالث المعنون "الدولة والمجتمع المدنى فى مصر" علاقة الدولة المصرية بقوى ومؤسسات المجتمع المدنى . فيتناول المبحث الأول العلاقة بالأحزاب السياسية، ويتناول المبحث الثانى العلاقة بالنقابات المهنية ، أما المبحث الثالث فيعالج علاقة الدولة المصرية بالنقابات العمالية وجمعيات رجال الأعمال .

وتم تخصيص الفصلين الرابع والخامس لمعالجة علاقة الدولة بالجمعيات الأهلية ، باعتبارها مناط التركيز الرئيسى ، وذلك عبر الأطر القانونية المختلفة الحاكمة لتلك العلاقة ، حيث يتناول الفصل الرابع المعنون القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والعلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية فى مصر ، فى المبحث الأول : التطور التاريخى للجمعيات الأهلية ، بينما يتناول المبحث الثانى الإطار الرقابى والتنظيمى لعلاقة الدولة بالجمعيات فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، فى حين يعرض المبحث الثالث لرد فعل المجتمع المدنى إزاء القانون واستراتيجية

الدولة تجاهه .

ويتضمن الفصل الخامس المعنون "العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية فى مصر فى ضوء القانونين رقمى ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، و ٨٤ لسنة ٢٠٠٢" خمسة مباحث ، يعرض أولها لصياغة القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ فى البرلمان ، بينما يتناول ثانيها الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ وأثره على طبيعة العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية .

أما المبحث الثالث فيعرض للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ واستراتيجيات الدولة فى علاقتها بالجمعيات ، فى حين جاء المبحث الرابع ليعرض لملامح القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وقضايا الجدل بين المؤيدين والمعارضين ، أما المبحث الخامس فيعرض لمحددات تفعيل العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى .

نتائج الدراسة

توصل الباحث إلى عدد من النتائج حول علاقة الدولة بالجمعيات وإشكالية تغيير القانون ، منها :

- أثر التصاعد المتزايد لدور المنظمات غير الحكومية ـ أو المعروفة فى المنطقة العربية بالجمعيات الأهلية ـ على الصعيد العالمى إيجابا على رؤية الدولة المصرية لتلك الجمعيات من ناحية ، ورؤية تلك الجمعيات ذاتها لدورها فى إطار مسيرة التنمية من ناحية أخرى .

فمن ناحية ، كان الخطاب السياسى للدولة فى تسعينيات القرن العشرين داعما ومهيئا لدور المنظمات الأهلية ، ويؤكد على الشراكة بين القطاع الأهلى والقطاع الخاص والحكومة ، ويحث المواطنين على التطوع والمشاركة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن ناحية ثانية ، لعب التطور المذهل فى وسائل الاتصال وما أتاحه

من فرص التفاعل بين المنظمات غير الحكومية عبر أنحاء العالم المختلفة ، وكثرة المنتديات والمؤتمرات العالمية التى تعالج دور تلك المنظمات ، كل ذلك لعب دوراً إيجابيا أيضا نحو مزيد من وعى تلك المنظمات بأهميتها وأحقيتها فى أن تكون ذات صوت مسموع فى مجتمعاتها ، وهو ما عبرت عنه الجمعيات الأهلية المصرية بعقد مؤتمرات ومنتديات تطالب بإلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ؛ على اعتبار أنه وضع فى إطار فلسفة اشتراكية تدعم دور الدولة ، وفى غياب مناخ ديمقراطى يعترف بالتعددية ، وبالتالى فإنه لتغيير المناخ السياسى والاقتصادى ، وفى ضوء المتغيرات الدولية، يصبح من المهم تغيير القانون .

- أسهمت ظروف العولمة فى تغيير شكل خريطة العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية تحديدا ، خاصة فيما يتصل بالإطار القانونى الحاكم، حيث لم يعد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بملامحه المسيطرة على الجمعيات مواكبا للتشريعات العالمية ، التى تفسح المجال أمام مزيد من الحرية وانطلاق الجمعيات ، وتعزز من قدراتها على المشاركة فى عملية التنمية .
- عكست عملية تغيير القانون وإصدار قانون جديد استراتيجية المواءمة التى تسعى الدولة من خلالها إلى استمرار دورها المركزى فى إدارة شئون حياة المجتمع ، مع إعطاء الواجهة التى تسمح بالقول بأن حرية التنظيم فى المجتمع مكفولة ، وهو ما يبرز بوضوح من مقارنة نصوص القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بالقانون رقم ١٥٣لسنة ١٩٩٩ (والذى لم يتح له فرصة كبيرة للاختبار فى الميدان ، حيث أقر بعدم دستوريته فى عام ٢٠٠٠) ، والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .
- بدا أن العوامل الاقتصادية الداخلية هى الأكثر ترجيحا لشكل العلاقة بين

الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى عامة . فبالنسبة للجمعيات الأهلية ، فقد رأت الدولة فى هذه الجمعيات آلية مناسبة للتخفيف من الآثار الناجمة عن عمليات الخصخصة ، كما حفز على ذلك نجاح تلك الجمعيات وأسبقيتها على الدولة فى الاستجابة لبعض الكوارث الطبيعية ، كأحداث الزلزال فى عام ١٩٩٢ ، بدت هذه العوامل الاقتصادية أكثر ترجيحا فى تحقيق قدر من التقارب "المحدود" فى العلاقة بين الدولة والجمعيات أكثر من عمليات المناداة بالديمقراطية واحترام حقوق التنظيم والتجمع والتعبير عن الرأى .

- يلاحظ غلبة سمة الصدام والصراع على العلاقة بين الدولة والنقابات المهنية خلال التسعينيات من القرن العشرين ، ومازال القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ هو الحاكم فى العلاقة بينهما ، وصدرت أحكام قضائية بوضع بعض النقابات المهنية تحت الحراسة ، كنقابة المحامين ، ونقابة المهندسين .
- استمرار الشد والجذب بين الأحزاب خارج السلطة والدولة ، حيث تطالب تلك الأحزاب بقدر من الإصلاح السياسى يسمح بإمكانية تداول السلطة ، بالإضافة إلى أنه ما يزال القضاء حكما فى مسألة نشوء أحزاب جديدة بعد رفض لجنة شئون الأحزاب لقيام العديد منها .
- على مستوى علاقة رجال الأعمال بالدولة ، كشفت الدراسة عن وجود قدر عال من التنسيق بين الجانبين فى ضوء تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار ، والتحول المتزايد نحو القطاع الخاص ، وهو الاتجاه الذى تتبناه الدولة .
- على صعيد النقابات العمالية يلاحظ استمرار هيمنة الدولة على تلك النقابات ، ومع صدور قانون العمل الموحد وإقراره فى مجلس الشعب يلاحظ أنه واجه بعض المعارضة والمنافسة حول بنوده – لم نتعرض لها تفصيلا – التى من أهمها حرمان العمال من حق الإضراب خلافا للاتفاقات والمواثيق الدولية.

- يزعم الباحث أن تواتر الحديث حول المجتمع المدنى ودوره فى عملية التنمية وارتباط ذلك ببروز ما يسمى المجتمع المدنى العالمى مثل قوة دفع إلى مؤسسات المجتمع المدنى المصرية ، خاصة الجمعيات الأهلية أسهمت - ضمن عوامل أخرى - فى تحقيق هذا التقارب المحدود المحكوم بينها وبين الدولة .
- فى نفس الوقت يرى الباحث أن التطورات العالمية المصاحبة التى أعقبت أحداث سبتمبر ، وتوجيه ضربات إرهابية لمركز التجارة العالمى فى نيويورك ، لعبت دورا مزدوجا فى التأثير على صياغة بنود القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، فهذه البنود وإن حافظت - فى مجملها - على الروح التحررية التى حملها القانون رقم ١٥٣لسنة ١٩٩٩ المقضى بعدم دستوريته . إلا أنه ظلت هناك مواضع جدل مختلفة بين الدولة ذات التاريخ الطويل من الإدارة المركزية والجمعيات الأهلية .
- أضحت قضية حرية التعبير والتنظيم السياسى الداخلى أمرا ذا أهمية ، عمدت الدولة المصرية إلى تدعيمها ، من خلال صياغة بنود تشى بقدر من هذه الحرية لتلك الجمعيات ليأخذ القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بحقيقة أن الأصل فى الأشياء هو الإباحة وليس الحظر .
- ويرى الباحث أن وجود ضوابط على أداء تلك الجمعيات ليس عيبا فى حد ذاته بقدر ما يكمن الخطر فى إساءة استخدام تلك الضوابط والتعسف فيها ، ذلك أن الخلل فى أداء بعض الجمعيات الأهلية لا يعود إلى تشدد الحكومة فحسب ، بقدر ما يعزى أيضا إلى بعض الثغرات فى البيئة الهيكلية للجمعيات الأهلية ، والتى تنبع من تلك الفجوة بين منظرى المجتمع المدنى والمنخرطين فعليا فى العمل الاجتماعى ، بمعنى مفاده أن المنخرطين فى التفاعلات المدنية ليسوا هم منظريها ، علاوة على تراجع الوسائل التى تستخدمها تلك

الجمعيات فى التأثير على وعى الجمهور .

- توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من التطور والنمو الكمى فى بنية مؤسسات المجتمع المدنى ، وهو ما يعبر عنه بتزايد أعداد الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال ، وبروز ما يسمى بمنظمات الدفاع التى تعنى بحقوق الطفل والمرأة ، فإن الواقع يشهد بقصور فى شيوع ما يسمى بالثقافة المدنية التى تتأسس على الإدارة السلمية لتسوية الخلافات والنزوع إلى العمل التطوعى ، وما يرتبط بذلك من الشفافية والمحاسبية ، حيث غلبت ظاهرة الانشقاقات داخل الأحزاب والجمعيات ، وتقلصت أعداد المتطوعين ، وتناثرت قضايا الفساد المالى هنا وهناك ، مع ضعف فكرة محاسبة القيادات .

- إن أحد عوامل تفعيل العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية يرتبط بما يمكن تسميته بعملية بناء القدرات ، سواء فى الإطار التنظيمى ، أو فى تنمية القدرات البشرية أو القدرات المعلوماتية ، مع ما يصاحب ذلك من قدرة على التشبيك ، وتوفير القدرة على التخطيط بعيد المدى .

المؤتمر الدولى السابع والثلاثون
لدراسات آسيا وشمال إفريقيا
موسكو ١٦-٢١ أغسطس ٢٠٠٤ *

نيفين جمعة **

عقد المؤتمر الدولى السابع والثلاثون لدراسات آسيا وشمال إفريقيا فى موسكو "روسيا" خلال الفترة ١٦-٢١ أغسطس ٢٠٠٤. وقد اتخذ المؤتمر الاستشراق والسلام شعارا له ، حيث التقى - لأول مرة - فى موسكو ٢٠٠ من أبرز علماء العالم فى مجالات التاريخ والشئون الدولية والسياسات الاقتصادية والثقافية والإسلام والتكنولوچيا الحديثة ؛ لعرض ومناقشة الدراسات المختلفة للخبراء والمستشرقين حول عدد من المشكلات الملحة التى تخص تحديدا دول آسيا وشمال إفريقيا.

أهداف المؤتمر

هدف المؤتمر إلى بحث وتحليل عدد من القضايا والإشكاليات المطروحة اليوم ، وفى مقدمتها دور العلم والدين فى تقدم المجتمعات على كافة المستويات :

* 37th International Congress for Asia and North Africa Studies, 16-21/8/2004 Moscow. Russia.

** خبير أول ، قسم بحوث الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والفكرية .

دارت أعمال المؤتمر على مدى خمسة أيام ، فى جلسات صباحية ومسائية ، خصصت جميعها لورش عمل وحلقات نقاشية بأوراق مرجعية ، بالإضافة إلى جلسة الافتتاح ، والجلسة الختامية ، وعدد من المحاضرات العامة حول المخطوطات الإسلامية - العربية والفارسية والتركية والإيرانية - والتى صدرت منذ أواسط القرن الثالث عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وتحفظ حاليا فى مكتبات موسكو .

المحاور الأساسية للمؤتمر

تناولت محاور المؤتمر مجالات متعددة ، وأهمها :

١ - تاريخ العالم فى الدراسات الاستشراقية .

٢ - مشكلات العالم فى ظل العولمة .

٣ - الماضى/ الحاضر فى المرحلة الجديدة من تطور الحضارات .

المحور الأول : تاريخ العالم فى الدراسات الاستشراقية

عرضت الأوراق العلمية التى قدمت فى هذا المحور لنشأة وتطور علم الاستشراق فى روسيا* ، لتقديم صورة عن القضايا التى يتناولها ، لاسيما فيما يتعلق منها باتجاهات التطور الأساسية فى التاريخ والاقتصاد والثقافة فى القرن العشرين فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية .

* ترجع بداية ظهور الدراسات الاستشراقية فى روسيا إلى ما يزيد على مائة عام ، وبالتحديد ٢٩ فبراير ١٩٠٠ ، حيث أسست جمعية المستشرقين فى العهد القيصرى برعاية س . ى ڤيتى . وفى ١٩١٨ تم تأسيس معهد الاستشراق بموسكو التابع لأكاديمية العلوم الروسية ، ليكون أكبر تجمع للخبراء فى العالم فى التاريخ ، والديانات واللغات والآداب والسياسات . ويعد كل من ن . ف ادلوف ، ف . أ . ڤاسليف ، ڤ. م الكسيف ، ث . تيخفنسكى ، ف . أولد ينبرنج - أشهر نماذج المستشرقين على مستوى العالم .

وأشير – فى هذا الصدد – إلى دراسات مجموعة من المستشرقين للتطور التاريخى والحضارى لدول آسيا وشمال إفريقيا ، قوانينه وخصوصيته ، التى أجمعت على وجود قاسم مشترك لتلك البلدان ، نظرا لما فيها من محاولات سياسية واجتماعية مشتركة ، وذلك بناء على المادة التاريخية والوقائع المحددة والمتمثلة فى النضال الذى خاضته تلك الدول من أجل الاستقلال والحرية ، والذى ألقى بظلاله على تطور تلك المجتمعات ، مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف ظروف الزمان والمكان .

وفى هذا السياق ، يرى المتخصصون أن هذا التشابه والاختلاف فى ذات الوقت بين تلك الدول قدم رؤى جديدة متنوعة لفهم المشكلات السياسية والاجتماعية ، واتجاهات تطورها ، بوصفها العناصر الأساسية للمكون الثقافى ، وبشكل خاص لشعوب بلدان آسيا وإفريقيا ، حيث ارتكزت سياسات الدول على محاولة الاستقلال السياسى والاقتصادى ، فارتبط ذلك بمشكلة الحرية والسلطة والمؤسسات السياسية ، والتقدم الاجتماعى ، وغيرها من مشكلات الفكر الاجتماعى والسياسى ، والتى لا تزال تبحث عن حل حتى الآن .

المحور الثانى : مشكلات العالم فى ظل العولمة

أشارت الأوراق المرجعية – فى هذا الشأن – إلى أن المشكلات الكبرى التى تهدد كافة الدول نتيجة تطور عمليات العولمة هى : عدم الانتظام فى النمو الاقتصادى ، والنمو الكارثى للديون الخارجية ، واستبدال حلف شمال الأطلنطى بمجلس الأمن ، والتأثير المعلوماتى الذى يسير فى اتجاه واحد ، وجميعها مخاطر حقيقية .

ونوهت المناقشات إلى أن المشكلة الأساسية تكمن فى ضرورة إيجاد حلول محددة من الممكن ، بل ومن الضرورى ، أن تكون ذاتية تتفق والمصالح القومية

لكل دولة ، يعنى ذلك ضرورة حل المشكلات الملحة حاليا الاقتصادية – الأيديولوچية ، وغيرها الخاصة بكل دولة تحديدا من "دول العالم الثالث" ، وكذا تطوير التكنولوچيا الرفيعة من ناحية القيمة ، بمعنى إنتاج سلع وإنفاق موارد أقل ، وإتاحة الفرصة أمام النشاط الناجح للفرد، بشرط توافر ظروف إعلامية وفكرية وروحية شاملة ، وملائمة للقيم والأخلاق الخاصة بالمجتمع ، وكذلك ينبغى إعادة النظر فى السياسة الخارجية ، وأخذ المصالح القومية فى الاعتبار ، فضلا عن إمكانية قيام دول آسيا وإفريقيا بعمل "سوق اقتصادية" ، أو شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية بقدر معلوم مرتبط بإمكانات كل دولة ؛ حتى يمكن مواجهة ذلك العالم المحكوم بالعولمة التى لم يعد هناك مفر منها .

المحور الثالث : الماضى- الحاضر فى المرحلة الجديدة من تطور الحضارات

عرضت أوراق العمل والمناقشات للرؤى والأساليب الأساسية التى يمكن أن تنهجها مجموعات الدول الآسيوية والإفريقية للدخول فى المرحلة الجديدة من تطور الحضارة .

وركزت – فى هذا الشأن – على الأولويات بالنسبة لأية دولة ، وفى مقدمتها الحفاظ على الأمة : ثقافتها ، قيمها ، نمط معيشتها ، والتى تمثل جميعها القيم الأساسية والأهمية القصوى للحفاظ على الهوية الذاتية الحضارية للدولة . مع التأكيد أيضا على ضرورة الاقتباس الواعى لنتائج وقيم التكنولوچيا ، والاستفادة منها ؛ بهدف تطوير الجانب المادى فى الحضارة للإنتاج والاستهلاك .

حاولت المناقشات تأكيد ما ذكر باستلهام تجربة بعض الدول الأوربية التى نجحت بحرفية بالغة فى الحفاظ على هويتها وقوميتها ، والتكامل مع مراحل تطور الحضارة ، حيث وضعت تلك الدول فى اعتبارها قوانين التطور الانسانى المشتركة ، والخصائص القومية القادرة على مواجهة محو الهوية القومية .

التوصيات

انتهى المؤتمر إلى عدد من التوصيات أهمها : ضرورة مشاركة شعوب البلدان الأفرو-آسيوية فى عمليات العولمة وحوار الحضارات ، حيث يجرى وضع أساس مستقبل التطور السياسى والاجتماعى فيها ، ومن ثم فإن التوجه نحو تلك الدول الأفرو-آسيوية ينبغى أن يكون له الأولوية فى السياسة الروسية والدراسات الاستشراقية .

دراسة الحالة : التصميم والمناهج *

عـرض

سلوى العامرى **

قبل تناول مضمـون هـذا الكتـاب ، نقـدم نبـذة موجـزة عـن مؤلفـه الدكتور روبـرت يين Robert Yin ، وهـو رئيـس مؤسـسـة كـوزمـوس Cosmos (CEO) للأبحـاث التطبيقية فى مجال العلوم الاجتماعية ، والتى قام بتأسيسها عام ١٩٨٠، ومقرها ولاية ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية . وقد قامت المؤسسة بإجراء مئات المشروعات البحثية بنجاح ، سواء كانت هذه المشروعات لهيئات حكومية ، أو لمؤسسات خاصة ، أو لغير ذلك من المؤسسات الربحية أو غير الهادفة للربح . هذا وقد حصل المؤلف على درجة الماچستير من جامعة هارڤارد فى التاريخ ، كما حـصل على درجـة الدكتـوراه من قـسم "العـقل والعلوم المعـرفـيـة" من مـعـهـد ماساشوستس للتكنولوچيا . وهو يشرف على تنفيذ المشروعات البحثية التى تجريها المؤسسة ، والتى من بينها – بطبيعة الحال – تلك التى تستخدم أسلوب دراسة الحالة .

* Robert K. Yin, Case Study Research: Design and Methods, Third Edition, Sage Publications, 2003.

** مستشار ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والكتاب - الذى نحن بصدد عرضه - يمثل المجلد الخامس فى سلسلة مجموعة كتب تتناول تطبيق أساليب البحث الاجتماعى ، وهو يختص بدراسة الحالة كمنهج أو أسلوب بحثى .

ويتألف الكتاب من ستة فصول تقع فى ١٨٠ صفحة . **والفصل الأول** ، وهو مقدمة لموضوع ومحتوى الكتاب ، ويتناول ثلاثة محاور : المحور الأول عن أسلوب دراسة الحالة كاستراتيچية بحثية ، والمحور الثانى يختص بمقارنة أسلوب دراسة الحالة بغيره من الأساليب البحثية فى العلوم الاجتماعية ، أما المحور الثالث فيتناول الأشكال المختلفة لدراسة الحالة مستخدما التعريف الشائع .

فإذا ما تناولنا المحور الأول الخاص بدراسة الحالة كاستراتيچية للبحث ، يشير الكتاب إلى أن استخدام دراسات الحالة للأغراض البحثية يعد من أكثر التحديات التى تواجه أساليب البحث الأخرى فى العلوم الاجتماعية . لذلك يهدف الكتاب إلى مساعدة المشتغلين فى البحوث الاجتماعية - سواء المتمرسون منهم أو المبتدئون - لكيفية التعامل مع هذا التحدى ؛ حتى يتمكن الباحث من تحقيق هدفه ، وهو تصميم أداة جيدة لجمع البيانات وتحليلها تحليلا موضوعيا ، ثم كتابة تقرير لبحثه .

ويستخدم أسلوب دراسة الحالة كاستراتيچية بحثية فى فروع العلم المختلفة ، كعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم السياسة ، والخدمة الاجتماعية ، والاقتصاد ، وإدارة الأعمال ، والأنثروبولوچيا ، وذلك لفهم الظواهر الاجتماعية المعقدة . لذلك يحاول هذا الكتاب الرد على ثلاثة تساؤلات تثار من جانب الباحثين عن كيفية تحديد واختيار الحالة التى يجب دراستها ، وتحديد مصادر البيانات والمعلومات المرتبطة بالحالة والحصول عليها وتجميعها ، ثم كيفية معالجة البيانات التى أمكن الحصول عليها .

ولما كان هناك ازدياد فى معدل استخدام الباحثين دراسة الحالة كمنهج بحثى ، لذلك يهدف هذا الكتاب إلى مساعدة هؤلاء الباحثين فى معرفة كيفية تصميم وتطبيق دراسة الحالة – سواء كانت مفردة أو متعددة "Single or Multiple Case Studies" – لاختبار مشكلة البحث . ويمكن استخدام دراسة الحالة كأسلوب وحيد للبحث ، أو استخدامها مع مجموعة أخرى من الأدوات والأساليب البحثية . لذلك يركز الكتاب – بكثافة – على مشكلة تصميم دراسات الحالة وتحليلها ، محاولا ملء الفراغ فى مجال المنهج فى علم الاجتماع ، والذى سيطرت عليه لفترات طويلة الكتابات عن "العمل الميدانى Field Work" و"البحث الميدانى Field Research"، ثم حديثا نسبيا "المناهج الكيفية" Qualitative Methods ، ولكنها لم تقدم سوى اليسير عن كيفية البدء باجراء دراسة حالة ، وكيف يتم تحليل البيانات ، وأسلوب إعداد التقرير من البيانات المجمعة .

مقارنة دراسات الحالة بغيرها من الاستراتيجيات البحثية الأخرى فى العلوم الاجتماعية

تثور عادة تساؤلات لدى الباحث تتعلق بمتى وكيف يستخدم منهج دراسة الحالة ، فى بعض الموضوعات التى يدرسها ، أو يستخدم منهجا آخر كبديل لدراسة الحالة ، مثل إجراء تجربة ، أو عمل مسح ، أو يتبع المنهج التاريخى ، أو يستخدم الكومبيوتر فى تحليل بعض الوثائق الأرشيفية .

وكل هذه الأساليب وغيرها تمثل خيارات أو بدائل أخرى للاستراتيجيات البحثية ، وكل منها يمثل أسلوبا مختلفا فى جمع البيانات وتحليلها ، ولكل أسلوب ايجابياته وسلبياته ، ولتحقيق الاستخدام الأمثل لأسلوب دراسة الحالة يجب إدراك ومراعاة مثل هذه الفروق .

وتجدر الإشارة إلى أنه يشيع فهم خاطئ - لدى المشتغلين بعلم الاجتماع - مفاده وجود تدرج هرمى يحدد موقع المناهج والاستراتيچيات البحثية المختلفة ، وذلك بمعنى الاعتقاد - على سبيل المثال - بأن دراسات الحالة تكون ملائمة فقط فى مرحلة الدراسة الاستطلاعية للبحث ، وأن المسوح والدراسات التاريخية تلائم المرحلة الوصفية للبحث ، وأن التجارب هى الوسيلة الوحيدة لإجراء دراسات تفسيرية .

وهذه الفكرة الخاطئة تدعم القول بأن دراسات الحالة هى فقط مرحلة مبدئية ، أو تمثل خطوة أولى مبدئية ، أو مرحلة أولى فى الاستراتيجية البحثية ، ولا يمكن أن تستخدم لوصف أو اختبار فروض . وهذا القول غير صحيح ؛ لأن دراسة الحالة بعيدة كل البعد عن كونها دراسة استطلاعية فحسب ، إذ توجد دراسات عديدة تعد من أكثر الدراسات جودة وأكثرها شهرة اعتمدت على أسلوب دراسة الحالة .

وكل الاستراتيچيات البحثية يمكن استخدامها فى تحقيق الأهداف الثلاثة : الاستطلاعى ، والوصفى ، والتفسيرى ، إذ يمكن أن تكون هناك دراسات حالة استطلاعية Exploratory ، ودراسات حالة وصفية Discriptive ، ودراسات حالة تفسيرية Explanatory ، كما يمكن أيضا أن تكون هناك تجارب استطلاعية ، وتجارب وصفية ، وتجارب تفسيرية .

وما يميز بين استراتيچية بحثية وأخرى ليس هو الترتيب الهرمى ، ولكن ثلاثة شروط أخرى (سنناقشها لاحقا) . وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوضيح لا يعنى أن الحدود بين المناهج أو الاستراتيجيات البحثية ، ولا الظروف التى نستخدم أيا منها فيها دائما تكون حادة أو قاطعة ، إنما هناك تداخل بين المناهج ، رغم أن كل أسلوب بحثى له سماته المميزة ، والهدف النهائى هو تجنب الخلط بينها .

متى تستخدم كل استراتيجية

إن الاجابة على هذا التساؤل تكمن فى الشروط الثلاثة التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة ، وهذه الشروط هى : (أ) نموذج التساؤل البحثى محل الدراسة ، (ب) مدى الضبط والتحكم الذى يضعه الباحث على الحدث أو السلوك الفعلى ، (جـ) درجة التركيز على الأحداث المعاصرة فى مقابل الأحداث التاريخية . وكل من هذه الشروط يرتبط بشكل مختلف مع الاستراتيجيات الخمس التى أشير إليها سابقا ، وهى : التجارب ، والمسوح ، وتحليل أرشيفى ، وتحليل تاريخى ، ودراسات الحالة .

ويمكن تصور العلاقة بين المنهج البحثى والشروط الثلاثة من الجدول التالى :

المنهج	شكل تساؤل البحث	ضبط الحدث	التركيز على الحدث المعاصر
تجربة	كيف ولماذا ؟	نعم	نعم
مسح	من وماذا وأين وما العدد والكيفية ؟	لا	نعم
تحليل أرشيفى	وما هو العدد والكيفية ؟	لا	نعم/لا
تحليل تاريخى	كيف ولماذا ؟	لا	لا
دراسة حالة	كيف ولماذا ؟	لا	نعم

وكمثال لذلك ، إذا افترضنا قيامنا بدراسة عن الارهاب ، فيكون تساؤل البحث "من" عانى كنتيجة لأعمال إرهابية ، و "بأى قدر حدث انهيار" ، فى هذه الحالة يمكن إجراء دراسة مسحية للسكان واختبار السجلات الاقتصادية (تحليل أرشيفى) ، أو إجراء مسح للمنطقة التى تأثرت بالواقعة الإرهابية . أما اذا كان التساؤل البحثى يهدف لمعرفة "لماذا حدث هذا العمل" ، يجب عندئذ إفراد مساحة واسعة للمعلومات الموثقة ، بالإضافة إلى إجراء مقابلات . واذا كان التركيز على

سؤال "لماذا ؟" لأكثر من عمل إرهابى ، ففى هذه الحالة نستخدم دراسة الحالة المتعددة .

ويعد تحديد تساؤلات الدراسة من أهم الخطوات التى تتخذ فى البداية ، وهذه التساؤلات تكون ذات شقين : الشق الأول هو الشق الجوهرى ، ويعنى بتحديد الموضوع الذى تدور حوله الدراسة . والشق الثانى هو الشكلى ، وذلك بمعنى تساؤل البحث عن : من Who ، وماذا What ، وأين Where ، ولماذا Why أو كيف How . كذلك يتحدد اختيار المنهج وفقا لما إذا كانت الدراسة تتناول أحداثا معاصرة أو تاريخية ، حيث يتحدد تحكم الباحث وضبطه للدراسة .

التحيز التقليدى ضد أسلوب دراسة الحالة

ينظر – أحيانا – إلى أسلوب دراسة الحالة على أنه أقل قبولا من التجارب أو المسوح ، فما هو السبب فى ذلك ؟ لعل السبب الرئيسى هو افتقاد شدة الضبط والتحكم والتقنين فى بحوث دراسة الحالة ؛ وذلك يرجع – بالأساس – للباحثين أنفسهم ؛ لعدم اتباعهم الإجراءات المنهجية السليمة ، أو لتبنيهم وجهات نظر متحيزة تؤثر فى توجيه النتائج ، وهو ما لا يحدث فى حالة استخدام الأساليب المنهجية الأخرى التى لا تحتاج فى تطبيقها لاتباع مثل هذا القدر من الخطوات المنهجية العديدة .

كذلك أيضا فإن دراسة الحالة لا تقدم سوى قدر ضئيل من إمكانية التعميم العلمى ، إذ كيف يمكن التعميم من دراسة حالة ، والأمر نفسه ينطبق على التجربة ، فلا يمكن التعميم من تجربة واحدة ، وإنما لابد من تكرار التجربة عدة مرات لاخضاع نفس الظاهرة تحت ظروف مختلفة . والأمر ينطبق على

دراسة الحالة ، فإنه يمكن التعميم فى ضوء الفروض النظرية ، فتجرى تعميمات تحليلية ، وليست تكرارات عددية أو تعميمات إحصائية على جمهور معين .

كذلك وجه نقد لدراسة الحالة بأنها تحتاج إلى وقت طويل ، وهذا صحيح فقط بالنظر إلى الأسلوب الذى كان متبعا فى الماضى ، ولكن هذا ليس بالضرورة ما يجب أن يجرى حاليا أو مستقبلاً . وهذا النقد يرجع - بالأساس - إلى الخلط بين أسلوب دراسة الحالة مع بعض أساليب أخرى لجمع البيانات ، مثل الأسلوب الاثنوجرافى الذى يستغرق وقتا طويلا فى الميدان ، ويتضمن تفاصيل عديدة .

الفصل الثانى . كيفية تصميم دراسات الحالة

يختلف تصميم دراسة الحالة عن الخطوات التى تتبع لإجراء تجربة أو مسح ، فلم يشع للآن تصميم معين يستخدم فى دراسة الحالة كما هو الحال فى المسوح مثلا . وهناك خطأ يجب تجنبه ، وهو النظر إلى دراسة الحالة باعتبارها أداة مساعدة تستخدم إلى جانب الأدوات الأخرى ، كما ظل الباحثون لفترات طويلة يعتبرونها تجربة مسبقة للتجربة الأساسية للبحث . وقد تم تصحيح هذا الخطأ مؤخرا ، إذ إن دراسة الحالة - فى واقع الأمر - أسلوب بحثى مستقل ، له تصميمه المختلف عن الأدوات الأخرى ، وإن كان حتى الآن لم يحظ بوضع قواعد محددة Code تحكم تصميم دراسة الحالة . لذلك يتناول هذا الفصل المحددات الأساسية للتصميم البحثى عند إجراء دراسة حالة مفردة أو متعددة ، وهذه التصميمات من واقع الخبرة العلمية فى البحوث ، وهى تخضع - بلا شك - للتعديل والتحسين مستقبلا .

ماذا يعنى تصميم البحث

كل بحث إمبريقى يحتاج إلى تخطيط وتصميم ، ويعد التصميم بمثابة التتابع المنطقى للربط بين البيانات الإمبريقية والتساؤلات التى يثيرها البحث واستخلاص

النتائج . فأى بحث يثير تساؤلات ويجيب عليها ، وتحتاج هذه الإجابة إلى إجراء سلسلة من الخطوات ، تتضمن جمع وتحليل البيانات المرتبطة بالموضوع ، أى وضع خطة تقود الباحث فى عملية جمع وتحليل وتفسير الملاحظات ، كما أنها تعد نموذجا منطقيا للبراهين والأدلة التى تسمح للباحث باستخلاص علاقات عرضية بين المتغيرات محل الدراسة . وعلى ذلك يتعامل تخطيط البحث مع أربع إشكاليات على الأقل ، وهى : ما أسئلة الدراسة ، وما البيانات وثيقة الصلة ، وما البيانات التى يجب تجميعها ، ثم كيف تفسر هذه البيانات . ويجب التأكيد على أن تصميم البحث ليس هو فقط وضع خطة عمل .

مكونات تصميم البحث فى دراسات الحالة

هناك خمسة مكونات هامة فى دراسات الحالة ، وهى :

١- تساؤلات الدراسة .

٢ - الفروض (إذا كان هناك فروض) .

٣ - وحدة أو وحدات التحليل .

٤ - المنطق الذى يربط البيانات بالفروض .

٥ - معايير تفسير النتائج .

وتغطية هذه المكونات الخمسة يدفع الباحث لبناء نظرية أولية ترتبط بموضوع الدراسة . والقيام بوضع أو تطوير نظرية تسبق إجراء أى جمع للبيانات يعد نقطة فارقة واختلافا جوهريا بين دراسة الحالة وغيرها من الأساليب الأخرى الشبيهة ، مثل الأسلوب الأثنوجرافى .

والخطأ الذى يقع فيه الباحثون هو سرعة جمع البيانات والنزول إلى الميدان بدون التنظير لما سوف يدرس ، وليس المقصود بهذا - بطبيعة الحال - وضع النظريات الكبرى ، كما لا يتوقع من الباحث أن يكون "منظرا" ، ولكن

اختيار أى موضوع للدراسة يحتاج لفروض نظرية تكمل تصميم البحث ، بما يتيح ظهور موجهات قوية فى تحديد ما هية البيانات المطلوبة ، وكذلك وضع استراتيچية لتحليل البيانات . لذلك فإن وضع نظرية أو تنظير سابق لإجراء دراسة الحالة يعد خطوة فى غاية الأهمية عند استخدام دراسة الحالة كأسلوب بحثى ، وسواء كانت الدراسة استطلاعية ، أو وصفية ، أو تفسيرية .

كذلك أيضا لابد أن تخضع دراسة الحالة لأربعة اختبارات ، وهى : بناء الصدق ، والصدق الداخلى ، والصدق الخارجى ، والثبات . وهذه الاختبارات أساسية للرد على ما يوجه من نقد بأن دراسة الحالة تخضع للأحكام والعوامل الذاتية وتبعد عن الموضوعية .

تصميم دراسة الحالة

هناك أربعة أشكال لتصميم دراسة الحالة تبنى على مصفوفة ٢×٢ ، وهذه المصفوفة بداءة تظهر أن كل نموذج من التصميمات الأربعة سيتضمن تحليل ظروف المحتوى فى علاقته بالحالة ، ولا تكون الحدود بين الحالة والمحتوى حادة أو قاطعة . كما تظهر المصفوفة أن دراسة الحالة المفردة أو المتعددة تعكس أشكالا مختلفة من المواقف ، وأنه من خلال هذين المتغيرين يمكن أن توجد وحدة واحدة أو وحدات متعددة من التحليل .

وعلى ذلك ، فإن النماذج الأربعة من تصميمات دراسة الحالة هى : النموذج الأول هو دراسة الحالة المفردة وتمثل التصميمات الكلية ، والنموذج الثانى هو تصميمات الحالة المفردة المتضمنة ، والنموذج الثالث هو تصميمات الحالة المتعددة الكلية ، والنموذج الرابع هو تصميمات الحالة الكلية المتضمنة .

ويشرح المؤلف هذه النماذج الأربعة بالتفصيل ، مع وضع أمثلة لكل منها ، والمنطق من وراء كل تصميم ، ولكن لا يسع العرض الموجز للكتاب بتناولها ؛

لصعوبة تجزئتها ، أو اختصارها ، وما قد يترتب على ذلك من إخلال .

الفصل الثالث . إجراء دراسات الحالة : التحضير لجمع المادة

إن الإعداد للقيام بإجراء دراسة حالة يتضمن ضرورة توافر مهارات أولية لدى الباحث ، وتدريب وإعداد لإجراء دراسة حالة معينة ، وتحضير بروتوكول لدراسة الحالة ، ثم إجراء دراسة استطلاعية لدراسة الحالة . وهناك اعتقاد خاطئ لدى الكثيرين بأنهم يمتلكون المهارات اللازمة ، استنادا لاعتقادهم بأن إجراء دراسة حالة أمر سهل وبسيط . وهناك قائمة أساسية للمهارات المطلوب توافرها لدى الباحث الذى سيجرى بحث دراسة حالة ، يمكن إيجازها فى التالى :

- أن تكون لديه المقدرة على وضع أسئلة جيدة ، وقدرة على تفسير النتائج .
- أن يكون مستمعا جيدا ، وألا تسيطر عليه أيديولوچيته الخاصة أو مدركاته المسبقة .
- أن يكون مرنا ، ولديه القدرة على التكيف مع الموقف ، بحيث تكون نظرته فى مواجهة الموقف الجديد تمثل فرصا لا تهديدا .
- أن يكون متمكنا من كافة الأشكاليات التى يدرسها ، سواء كانت موجهات نظرية ، أو فى السياسات .
- يجب ألا يكون متحيزا لأفكاره المسبقة ، بما فى ذلك الأفكار المشتقة من النظريات ، وذلك حتى يكون واعيا ومدركا ومستجيبا للأدلة التى قد تثبت عكس ما يؤمن به .

التدريب والإعداد لدراسة الحالة

يجب على الباحث أن ينظر إلى دراسة الحالة التى يقوم بها ، باعتبارها مسئوليته الأولى ، فلا يمكنه الاعتماد على وصفة جامدة توجه بحثه ، فيجب أن تكون لديه القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يخص المعلومات التى يجمعها ، وفى

هذه الحالة فإن التدريب على دراسة الحالة يبدأ فعليا بتحديد التساؤلات التى يسعى للإجابة عليها ، وتطوير وتصميم إعداد دراسة الحالة .

وعادة ما يعتمد بحث دراسة الحالة على فريق بحثى يتكون من باحثين متعددين ، وذلك لعدة أسباب هى :

- تتطلب الحالة الفردية تجميعا مكثفا للبيانات ؛ لذا تحتاج لفريق من الباحثين .
- دراسة الحالة المتعددة تحتاج أشخاصا مختلفين ؛ وذلك لتغطية كل "موقع Site" ، وأحيانا يحدث تبادل بين الأفراد فى المواقع .
- قد لا يشارك بعض أفراد الفريق البحثى فى وضع التساؤلات أو فى تحديد خطوات البحث ؛ لذلك يكون من الضرورى إجراء تدريب – بشكل رسمى – قبل البدء فى عملية جمع البيانات .

وقد يتم التدريب أولا ، من خلال سمنار أو حلقة دراسية تناقش فيها كل جوانب دراسة الحالة والإشكاليات النظرية التى تقود إلى تصميم دراسة الحالة والأساليب المستخدمة . والهدف النهائى من التدريب هو إتاحة الفرصة لإيجاد لغة مشتركة بين كل المشاركين ، وتوضيح المفاهيم الأساسية والمصطلحات ، وتوحيدها بينهم .

ثانيا ، إعداد بروتوكول دراسة الحالة (والمقصود هنا هو دليل دراسة الحالة) . ويعد هذا البروتوكول الجانب الآخر من التدريب ، ويعنى أساسا بمضمون دراسة الحالة . وعادة ما يوضع هذا البروتوكول أثناء عقد الحلقة الدراسية ، إذ يقوم كل باحث بوضع تصور لجزء معين من دراسة الحالة ، فتوضع الأسئلة المبدئية ، وتناقش تصورات كل باحث ، وهذه المناقشات لا تساهم فحسب فى استكمال البروتوكول ، بل تؤكد على مدى استيعاب كل باحث لمضمون البروتوكول الذى ساهم فى وضعه ، والذى عادة ما يتم تعديله بناء على المناقشات .

وقد تظهر خلال التدريب بعض المشكلات التى تتعلق بتخطيط دراسة الحالة ، أو بقدرات الفريق البحثى . وفى حالة ظهور مثل هذه المشكلات يكون من الضرورى التعامل معها مباشرة قبل مرحلة جمع البيانات ومعالجتها حتى لا يتأثر البحث سلبيا . وأكثر تلك المشكلات وضوحا ما قد يظهره التدريب من قصور فى خطة دراسة الحالة ، أو التحديد المبدئى لتساؤلات الدراسة . وفى هذه الحالة لابد للباحث من المراجعة والإعادة ، حتى لو استغرق ذلك وقتا أطول ومجهودا أكبر . والمشكلة الثانية هى ظهور فروق ضخمة بين أعضاء الفريق البحثى ، وخاصة ما يتعلق بتوجهاتهم الفكرية حول موضوع الدراسة أثناء فترة التدريب ، وفى هذه الحالة يكون على الباحث الاستمرار فى فريق البحث إذا استطاع تقبل الاختلاف ، أو التنحى عن البحث .

أيضا قد يبدو أثناء جلسات التدريب أن هناك اتفاقا بين اثنين أو كثر من أعضاء الفريق ، لذلك لابد من الاستفادة من هذا الاتفاق بإتاحة الفرص لهؤلاء الأشخاص للعمل معا فى أحد محاور دراسة الحالة للحصول على المزيد من الإنتاجية .

بروتوكول دراسة الحالة

بصفة عامة ، يختلف البروتوكول عن الاستبيان فى نقاط عديدة ، ويجب أن يضم البروتوكول ما يلى :

- فكرة عامة عن مشروع دراسة الحالة (أهداف المشروع ، وإشكاليات دراسة الحالة ، والقراءات المرتبطة بموضوع الدراسة) .
- الخطوات الميدانية (تحديد المواقع) .
- تساؤلات دراسة الحالة (التساؤلات الأساسية ، وتخطيط أولى للجداول "Table Shells") .

- دليل لكتابة تقرير دراسة الحالة (خطة وشكل البيانات ، واستخدام وعرض الوثائق الأخرى وببليوجرافيا المعلومات) .

خطوات العمل الميداني

كما ذكرنا قبلا تعرف دراسة الحالة بأنها دراسة الأحداث كما هي في سياق الواقع المعاش في الوقت الراهن ، لذلك فإن جمع البيانات يتم في ضوء هذه الحقيقة . فتجمع البيانات من الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات في المواقف اليومية الحياتية . وتختلف طبيعة العمل في دراسة الحالة عن الموقف الخاص بإجراء التجارب المعملية ، أو عن تطبيق استبيان تم إعداده مسبقا . ففي دراسة الحالة يحتاج الباحث أن يقوم بعملية تكامل بين أحداث الحياة الحقيقية مع احتياجات خطة جمع البيانات .

وفي دراسة الحالة لا يستطيع الباحث أن يتحكم في ظروف العمل الميداني ، على عكس ما يحدث بالنسبة للاستبيان أو إجراء التجارب ، حيث يخضعهما الباحث لظروفه هو وما يلائمه ، ويلتزم المبحوث تماما بأچندة الباحث . وينطبق ذلك أيضا على الدراسات التاريخية ، فقد لا تتوافر بعض الوثائق ، ولكن الباحث يستطيع أن يبحث فيما يستطيع الوصول إليه ، وفي الوقت الملائم له .

الأسئلة في دراسة الحالة

إن لب دراسة الحالة هو مجموعة الأسئلة التي تعكس الخط الحقيقي للبحث . وهناك سمة أساسية تميز أسئلة دراسة الحالة عن أسئلة الاستبيان في المسوح ، وهي أن الأسئلة تكون خاصة بالباحث لا المبحوث ، وذلك بمعنى أنها في جوهرها تهدف لتذكير الباحث بالبيانات المراد الحصول عليها ، فالغرض الأساسي من الأسئلة هو ألا يخرج الباحث عن حدود موضوع دراسته إلى أية موضوعات أخرى .

وتصاحب الأسئلة قائمة من مصادر مشابهة ، وهذه المصادر قد تكون أسماء المبحوثين والوثائق أو الملاحظات وكيفية التنقل بين الأسئلة ، وهذه المصادر تساهم فى تجميع مادة دراسة الحالة . ومن الممكن أن يتضمن البروتوكول رسوما أولية خالية للجداول ، تحدد بدقة الخطوط الأفقية والأعمدة لتنظيم البيانات داخلها (وذلك قبل جمع البيانات) . وتساعد هذه الجداول من نواح عديدة : أولها أنها تدفع الباحث لتحديد المادة المطلوب البحث عنها تحديدا دقيقا ، كما أنها تؤكد الحصول على معلومات موازية فى مختلف المواقع عندما يستعمل نموذج دراسات الحالة المتعددة ، وأخيرا فإن هذه الجداول تساعد فى فهم ماذا سيتم بخصوص معالجة البيانات بمجرد جمعها .

الفصل الرابع ، إجراء دراسات الحالة : جمع الأدلة

إن بيانات دراسة الحالة يمكن أن تتوافر من خلال عدة مصادر شائعة هى : الوثائق ، والمستندات ، والوثائق الأرشيفية ، والمقابلات ، والملاحظة المباشرة ، والملاحظة بالمشاركة . ولكل أسلوب من هذه الأساليب خطوات منهجية مختلفة .

الوثائـــق

إن البيانات الموثقة تمثل أهمية لدراسة أى موضوع من بحوث دراسة الحالة ، وهذا النمط من البيانات يأخذ عدة أشكال مثل :

- الخطابات ، والمذكرات ، والإعلانات .
- الأچندات ، وما بها من تحديد لمواعيد ، أو غير ذلك من تدوين أحداث معينة .
- وثائق إدارية ، مثل أى تقارير أو مقترحات أو أى منشورات داخلية .
- دراسات رسمية أو تقييمات لنفس الموقع المراد دراسته .
- الصحف ، أو أى مواد تظهر فى وسائل الإعلام ، أو النشرات المحلية .

وهذه النماذج من الوثائق والمستندات تكون مفيدة حتى لو لم تكن شديدة الدقة ، لذلك فهى يجب أن تستخدم بوعى . وبالنسبة لدراسات الحالة ، يعد أهم دافع لاستخدام المستندات هو التأكد من المعلومات التى تم التوصل إليها من مصادر أخرى ؛ لذلك فهى تكون مهمة لتصحيح بعض الأسماء ، أو المؤسسات ، أو ما شابه ذلك من بيانات يتم جمعها فى الميدان ، كذلك قد تضيف بعض التفاصيل الخاصة ببعض المعلومات التى جمعت من مصادر أخرى .

السجلات الأرشيفية

- السجلات المؤسسية ، مثل : الرسوم البيانية للمؤسسة ، والميزانيات ، وما إلى ذلك ، والخاصة بفترة زمنية محددة .
- الخرائط والرسوم للخصائص الجغرافية للمكان .
- بيانات المسوح ، مثل : التعداد ، أو أية بيانات أخرى تخص مجال الدراسة .
- سجلات شخصية ، مثل : المذكرات ، والنتائج ، وقوائم التليفونات .

ومدى الاستفادة من مثل هذه التسجيلات الأرشيفية يختلف من دراسة حالة لأخرى ، فقد تكون فى غاية من الأهمية لبعض دراسات الحالة ، بحيث يتم إخضاعها للتحليل الكمى باسترجاع مراحل سابقة أخرى ، وقد لا تكون كذلك لحالات أخرى .

المقابلات

تعد المقابلات من أكثر مصادر المعلومات أهمية فى دراسة الحالة ، هذا وتختلف المقابلات فى دراسات الحالة عنها فى المسوح ، فهى تأخذ شكل الحوار الموجه لا الأسئلة المقننة ، وتتميز بالمرونة لا الجمود كما فى المسوح . وهذا يعنى أنه خلال إجراء المقابلة يقوم الباحث بمهمتين : الأولى هى أن يتبع الخط الذى وضعه للبحث كما يعكسه دليل المقابلة ، والثانية أن يسأل الأسئلة الحوارية التى وضعها

بطريقة غير متحيزة . ومن الشائع أن يكون الحوار فى مقابلات دراسة الحالة مفتوح النهايات ، بحيث يستطيع الباحث أن يسأل المبحوث عن حقائق أو أحداث معينة ، وأن يسأله عن رأيه فى هذه الأحداث . وفى بعض المواقف يستطيع الباحث أن يسأل المبحوث أيضا عن رؤيته الخاصة حول بعض الموضوعات أو الأحداث ، ويستخدم هذه الرؤى أو المقترحات كأساس يصلح لإجراء دراسة مستقبلية . كذلك أيضا يستطيع المبحوث أن يقترح على الباحث أسماء أشخاص آخرين يمكن إجراء مقابلات معهم ، أو يقترح مصادر أخرى للحصول على المعلومات ، وفى هذه الحالة يعد هؤلاء كإخباريين Informants أكثر من كونهم مبحوثين ، ودور هؤلاء يكون حاسما بالنسبة لنجاح دراسة الحالة .

وهناك نموذج آخر من المقابلات تحتاج إلى وضع أسئلة مقننة بالمثل ، كما فى حالة إجراء المسوح ، ومثل هذا المسح يصمم باعتباره جزءا فقط من دراسة الحالة ، وييسر الحصول على بيانات كمية ، ويستخدم كجزء من بيانات دراسة حالة ، وذلك مثل إجراء دراسة حالة لإحدى المؤسسات ، تتضمن إجراء مسح على المديرين والعمال .

وعادة ما يثار تساؤل بخصوص إشكالية تسجيل المقابلات ، وما إذا كان من الأفضل التسجيل أم عدم التسجيل . وفى واقع الأمر ، فإن استخدام أداة للتسجيل هو أمر متروك جزئيا لتقدير الباحث . وتمثل المسجلات أفضل الأدوات من حيث الدقة فى تسجيل أية مقابلة ، وذلك بالمقارنة بغيرها من أدوات ، ورغم ذلك فإن وجود آلة للتسجيل يجب ألا تستخدم فى حالة رفض المبحوث لذلك ، أو إبدائه عدم ارتياح لوجود آلة تسجيل . كذلك فإن وجود مسجل وعملية التسجيل ذاتها تشتت انتباه الباحث نفسه إلى حد كبير ؛ كما أن نقل مادار فى شريط التسجيل أو الاستماع لمضمون المقابلة من المسجل عملية تستغرق وقتا طويلا .

الملاحظة المباشرة

إن إجراء زيارة ميدانية لموقع دراسة الحالة يخلق فرصة للملاحظة المباشرة ، خاصة وأنه فى بعض الحالات قد لا تكون الظاهرة المراد دراستها لها جذور تاريخية واضحة ، لذلك فإن بعض أشكال السلوك أو الظروف البيئية يمكن إتاحتها للملاحظة ، وتعمل هذه الملاحظات - كغيرها من المصادر الأخرى - كوسيلة لجمع البيانات .

والملاحظة المباشرة قد تمثل نشاطا رسميا أو نشاطا عرضيا فى جمع البيانات . وهى تمثل جزءا من دليل دراسة الحالة . ويفيد أسلوب الملاحظة فى إضافة المزيد من المعلومات عن الحالة التى تدرس . وقد تستخدم أحيانا آلات التصوير لالتقاط بعض الصور من موقع دراسة الحالة ، وتساعد هذه الصور على الأقل فى نقل بعض السمات الهامة للحالة للمراقبين الخارجيين .

ولزيادة مستوى الثبات بالنسبة للمعلومات المبنية على الملاحظة يكون من الأفضل أن يقوم بها أكثر من شخص .

الملاحظة بالمشاركة

الملاحظة بالمشاركة هى شكل خاصَ من الملاحظة لا يكون فيها الباحث مجرد ملاحظ سلبى ، بل يكون عليه القيام ببعض الأدوار فى إطار موقف دراسة الحالة ، وقد يشارك فعليا فى الأحداث التى تخضع للدراسة . فمثلا فى حالة دراسة الجيرة فى أحد أحياء المدن يتراوح دور الملاحظ بالمشاركة من التفاعل الاجتماعى العرضى مع السكان إلى القيام بأنشطة وظيفية محددة داخل إطار الجيرة .

ويستخدم أسلوب الملاحظة بالمشاركة فى الدراسات الأنثربولوجية

للجماعات الثقافية المختلفة أو الجماعات الاجتماعية . ويمكن استخدام هذا الأسلوب أيضا فى الكثير من المواقف اليومية ، مثل المؤسسات الكبرى ، أو الجماعات الصغيرة غير الرسمية . وتيسر الملاحظة بالمشاركة العديد من الفرص غير العادية لجمع المادة فى دراسة الحالة ، ولكنها أيضا تحوى العديد من المشاكل أو المخاطر الكبرى . ومن بين الإيجابيات أن الملاحظة بالمشاركة تتيح الفرصة لإمكانية الحصول على الحقيقه من وجهة نظر أحد من "داخل" دراسة الحالة ، وليس من شخص خارجى . أما المشاكل أو المخاطر فتمكن فى وجود احتمالية ظهور تحيز ، ذلك أن الملاحظ تكون لديه قابلية ضئيلة ليعمل كمراقب من الخارج ، وربما مع مرور الوقت يتوقع أن يأخذ بعض المواقع أو الأدوار الدفاعية التى قد تكون مضادة لمصلحة الممارسة العلمية .

كذلك قد يتطلب دور المشارك بذل تركيز شديد مقارنا بالملاحظة المباشرة ، وفى هذه الحالة قد لا يكون هناك وقت كاف لدى الملاحظ بالمشاركة لتدوين بعض الملاحظات ، أو إثارة بعض التساؤلات حول الأحداث من منظور متعدد ، كما يفترض فى الملاحظة الجيدة .

وبالإضافة إلى أساليب جمع بيانات دراسة الحالة ، هناك ثلاثة مبادئ أو قواعد هامة لابد من مراعاتها عند جمع بيانات دراسة الحالة ، وهذه المبادئ هى :

١ - ضرورة تنوع مصادر البيانات ، بحيث يؤكد كل منها الآخر أو يدحضه .

٢ - وجود قاعدة بيانات لدراسة الحالة ، وتعنى مجموعة أدلة وبيانات تختلف عن التقرير النهائى لدراسة الحالة .

٣ - توافر سلسلة من الأدلة تشير بوضوح إلى الرابطة بين الأسئلة الموجهة والبيانات المجمعة من جهة ، والنتائج المستقاة منها من جهة أخرى . وتوافر مثل هذه القواعد والالتزام بها يعكس مستوى جودة دراسة الحالة .

يتضمن تحليل بيانات دراسة الحالة اختبار ووضع فئات وجدولة المادة المجمعة والربط بين البيانات الكمية والكيفية . ويمثل تحليل دراسة الحالة صعوبة ؛ نظرا لعدم وجود تحديد دقيق للتكنيك والاستراتيجية . وتحتاج كل دراسة حالة إلى إيجاد استراتيجية عامة للتحليل من خلال تحديد الأولويات لما يجب تحليله والهدف من التحليل . ويمكن استخدام أية استراتيجية للبحث من خلال ممارسة أساليب معينة لدراسة الحالة ، وهى : وجود نموذج للمقارنة ، وبناء تفسيرى ، وسلسلة زمنية للتحليل ، ووضع نماذج منطقية .

وبصرف النظر عن اختيار استراتيجية أو أساليب معينة للتحليل ، فإنه من الضرورى أن يسعى الباحث لأن يحقق تحليله أعلى مستوى من الجودة . وهناك أربعة مبادئ – على الأقل – تميز كل البحوث الرائدة فى مجال العلوم الاجتماعية ، وهذه المبادئ تستحق اهتمام الباحث بها ، وجعلها نبراسا له فى عمله .

وأول هذه المبادئ أن يبين التحليل أن الباحث رجع إلى كل مصادر البيانات المحتملة ، وأن تكون استراتيجية التحليل متضمنة تطويرا للفروض النظرية ، وأن يظهر التحليل أيضا البيانات المتقاربة والمتشابهة ويفسر كل منها، مع عدم ترك النهايات بلا تحديد ؛ وذلك لأنه دون الوصول إلى هذا المستوى يكون التحليل هامشيا إذا قورن بأية تفسيرات أخرى بديلة تكون مبنية على البيانات والمعلومات التى أغفلها الباحث .

والمبدأ الثانى هو أن يشير التحليل – على قدر الإمكان – إلى كل التفسيرات الكبرى الهامة .

والمبدأ الثالث هو أن يؤكد التحليل على أكثر الجوانب تميزا فى دراسة

الحالة ، وذلك بمعنى أن يظهر الباحث مهاراته التحليلية فى التركيز على القضايا الهامة ، أن يتجنب الاستغراق فى القضايا والموضوعات الأقل أهمية .

والمبدأ الأخير ، هو أن يستخدم الباحث كل مهاراته وخبراته السابقة فى إجراء دراسات الحالة بما يمثل نقلات نوعية له ولبحوثه ويؤدى إلى التطوير .

وفى النهاية ، فلابد من الإشارة إلى أن تحليل بيانات دراسة الحالة هو أصعب مرحلة من مراحل إجراء دراسات الحالة ، لذلك يكون من المفيد للباحث أن يبدأ بدراسة حالة بسيطة وواضحة حتى ولو كانت تساؤلاتها ليست على مستوى عال من الابتكار والجدة كما قد يرغب الباحث ، ذلك أن الخبرة التى يكتسبها الباحث من إجراء دراسة حالة بسيطة وسهلة سوف تزيد من قدرته على دراسة موضوعات أعقد وأصعب فى بحوثه المستقبلية .

الفصل السادس : إعداد تقرير دراسة الحالة

إن إعداد تقرير لدراسة الحالة يعنى عرض النتائج التى تم التوصل إليها ، وبغض النظر عن شكل التقرير ، فهناك خطوات لجمع وتركيب أجزاء دراسة الحالة ، والتى قد تمثل دراسة مستقلة بذاتها ، أو جزءا من دراسة أخرى استخدمت مناهج متعددة ، من بينها دراسة الحالة.

وكقاعدة عامة ، فإن وضع تقرير لدراسة الحالة لايتبع أى شكل من الأشكال النمطية . كذلك فإن إعداد التقرير لايعنى أن يكون مكتوبا فحسب ، إذ يمكن إعداده للعرض الشفهى ، والقرار فى ذلك يتوقف على الهدف من إجراء دراسة الحالة والجمهور المتلقى لها . والنصيحة العامة فى دراسة الحالة هى قيام الباحث بالتأليف بين أجزاء الحالة فى مراحل مبكرة من العمل ، وعدم الانتظار حتى انتهاء دراسة الحالة .

اشكال كتابة دراسة الحالة

من بين الأشكال المختلفة لكتابة دراسة الحالة ، هناك - على الأقل - أربعة أشكال هامة . والشكل الأول يخص دراسة الحالة المفردة ، وفيها يكتب التقرير شخص واحد يصف ويحلل الحالة ، ومن الممكن إضافة عرض لجداول ورسوم بيانية وصور ، وهذا الشكل الكلاسيكى غالبا مايأخذ شكل كتاب .

والنموذج أو الشكل الثانى لدرسة الحالة كمنتج مكتوب يخص دراسة الحالة المتعددة ، وهو كالسابق ، ولكن الاختلاف فى أن باحثين متعددين يقومون بكتابة التقرير ، لا باحث واحد . وغالبا تكتب دراسة الحالة فى شكل فصول أو أقسام مستقلة عن كل جزء . علاوة على ذلك فإنه بالإضافة إلى وجود الفصول المستقلة ، يكتب فصل أو قسم فى التقرير يغطى تحليل النتائج عبر الحالة Cross Case ، وأحيانا تدعو الحاجة إلى كتابة أكثر من فصل بهذا النمط . وقد يوضع هذا الفصل أو الفصول فى مجلد أو كتاب مستقل بذاته . والشكل الشائع فى النشر هو أن يحوى الكتاب التقرير الرئيسى ، وهو الجزء الخاص بالتحليل عبر الحالات ، وأن توضع الحالات المنفردة كملاحق فى نهاية الكتاب .

أما الشكل الثالث فى الكتابة ، فهو يشمل الحالة المنفردة أو المتعددة على حد سواء ، ولكن ليس من خلال السياق التقليدى ، فيكون التقرير الخاص بكل حالة يتبعه سلسلة من الأسئلة والإجابات المبنية على الأسئلة والإجابات الخاصة بقاعدة البيانات . ومن أجل هدف الكتابة فإن مضمون قاعدة البيانات يجب أن يلخص ويعد بصورة قابلة للقراءة . وهذا الشكل المبنى على السؤال والجواب قد لايعكس - بالقدر الكافى - قدرة الباحث على الخلق والابتكار ، ولكنه فى نفس الوقت يساعد على تجنب عيوب أو قيود الكتابة لدى الكاتب .

أما الشكل الرابع والأخير فهو يختص بدراسة الحالة المتعددة فقط . وفى هذا النموذج قد لايكون هناك فصول مستقلة أو أقسام تخصص للحالات المفردة ، ويكون التقرير كله متضمنا للتحليل عبر الحالات ، سواء كانت وصفية تماما ، أو كانت تغطى موضوعات تفسيرية . وفى مثل هذا التقرير يكون كل فصل أو قسم مخصصا لإشكالية واحدة عبر الحالات ، وبهذا تكون البيانات والمعلومات الخاصة بالحالات الفردية منتشرة خلال الفصول ، وموزعة عليها .

تقارير دراسة الحالة كجزء من دراسات اكبر متعددة المناهج

إن دراسة الحالة المكتملة قد تتضمن بيانات مستقاة من أساليب منهجية أخرى ، كالمسوح ، أو التحليل الكمى للبيانات الأرشيفية . وفى مثل هذه الحالات تضم دراسة الحالة المناهج الأخرى ، وبالتالى يتم تضمينها فى التقرير .

والأمر يختلف تماما إذا كانت دراسة الحالة قد صممت عن قصد ووعى ، بحيث تكون جزءا من كل ، أى من دراسة أكبر تستخدم مناهج متعددة . ففى هذه الحالة فإن الدراسة الكبرى سوف تضم دراسة الحالة بشكل مكتمل ، ويجب أن تكتب النتائج المستمدة من المناهج الأخرى بصورة مستقلة ، والتقرير النهائى للدراسة الأكبر يجب أن يبنى على كل من النتائج الخاصة بدراسة الحالة والنتائج المستمدة من الأساليب الأخرى .

The National Review of Social Sciences

VOLUME 42 NUMBER 1 JANUARY 2005

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Editor in Chief
Nagwa El Fawal

Assistant Editors
Nadia Halim **Nagwa Khalil** **Salwa El Amry**

Editorial Secretaries
Amal Kamal **Abdel Rahman Abdel-Aal**

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 42 Number 1 January 2005

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo